

الأعمال

ثورة ٢٣ يوليو وتصفية الاستعمار في أفريقيا

أحمد يوسف القرعى

مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية

٢٦

مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالاهرام

● مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية مركز علمي مستقل يعمل في إطار مؤسسة الاهرام ومن اهدافه دراسة العلاقات الدولية بهدف تقديم بحوث علمية للتطورات. وللصراعات ذات التعلق على الشرق الأوسط عامة وعلى الصراع العربي والاسرائيلي بصفة خاصة . ويدخل في هذا الاطار :

— للتغيرات الرئيسية التي يمر بها النظام الدولي .

— المتغيرات الدولية المعاصرة وطرق تسويتها .

— المنظمات الدولية والتكتلات والتحالفات السياسية والاقتصادية والعسكرية .

— الجوانب السياسية والاقتصادية والاجتماعية للمجتمع العربي عامة والمجتمع العربي بوجه خاص .

● يتكون البناء التنظيمي للمركز من مجلس المستشارين ، مجلس الخبراء ، ورئيس المركز ، مدير المركز .

● يتناول جهاز البحوث بالمركز بالبحث والدراسة الاهتمامات الرئيسية للمركز وهي : (ا) الدراسات السياسية والاستراتيجية (ب) الدراسات العربية والفلسطينية والاسرائيلية . (ج) للدراسات التاريخية المعاصرة .

● تضم مكتبة المركز الكتب والدوريات والنشرات والاصحاف والاطلاص المتخصصة التي تخدم موضوعات البحث والدراسة بالمركز ، فضلا عن قسم خاص بالرسائل الجامعية وارشيف المعلومات .

ادارة المركز : مبنى جريدة الاهرام — شارع الجلاء — القاهرة —
ت : ٥٩٠١٠ ، ٥٩٥٦٠ ، ٢٦٢٦٤

بطرس فالى

إهداء 2005

لـ / ابراهيم منصور خليل

القاهرة

مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالاهرام

ثورة ٢٣ يوليو وتصفية الاستعمار في أفريقيا [١٩٥٢ - ١٩٦٧]

أحمد يوسف القرعى

يوليو ١٩٧٨

المحتويات

مقدمة

□ تقسيم ٤

□ مقدمة ٧

□ باب تمهيدى : سياسة مصر الخارجية

تجاه تصفية الاستعمار والعنصرية فى

أفريقيا [١٩٥٢ - ١٩٦٧] الملاحظات

— الاهداف — الاساليب — الاجهزة . . . ١١

□ الباب الاول : مصر وتصفية الاستعمار

البرتغالى فى افريقيا ١٦

□ الباب الثانى : مصر وتصفية النظام

العنصرى فى جنوب افريقيا ١٠٣

□ الباب الثالث : مصر وتصفية النظام

العنصرى فى روديسيا [زيمبابوى] . . . ١٤٥

□ فصل ختامى ١٨٢

تقديم

علاقة مصر بالقارة الأفريقية ، تكاد ان تكون قديمة
قدم التاريخ المكتوب ذاته ، بمعنى ، انه كانت لصر على الدوام -
كدولة - « سياستها الأفريقية » الخاصة .

واذا قيل ان هذه السياسة قد ظلت تتمتع بقدر كبير من الثبات ،
خاصة في جوانبها المتعلقة بالموقع الجغرافى ، والامن القومى ،
والحرص على اقامة علاقات خاصة بالسودان ، فانها - فى بعض
جوانبها الاخرى - كانت عرضة لتغيرات وتقلبات شتى ارتبطت
على الدوام - بتغيير انماط الحكم التى توالفت على مصر عبر تاريخ
طويل يمتد الى آلاف السنين . وعلى سبيل المثال ، فلقد حاول محمد
على - كما نعلم - ان يرسم سياسة افريقية مستقلة تتفق مع طموح
النظام الذى اقامه . لكن القوى الاوربية الاستعمارية عملت كل
ما فى وسعها لتحجيم دور مصر ، ودور محمد على بالذات ، وفى
الوقت نفسه ، فان الزحف الكاسح للامبراطوريات القبيمة على
القارة الأفريقية والذي كان قد بلغ أوجه خلال القرن التاسع عشر ،
فرض على حكام مصر من سلالة محمد على ان يقصروا خطوط اهتمامهم
بالقارة .

وحتى فى السودان كان قد فرض على مصر كدولة - وفى
الواقع العملى - ان تقنع بالقيام بدور شكلى ومتواضع فى ظل
الهيمنة البريطانية الكاملة .

ونحن نعلم ان الحال قد استمر كذلك حتى قيام ثورة ٢٣ يوليو
١٩٥٢ .

والواقع ، انه بقيام هذه الثورة بدأت تتشكل « لصر الدولة » سياسة
افريقية جديدة تماما ، وهى السياسة التى تبلورت ، وعبرت عن

هويتها الحقيقية عندما تمسكت - فى مفاوضاتها مع الجانب البريطانى - بمبدأ حق تقرير المصير لشعب السودان الشقيق ، وذلك كأساس لحل مشكلة الحكم الثنائى المصرى الانجليزى فى السودان .

ولما كان من المعروف أن هناك وحدة عضوية تربط - فى العادة - بين السياسة الخارجية لبلد من البلاد وبين سياسته الداخلية، فإن سعى ثورة يوليو الى استكمال الاستقلال السياسى بعيدا عن الإخلاف الاجنبية ومناطق النفوذ ، سعيها - بعد ذلك - الى تحرير الاقتصاد الوطنى من السيطرة الاجنبية ، كل هذا قد فرض على ثورة يوليو - عمليا - أن تدخل فى صدامات متوالية مع القوى الكولونيالية القديمة، وأن توسع بالتالى دائرة اهتمامها لتشمل بلدان العالم الثالث بوجه عام ، وبلدان القارة الافريقية بوجه خاص .

ترى ماذا كانت أهداف هذه السياسة الافريقية الجديدة كما حددتها ثورة يوليو ؟ وما هى منطلقاتها ، والمناخ التى انتجتها ؟

إن الاجابة على هذه الاسئلة تشكل - فى مجموعها - صلب الدراسة التى يقدمها لنا على صفحات هذا الكتاب الاستاذ أحمد يوسف القرعى سكرتير تحرير مجلة السياسة الدولية ، المجلة الفصلية التى تصدر عن مؤسسة الاهرام .

فتحت عنوان « ثورة ٢٣ يوليو وتصفية الاستعمار فى افريقيا » يلقي الباحث الضوء على الدور المصرى فى افريقيا - بوجه عام - ثم يطرح بالتفصيل ويدرس هذا الدور فى مواجهة الاستعمار البرتغالى فى انجولا وموزمبيق وغينيا بيساو ، وفى مواجهة النظام العنصرى فى جنوب افريقيا وفى روديسيا « زيمبابوى » . وتشمل الدراسة المساحة الزمنية التى تقع بين ٢٣ يوليو ١٩٥٢ و ١٩٦٧ .

ومع اعترافنا بالصعوبات التى ربما تعترض الباحثين عندما يشعرون فى دراسة السياسة الخارجية لمصر وهى صعوبات لها اسباب عدة ، فى مقدمتها أن الوثائق المطلوبة والاصيلة قد لا تكون دائما متاحة ، ... نقول على الرغم من ذلك ، فقد سعى الباحث الى الاستفادة على اكبر قدر متاح من هذه الوثائق . فلم يفتح بأن تقف الدراسة عند التحليل والتاصيل فحسب ، بل يمكن ان نقول انه نجح ايضا فى القيام بعملية التوثيق للموضوع الذى ركز عليه . وهكذا ،

فأخذه إلى جانب الكتب والدوريات والرسائل الخاصة المتعلقة بموضوع
البحث ، أتاحت الظروف للباحث أن يفيد من مصدر هام هو أرشيف
الإدارة الأفريقية بوزارة الخارجية المصرية . -

والنا كان « مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية » قد سبق
أن نشر في عام ١٩٧٧ - وضمن هذه السلسلة كتابين عن أفريقيا هما :
« التعاون العربي الأفريقي » لنبية صفهاني ، والثاني هو « مراعاة
القوى الكبرى في أفريقيا » لمجدي حماد ، فإن المركز يسره أن يقدم إلى
جمهور القراء والباحثين هذه الدراسة لتصل إلى أيديهم مع مطلع
العيد السابع والعشرين لثورة يوليو ١٩٥٢ . -
مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية

مقدمة

ثقلية هي تلك الكتابات التي عالجت موضوع السياسة الخارجية المصرية بصفة عامة ، وفي المجال الأمريقي بصفة خاصة ، وبالأخص تجاه تصفية الاستعمار والعنصرية في القارة . ولعل سبب تخلي الباحثين عن هذا الموضوع لا يمكن استنباطه في عاملين ، الأول منهما يتعلق بمادة الموضوع ، والثاني يتعلق بالمنهج . وبالنسبة للعامل الأول فإن محاولة تحليل السياسة الخارجية المصرية تصطدم غالبا بمواد الموضوع المشتقة غير المصنفة أو المحاطة بنطاق من السرية التامة ، حتى قيل - بحق - أن الباحث المصري أسوأ حظا من أقرانه من الباحثين . وأما من حيث المنهج فالآراء متعددة وتختلف ، « ١ » وأن كلان المنهج يرتبط أساسا بموضوع البحث ومادته .

وتتناول هذه الدراسة بالتحليل خطا رئيسيا من خطوط السياسة الخارجية المصرية تجاه أفريقيا ، فالدراسة تعنى بالدور المصري - مقهورا وسلوكا ، تجاه قضايا الاستعمار البرتغالي في أنجولا وموزمبيق وغينيا بيساو والنظام العنصري في كل من جنوب أفريقيا وروديسيا « زيمبابوي » فيما بين عامي ١٩٥٢ ، ١٩٦٧ . وتقتصر هذه الأقاليم - ما عدا غينيا بيساو - في الثلث الجنوبي للقارة - الذي ظل حتى منتصف الستينات منطقة مغلقة تسودها تماما النظم الاستعمارية والعنصرية « ٢ » ، وتحكم الاقلية البيضاء في ثروتها

(١) راجع وجهات النظر في مناقشات ندوة « السياسة الخارجية المصرية: مناهج دراسية » ، في مجلة السياسة الدولية ، العدد ٤٦ ، أكتوبر ١٩٧٦ . من ٢٣٠ - ٢١٨

(٢) استقلت بيسوا في ٣٠ سبتمبر ١٩٦٦ ، ليسوتو في ٤ أكتوبر ١٩٦٦ ، سوازيلاند في ٦ سبتمبر ١٩٦٨ ، موزمبيق في ٢٥ يونيو ١٩٧٥ ، أنجولا في ١١ نوفمبر ١٩٧٥ ، وكانت غينيا بيساو قد استقلت في ١٢ سبتمبر ١٩٧٤ .

المعدنية الضخمة وتمتلك ثروتها الرعوية الهامة .
ويتحدد الإطار الزمني للدراسة بقيام ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ في مصر «٢» وحتى عام ١٩٦٧ لوقوع العدوان الاسرائيلي على مصر والدول العربية في ٥ يونيو من نفس العام . وكان قيام ثورة يوليو قد شكل بداية مرحلة جديدة في السياسة الخارجية المصرية بصفة عامة وتجاه مناصرة حركات التحرير في الوطن العربي والعالم الثالث بصفة خاصة . وقدجت « فلسفة الثورة » للرئيس جمال عبد الناصر عام ١٩٥٤ تحديدا واضحا لدوائر هذه السياسة وتأكدت خطوطها الرئيسية بعد ذلك في الميثاق الوطني «مايو ١٩٦٢»
اما اختيار عام ١٩٦٧ كنهاية مطاف للإطار الزمني للدراسة فمرده اعتبارات عديدة فهو - كما قيل - عام النكسة في مصر وعالم انكسار الثورة في افريقيا .

وامام ندرة المصادر التي عنيت بالكتابة في السياسة الخارجية المصرية تجاه تصفية الاستعمار والتعصرية في افريقيا ، حاولت تأمين مادة الدراسة من مصادر مقترسة من كتب ودوريات وصحف ، حيث سطور معدودة او صفحات قليلة هنا او هناك - ورغم المعاناة لم اتردد في استكمال مادة الدراسة ، يحذوني الواجب العلمي اولا ، فضلا عن شعور قومي باممية تقديم دراسة كهذه لعلها خطوة متواضعة لاستكمال احد جوانب السياسة الخارجية المصرية التي يهجرها الكثير من الباحثين ، لا لصعوبة معالجة موضوعها ، وانما لقلة مصادرها .

وفي مجال تأمين معلومات هذه الدراسة ، تجدر الإشارة الى الاستفادة من ارشيف الادارة الافريقية بوزارة الخارجية

(٣) طوال سنوات الإطار الزمني لهذا الدراسة (١٩٥٢ - ١٩٦٧) اتخذت مصر اسمها الرسمي كما يلي : المملكة المصرية حتى اعلان الجمهورية ١٨ يوليو ١٩٥٢ ، وجمهورية مصر حتى اعلان الوحدة مع سوريا في فبراير ١٩٥٨ .
ثم الجمهورية العربية المتحدة طوال سنوات الوحدة وبعدها حتى صدور الدستور الدائم في ١١ سبتمبر ١٩٧١ حيث أخذت اسم جمهورية مصر العربية وبون تجاهل لهذه الاسماء السياسية تستخدم الدراسات اسم مصر باستثناء ما ورد أساسا في الفقرات المتبسة من المراجع والوثائق .

المصرية ، بالاستفادة كذلك من عدة رسائل جامعية نوقشت في مصر والخارج .

ومع تأييد مادة هذه الدراسة - بقدر ما بلغ الجهد - حاولت تاصيل هذا الخط الرئيسى من خطوط السياسة الخارجية المصرية بالعرض التحليلى ، من منطلق « الدور المصرى » كما حدده الرئيس عبد الناصر من فلسفة الثورة ، وكما تم اداء هذا الدور وما تعرض له من استجابات وتحديات ، وتجربة وخفا .

وتنقسم الدراسة الى ثلاثة ابواب رئيسية يسبقها باب تمهيدى ويعقبها فصل ختامى . وخصص الباب التمهيدي - بمصوله الثلاثة - للتعريف بمنطلقات واهداف واساليب واجهزة السياسة الخارجية المصرية تجاه تصفية الاستعمار والعنصرية في افريقيا بصفة عامة . وكان من الاهمية في مقدمة هذا الباب لقاء الضوء سريعا على المناخ الدولى وظاهرة تصفية الاستعمار بصفة عامة في افريقيا ، حتى تكتمل رؤية السياسة الخارجية المصرية في ظل عصرها . ويعرض الفصل الاول اهم المنطلقات والاهداف ويتناول الفصل الثانى ابرز الاساليب ويقدم الفصل الثالث تعريفا بالاجهزة الرئاسية والتنفيذية والشعبية . واما خاتمة الباب التمهيدي فقد اوضحت عددا من عوامل التأثير السلبية التى عاقت - الى حد ما - من اداء الدور .

وتناول الباب الاول سياسة مصر الخارجية تجاه تصفية الاستعمار البرتغالى . ويقع هذا الباب في ثلاثة فصول . يعرض الفصل الاول منها ابعاد الوجود البرتغالى ونمو ونشوء حركات التحرير في انجولا وموزمبيق وغينيا بيساو . ويوضح الفصل الثانى مواقف الدبلوماسية المصرية تجاه العلاقة الثنائية مع البرتغال وتجاه ادانة الاستعمار البرتغالى في الامم المتحدة والعمل الافريقى المشترك في اطار منظمة الوحدة الافريقية . اما الفصل الثالث فقد خصص للحديث عن ملامسات قطع العلاقات الدبلوماسية والاقتصادية مع البرتغال ومناصرة ودعم حركات التحرير في المستعمرات البرتغالية الثلاث .

وتناول الباب الثانى سياسة مصر الخارجية تجاه تصفية النظام العنصرى في جنوب افريقيا ويتقسم هذا الباب ايضا الى ثلاثة فصول . يعرض الفصل الاول منها ابعاد النظام العنصرى ونمو ونشوء حركات التحرير في جنوب افريقيا . ويوضح الفصل

الثاني موافقة الدبلوماسية المصرية تجاه العلاقة الثنائية مع حكومة
بريتوريا وتجاه اداة نظامها العنصري في الأمم المتحدة وفي منظمة
الوحدة الإفريقية . أما الفصل الثالث فقد خصص للحديث عن
خطوات قطع العلاقات الدبلوماسية والاقتصادية مع حكومة الأقلية
البيضاء ومناصرة ودعم حركات التحرير في جنوب أفريقيا .
ويتناول الباب الثالث سياسة مصر الخارجية تجاه تصفية النظام
العنصري في روديسيا « زيمبابوي » وينقسم هذا الباب كذلك إلى ثلاثة
فصول ، يعرض الفصل الأول أبعاد النظام الاستعماري والعنصري
ونمو ونشوء حركات التحرير في روديسيا ، ويوضح الفصل الثاني
مواقف الدبلوماسية المصرية تجاه العلاقة الثنائية مع بريطانيا -
الدولة المسؤولة عن إدارة الإقليم تجاه الأمم المتحدة والرأي العام
العالمي - وطبيعة هذه العلاقة التي ارتبطت بها تطورات تاريخ
مصر الحديث ، كما يوضح الفصل نفسه مواقف الدبلوماسية المصرية
تجاه قضية روديسيا في الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الإفريقية .
أما الفصل الثالث فقد خصص للحديث عن مبادرة مصر مع ثمانى دول
إفريقية أخرى - بقطع علاقاتها مع بريطانيا بشأن تداعى الأحداث
في روديسيا في ديسمبر ١٩٦٥ وكذا مقاطعة حكومة الأقلية البيضاء
في سالزبورى وإعلان حالة الحرب معها . كما أوضح هذا
الفصل أيضا جهود مصر من أجل مناصرة ودعم حركات التحرير
في روديسيا « زيمبابوي » .

هذا وقد خصص الفصل الختامي لتسجيل أهم نتائج الدراسة
ورصد عدد من الملاحظات .

أحمد يوسف الترمي

باب تمهيدى

سياسة مصر الخارجية تجاه تصفية
الاستعمار والعنصرية فى أفريقيا (٥٢-٦٧)
المنطلقات - الاهداف - الأساليب - الأجهزة

نمينا بين عامي ١٩٥٢ ، ١٩٦٧ « الاطار التاريخي لموضوع هذه الدراسة » عاشت ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ عصرها ، بتغييراته ومتغيراته ، الكمية والكيفية ، السياسية والاستراتيجية ، الاقتصادية والاجتماعية . عاشت الثورة عصرها بالتأثير والتأثر بالتجربة والخطأ ، بالوعي أو اللاوعي .

لقد ساد هذه الحقبة من الزمن مناخ ما بعد الحرب العالمية الثانية ، بكل ما يرتبط به من قرارات جديدة لحقت بالفكر السياسي وظواهر واحداث شكلت العلاقات الدولية ، وبنيان جديد عرفه التنظيم الدولي ، وتقدم علمي أحدث ثورة في الاتصال والمواصلات وانفجارا اعلاميا ساد المعمورة .

وكان من اخطر النتائج التي تخلفت عنها الحرب العالمية الثانية التغيير البالغ الذي طرأ على القوة النسبية للدول العظمى التي كانت حتى عام ١٩٣٩ توجه سياسات العالم بوجه عام ، ان لم تكن تتحكم في مصائر شعوبه . ولم تكد الحرب تضع أوزارها حتى صار واضحا ان مصير العالم أصبح متوقفا على العلاقة بين هاتين هما : الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي كما ظهر العالم وقد انقسم الى معسكرين احدهما غربي لتزعمه الدولة الاولى ، والاخر شرقي وتقف على قمته القوة العظمى الثانية .

ويبرز ظاهرة الاستقطاب الدولي كان يعنى ان عصر أوروبا الغربية قد انتهى وخرجت زعامة العالم منها وتضائل وزنها النسبي في العالم كله ، وبداية لتصفية امبراطورياتها خاصة بعد انهيار النظام الاستعماري في اسيا مما جعل الدول الاستعمارية تترك جهودها على استغلال مستعمراتها الافريقية بدرجة كبيرة فنشطت عمليات استخراج الثروة المعدنية وتوليد الكهرباء من المساقط المائية وقامت صناعات عدة ، الامر الذي ترتب عليه دعم القوى المعادية للاستعمار وتطلعت هي الطبقة الوسطى الوطنية والطبقة العاملة .

هذا الى جانب تزعم المثقفين لقيادات وحركات التحرير الافريقية . ولقد واكب هذه المرحلة تطور الاختصاص الوظيفي للامم المتحدة وتبنيها لقضايا الاستعمار والعنصرية بصورة اكثر جدية وفعالية من ذي قبل ، خاصة بعد انعقاد المؤتمر الاول للدول الافريقية الاسيوية المعروف بمؤتمر باندونج « ابريل ١٩٥٥ » وبروز شخصية العالم الثالث واتجاه الاتحاد السوفيتي والصين لدعم حركات التحرير في افريقيا واسيا .

ومع نفوج حركات التحرير الافريقية وتضامنها مما وتضامنها مع الدول الافريقية المستقلة والقوى الدولية المعادية للاستعمار بدأت موجة التحرير واستقلال الدول الافريقية وكانت غاتا عام ١٩٥٧ وغيانيا عام ١٩٥٨ اولى الدول الافريقية استقلالا جنوبي الصحراء . وفي عام ١٩٦٥ استقلت ١٧ دولة افريقية وهي وحدات افريقيا الاستوائية الفرنسية وافريقيا الغربية الفرنسية السابقتين مضافا اليها نيجيريا والكونغو ليوبولدفيل « زائير » ومدغشقر . وحتى نهاية ١٩٦٧ استقلت ١٢ دولة اخرى هي سيراليون ، تانزانيا « تنجانيقا وزنبار » ، الجزائر ، بورندي ، رواندا ، اوغندا ، كينيا ، مالاوي ، زامبيا ، جامبيا ، بيسوانا ، ليسوتو .

ولم تكن مصر بعيدة عن استقلال ٣٤ دولة افريقية « من بينها خمس دول عربية افريقية » غيا بين عامي ١٩٥٢ و ١٩٦٧ . حيث برز دور مصر في مناصرة ومساندة حركات التحرير في هذه الدول دبلوماسيا وماديا وعسكريا واعلاميا ، فقد اسهمت مصر في اطار الحركة العامة للثورة الوطنية العالمية ضد الاستعمار في العالم . واكد الرئيس عبد الناصر اهمية وحدة الحركة المعادية للاستعمار وضرورة خلق جبهة للحرية عريضة مضملا عن التزام مصر بدورها الذي حددته في مجال التضامن الافريقي .

ومن واقع ما اظهرته المواقف المصرية في هذا الصدد ، وما اعلنه المسؤولون عن صياغة وتنفيذ سياسة مصر الخارجية تجاه تنمية الاستعمار والعنصرية في افريقيا ، يتناول هذا الباب التهديدات منطلقات واهداف هذه السياسة في الفصل الاول واماليها في الفصل الثاني واجهزتها في الفصل الثالث . ثم اشيرنا الى اهم عوامل التأثير السلبي في خاتمة هذا الباب .

الفصل الأول

المنطلقات والاهداف

لكل سياسة خارجية منطلقاتها واهدافها . ونعنى بالمنطلقات اساسا اهم العوامل التى ساعدت على ابراز دور مصر فى تصفية الاستعمار فى افريقيا ومنها الموقع الجغرافى والتجربة النضالية لمصر فى مكافحة الاستعمار وكذا الامكانيات العسكرية المصرية ومدى اتفاقها مع مصادر التسليح لحركات التحرير الافريقية . امسا الاهداف فاذا كان من الصعوبة بمكان تحديد وحصر اهداف السياسة الخارجية المصرية تجاه تصفية الاستعمار فى افريقيا لان هياكل محاولات لترتيب اهمها مثل : الفضلن الافريقى ، ومناهضة العنصرية فكريا وممارسة ، الامن القومى المصرى ، والفرقة « المبراع العربى الاسرائيلى » كفضية تحرير افريقية .

اولا - المنطلقات

١ - الموقع الجغرافى

يكتسب الموقع الجغرافى لمصر اهميته فى تحديد ابعاد اربعة فى توجيه سياسة مصر الخارجية : الاسيوى والافريقى على مستوى القارات ، والتبلى والمتوسطى على المستوى الاقليمى ، مع تداخل هذه الابعاد فى بعضها البعض غالبا كما يشغل التبلى والافريقى . وان كلا من تلك الابعاد الاربعة كان يجذب مصر فى اتجاهه ويكون او يبلور شخصيتها بدرجات متفاوتة من عصر لآخر ورغم ان مصر فى افريقيا موقعا « فى الشمال الشرقى للقارة » فقد كان ولازال البعد الاسيوى هو البعد المحورى فى توجيه مصر الخارجى هذا فضلا عن ان علاقة التفاعل المتبادل تأثيرا وتأثرا بين مصر والمتوسط بحلاقة عميقة بعيدة المدى .

ومع بداية ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ اتخذ الموقع الجغرافى لمصر فى افريقيا ابعاده الجيوبوليتيكية والسياسية والفكرية . وجاءت كلمات

فلسفة الثورة لتقول : « لنأ في أفريقيا ... » ونحن الذين نحرس الباب الشمالي للقارة ، والذين نعتبر سلتها بالعلم الخارجي كله .
 « ان النيل شريان الحياة لوطننا يستمد مائه من قلب افريقيا ... »
 وان السودان الشقيق الحبيب تمتد حدوده الى اعماق افريقيا «
 واكد الميثاق الوطني هذا بقوله « ان شعبنا يعيش على الباب الشمالي الشرقي لافريقيا المتنازلة وهو لا يستطيع ان يعيش في عزلة من تطورها السياسي والاجتماعي والاقتصادي »

وعبر الرئيس عبد الناصر اكثر من مرة عن اهمية الموقع المصري في ربط النضال المصري والعربي بالنضال الافريقي . . . ربطا عضويا . . . وفي خطاب له امام رئيس جمهورية الكابرون بالقاهرة ١١ - ١٠ - ١٩٦٢ قال : ان ارض هذا الشعب العربي تقع في افريقيا كذلك فعلى الشمال الواسع من هذه القارة شعوب عربية اخرى تسير امتداد ساحلها الى المحيط الاطلنطي . كذلك فان هذه الشعوب تعيش على ارض تمتد عمقا في القارة حتى تصل الى قلبها « ومن ثم فان مصير هذا الشعب العربي في مصر كذلك مصير حركة القومية العربية التي تجمع شعوب الامة العربية مرتبط بمصير حركة نضال القارة الافريقية ومصيرها . . . ويعزز الواقع الجغرافي المتواركة الفعلية في التجربة وما تحمله من روابط طبيعية وفكرية وعملية .

ومن العوامل التي ساعدت على ابراز اهمية الموقع الجغرافي اتجاه حركة التحرير من الشمال الى الجنوب كحقيقة جغرافية في التطور السياسي لخريطة القارة .

لقد بدأت حركة التحرير الافريقي في السواحل قبل الداخل ومن الشمال قبل الجنوب . ومصر اذن لم تكن بموقعها بعيدة عن هذه الحركة كالحذ منطلقات سياستها الخارجية تجاه تصفية الاستعمار على مستوى القارة ككل خاصة وقد ربطت مصر سياستها في هذا السدد بامنها القومي كما ستوضح فيما بعد .

٢ - التجربة النضالية لمصر في مكافحة الاستعمار

تمت التجربة النضالية لمصر في مكافحة الاستعمار الحديثة منذ حرب التحرير الشعبية ضد الغزو الفرنسي عام ١٧٩٨ الى المقاومة الشعبية لحملة نابليون عام ١٨٠٧ الى الثورة العربية ومواجهة

التدخل البريطاني عام ١٨٨٢ ، الى ثورة ١٩١٩ ضد الاستعمار البريطاني وصدر تصريح فبراير ١٩٢٢ باستقلال مصر ، الى الكفاح الشعبي في منطقة قناة السويس « ١٩٥١ - ١٩٥٤ » الى توقيع اتفاقية الجلاء البريطاني عن السودان عام ١٩٥٣ وعن مصر عام ١٩٥٤ الى المقاومة الشعبية في حرب السويس « أكتوبر - ديسمبر ١٩٥٦ » ضد العدوان الثلاثي البريطاني الفرنسي الاسرائيلي .

ولقد تركت تجربة مصر في استقلال السودان وتجربة المقاومة الشعبية ضد العدوان الثلاثي عام ١٩٥٦ ردود فعل عديدة على مسار حركة التحرير في افريقيا .

وقبل عرض ردود فعل هاتين التجريبتين من الاهمية الاشارة الى التجارب او الخلفية الذاتية للقيادات التي تصدرت ثورة ٢٣ يوليو على اعتبار ان عملية تنشئتها سياسيا قد جرت في ظل الكفاح ضد الاحتلال البريطاني وفي اطار الاحزاب الوطنية . وحين شاركت بعض القيادات في حرب فلسطين عام ١٩٤٧ - ١٩٤٨ استطاعت ان تكشف ان الجانب الاخر في المواجهة لم يكن فقط المنظمات العسكرية الصهيونية ، بل كان ايضا القوى الاستعمارية التي ساندت ودعمت الحركة الاستيطانية بمختلف الوسائل .

وبمراجعة مائثر في منشورات جمعية الضباط الاحرار في الفترة قبل عام ١٩٥٢ نجد انها احتوت على خطوط عامة فيما يخص بافريقيا ولم تصل هذه الخطوط العامة العريضة الى التفصيل والتاصيل الفكري الفلسفي لمحبون علاقة جديدة مع افريقيا . فمثلا اشارت المنشورات الى سقوط الاستعمار والمتحالفين معه ، والدعوة الى القضاء على الاستعمار واعوانه في وادي النيل ، وان الاستعمار لا يحكمنا في مصر حكما مباشرا بواسطة موظفين وحكام انجليز كما يفعل مع البلاد المتأخرة جدا في وسط افريقيا ، وان مصر ليست لها اهداف عدوانية ، وانها تطلب الحرية والاستقلال الكامل وترفض التحالف ومشروعات الدفاع مع الكتلة الاستعمارية وتتمسك بالحياد الصريح في السياسة الخارجية .

ونتيجة لهذا كان من الطبيعي ان يصبح تحقيق الاستقلال السياسي احرى هو الهدف الأول للثورة وقد تحول الكفاح المسلح بعد ٢٣ يوليو ١٩٥٢ الى عمل تنظيمي منضبط في يد ضباط المخابرات المصرية الذين انبثوا في مدن القناة ، وكان في مقدمتهم كما رُفعت .

وبعد توقيع اتفاقية الجلاء عام ١٩٥٤ جاء اختيار الثورة الوقت
الى جانب القوى التي تسعى لتحقيق نفس الهدف في بلادها .
وابرزت « فلسفة الثورة » هذا الاختيار وبالنظر الى منطق العصر
واتجاه حركة الاحداث كان هذا الاختيار - في اهدافه - استجابة
صحيحة للمناخ السائد في العالم وامتدادا منطقيا لاتجاهات
السياسة الخارجية المصرية في هذه المرحلة .

وبشأن تجربة مصر في استقلال السودان فقد التزمت ثورة ٢٣
يوليو ١٩٥٢ بمبدأ حق تقرير المصير في قضية السودان عام ١٩٥٣ .
وعالجت موضوع السودان علجا جذريا بنى على اسس ثلاثة ، اول
هذه الاسس اعطاء السودانين حق تقرير المصير ، وثاني هذه
الاسس : التشاور مع السودانين في مصيرهم ، اما الاساس
الثالث فهو قبول مصر فصل مسألة السودان عن مسألة الجلاء
الانجليزي عن مصر . وبهذه الاسس الثلاثة استطاعت مصر ان
تنجح في مفاوضاتها مع بريطانيا وان تصل الى اتفاق معها بشأن
الحكم الذاتي وتقرير المصير للسودان في ١٢ فبراير ١٩٥٣ .

وهذا المسلك الجديد لثورة ٢٣ يوليو تجاه قضية السودان
يخالف السياسة التي كانت تجرى عليها الحكومات المصرية في
العهود السابقة اذ كانت تتمسك بحك السيادة على السودان باعتباره
جزءا لا يتجزأ من مصر وقدمت ثورة يوليو بهذا بادرة ونموجا طيبا
لتطبيق مبدأ حق تقرير المصير في مجال العلاقات الدولية . كما
بدأت تسهم في الدعوة الى حق تقرير مصير شعوب المستعمرات
الافريقية على مستوى القارة كلها . وبرز هذا الاتجاه منذ مشاركة
مصر في مؤتمر باندونج « ابريل ١٩٥٥ » وكذا في ممارستها
للدبلوماسية البرلمانية في الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات
والمؤتمرات الدولية والافريقية كما سيوضح الفصل التالي .

اما عن تجربة مصر في مواجهة العدوان الثلاثي عام ١٩٥٦ فقد
كان توقف الهجوم العدواني الذي وصل الى مدينة الكاب جنوب
بورسعيد ثمة لعدة عوامل تفاعلت جميعها بنسب مختلفة وانتهت
الى هذه النتيجة وفي مقدمة هذه العوامل : اصرار القيادة المصرية
على النضال برفض الاستسلام ، وتوزيع السلاح على الجاهيزين
واطلاق المقاومة الشعبية والبدء في اتخاذ ترتيبات المقاومة السرية ؛
وصدور الانذار السوفيتي . التعنيف . المهدد بضرب لنسدين وباريس

بالمواريخ اذا لم يوقف اطلاق النسل ، ثم بروز الموقف الامريكى
المعارض للخطة البريطانية الفرنسية لاسباب استراتيجية امريكية
بهذا فضلا عن التضامن العربى والتأييد الايجلبى لموقف مصر ،
وسدور قرار الامة المتحدة بوقف القتال .

وظفكت القوات البريطانية والفرنسية فى تنفيذ الجلاء . ولكن
المنظمة الشعبية لم تهدأ ، حتى بدأ الانسحاب على شهر ديسمبر
ورحل آخر فوج من المعتدين يو ٢٢ ديسمبر ١٩٥٦ كما بدأت القوات
الاسرائيلية من الانسحاب بعد الاتفاق على وجود قوات طوارئ
حولية فى شرم الشيخ لتكون حاجزا بينها وبين القوات المصرية .
وغادرت القوات الاسرائيلية العريش فى ١٤ يناير ١٩٥٧ ثم رفع
وخلل يونس واخيرا انسحبت من غزة يوم ٦ مارس ١٩٥٧ ومن
شرم الشيخ فى اليوم التالى ، وتم تطهير قناة السويس واعيد فتحها
يوم ٢٦ مارس ١٩٥٧ . وانتهت اتفاقية الجلاء عمليا مع انتهائهم
عدوان ١٩٥٦ وتزقت شروطها وتحررت مصر نهائيا من شبهة التحالف
الذى وردت ضمن بنودها بعودة القوات البريطانية اليها فى حالة
الهجوم او لاحتلال الهجوم على تركيا .

ولقد اشعل الرئيس عبد الناصر فى فلسطين عفيدة الى معركة
السويس باعتبارها نقطة تحول فى تجربة افريقيا ولبرز فى احاديثه
وخطبه الدروس التى تدبثها المعركة للشعوب المتهورة خاصة فى
افريقيا ومن ابرز هذه الدروس :

- ان الاستعمار لن يرحل عن اجزاء ما زال يحتلها من القارة
الافريقية لجرد اننا نصرخ فى وجهه ، وان استمر وجوده امة
لنا ، فلقد صرخنا فى وجه الاستعمار البريطانى فى بلادنا ، ٧ سنة ،
وقد اضطررنا فى النهاية لعمل الصلاح ، ولن الاستعمار قد يرحل
اليوم ليعود غدا ، اما ظاهرا واما مقنعا فى صورة جديدة .

- ان النصر فى مصر والارام الاجتماعية لكلا اهل جميع الشعوب
لن معارك التحرير السياسى لا تنفصل عن معارك التحرير الاجتماعى ،
وان الاستقلال ليس علما ونشيدا ، ولكنه سيادة على القرية الوطنية
يكل ما عليها وبكل ما فيها ، اى انه التصديق بكونها هو سياسى .
وحول ردود فعل حرب السويس فى افريقيا ، فقد بلغ السخط
على فرنسا وبريطانيا اقصى درجاته فى الفترة وكسبت مصر حظا
الجميع وقالت التقارير الاتية من نيجيريا ان اهتمام الامم المتحدة

ومشاركتهم للمصريين قد وصلت حدا بالغا ، وفي افريقيا الاستوائية الفرنسية اتخذت سلطات الامن الاحتياطيات الكافية . وعبرت حركة التحرير الافريقية في اتحاد جنوب افريقيا عن تفيدها لثأيرهم شركة قناة السويس وسانددت مصر في الدفاع عن اراضيها . وعن ردود فعل الموقف المصري في مواجهة العدوان عبر الرئيس كوامي نكروما اكثر من مرة قائلا : « بعد السويس .. ادركنا جميعا ، اننا نستطيع ان نتحرك واننا نقدر على الوصول » وفي مناسبة اخرى قال نكروما : « على شعوب افريقيا ان تتضامن في كفاحها وان تسند الكونغو في معركته فان معركة الكونغو استمرار لمعركة السويس . وقال اوجنيا اودينجا نائب الرئيس الكيني السابق ملخصا موقف افريقيا تجاه مغامرة السويس عام ١٩٥٦ : « ان هذه المغامرة الفاشلة هي التي ادت الى توحيد كل افريقيا ، والى جمع شمل افريقيا واسيا والوطن العربي لتعطى دفعة قوية الى الالم للاستقلال الوطني . ان افريقيا بعد السويس قد تغيرت وان قوى حركة الجامعة الافريقية قد اعلنت المسرح لتقوم بدور في القارة وفي العالم . »

ونظرا عن دروس تجربة السويس وردود فعل الافريقيين تجاهها ، فقد ابرز الفكر السياسي المصري من واقع الممارسة ايضاد الاستعمار المحاصر . كما اعطى للاستقلال مضامينه الاقتصادية والاجتماعية .

واوضح الميثاق الوطني مفهوم الاستعمار بانه في واقع الامر سيطرة تعرض لها الشعوب من الاجنبى بقصد تمكينه من استغلال ثرواتها وجهدها . وأشار الميثاق الى ان للاستعمار قواعد ومناطق نفوذ يستند اليها وان الاستعمار قد غير أسلوبه ولكنه يظل متمسكا باهدافه وان محاربة الاحلاف العسكرية هي محاربة للاستعمار نفسه . وفي خطبه امام مؤتمر القمة الافريقي بالقاهرة « يوليو ١٩٦٤ » ثل الرئيس عبد الناصر : « ان شعوبنا لا تقنع بالاستقلال علنا ونشيدا وصوتا من عداد الاصوات في الامم المتحدة فحسب ، ولكنها تريد الى جانب ذلك ان يكون للاستقلال مضامين اجتماعية يصون كرامة ارضهم ويضيف الرئيس قائلا : « لا بد ان تبقى عملية الثورة الافريقية وحيويتها الخلاقة . تعمق الاستقلال بمضمون اجتماعي شمولي سياسي واقتصادي وثقافي . لا بد وان تكون القارة الافريقية في

الوضع الذى يسمح لها دائما بان تقدم اجابة عن سؤال يطرحه
النظور عليها ، ولا تنتظر من خارجها قرار مستقبلها » .

٣ - امكانيات مصر العسكرية

تعد امكانيات مصر العسكرية احد مقومات سياستها الخارجية
للدفاع عن امنها اولا ، وفى الوقت نفسه احد منطلقات سياستها
تجاه تقديم المساعدات العسكرية لحركات التحرير فى اطار النضال
ضد الاستعمار والعنصرية - ولم تتردد مصر - كما فعلت على
المستوى العربى - فى تقديم السلاح والتدريب لحركات التحرير
الافريقية ، ومما ساعد على هذا اتفاق طبيعة التسليح العسكرى
المصرى مع مصادر التسليح لحركات التحرير الافريقية خاصة منذ
مبادرة مصر لكسر احتكار السلاح عام ١٩٥٥ بصفقة الاسلحة
التشيكوسلوفاكية والسوفيتية وكلفت دول المعسكر الشيوعى بما
فيها الصين فى المورد الاول لتسليح وتدريب حركات التحرير
الافريقية . ومن الاهمية التعرف على حجم امكانيات مصر العسكرية
التي اعطت لمصر ثقلا ودورا مبيزا فى مجال تصفية الاستعمار فى
افريقيا واشارت اليه مصادر عديدة بصفة عامه وان لم ترد تفصيلات
فى هذا الشأن .

كان تكوين جيش مصرى قوى احد مبادئ سنة اعلانها ثورة ٢٣
يوليو ١٩٥٢ ، وفى مواجهة احتكار الدول الغربية بصفة عامة لتوريد
السلاح الى دول الشرق الاوسط لجأت مصر منذ عام ١٩٥٤ الى ادخال
صناعة السلاح فى مصر . وفى ٢٧ سبتمبر من العام التالى اعلن
الرئيس عبد الناصر نبأ صفقة الاسلحة التشيكوسلوفاكية التي تم
توقيع اتفاقها قبل ذلك بأسبوع .

وهذه الصفقة الجديدة اتاحت لمصر للمرة الاولى منذ ثلاثينيات
القرن الثامن عشر فى عهد محمد على ان تحصل على السلاح الذى
تريد لتحقيق امال قادتها العسكريين وقد سافر الى تشيكوسلوفاكية
ثم الاتحاد السوفيتى ضباط مصريون للتدريب لأول مرة فى التاريخ
. . . ووصل الخبراء السوفيت العسكريون فى عام ١٩٥٨ وبدأوا
باعداد محدودة على مستوى القيادات العليا واشتركوا فى اعادة
تنظيم الجيش على اساس توحيد مدارسه .
ولم تقف اسرائيل جامدة امام هذا التغير الجذرى الذى حدث فى

صفوف الجيش المصري . . . وعندما تردد ايزنهاور في اعطاء اسرائيل طائرات نفثة وديابات لحفظ رجحان كفتها على مصر ، بادرت فرنسا بامدادها بما تريد ، الامر الذي دفع جمال عبد الناصر الى عقد صفقة ثاقية للسلاح مع الاتحاد السوفيتى رفع مجموعها الى ٣٠٠ مليون دولار وحصل بها على طائرات ميغ ١٧ .

وعلى قدر ما كانت صفقة الاسلحة المصرية التشيكية حدثا كبيرا مؤثرا في العالم الثالث كله ، ومغيرا لموازين القوى العالمية ، على قدر ما كانت دعوة المصريين للسوفيت لبناء السد العالى بعد اعلان كل من الولايات المتحدة وبريطانيا سحبها عرض تمويل المشروع . وفى العدوان البريطانى الفرنسى الاسرائيلى على مصر فى ٢٩ اكتوبر ١٩٥٦ ، اثر تايمم شركة قناة السويس ، لم يكن الجيش قد استكمل معداته او تدريبه او تنظيمه .

وبعد العدوان جرى فى الشرق الاوسط سباق فى التسليح خاصة بين مصر واسرائيل وفى عام ١٩٥٨ واسرائيل تحاول الحصول على غواصات من بريطانيا بادرت مصر الى تعزيز اسطول غواصاتها . وعندما اظهرت اسرائيل طائرات الميراج الفرنسية فى مايو ١٩٦١. اظهرت مصر طائرات الميغ ١٩ والطائرة العربية النفثة « القاهرة » فى يوليو من نفس العام وفى العام التالى « ١٩٦٢ » حصلت مصر على كتيبات من العتاد الحربى بينها طائرات من طراز . ١٦ المقاتلة والديابات الثقيلة من طراز ٥٤ والغواصات وفى يوليو ١٩٦٣ ظهر فى العرض العسكري بالقاهرة ٧ اسلحة جديدة فى مقدمتها الصاروخ العربى « الرائد » المعروفة باسم الصاروخ المتعدد المراحل « الصواريخ الموجهة » المدافع الصاروخية متوسطة المدى « الصواريخ المضادة للطائرات وحتى عام ١٩٦٤ لم يصل نصيب السلاح لمصر الى اكثر من ١٥ فى المئة من الميزانية المصرية فقد بلغ حوالى ١٥٠ مليوناً من الجنيهات من ميزانية تزيد على الالف مليون جنيه

وتذكر جريدة الاهرام فى ٢٠ يوليو ١٩٦٢ ان مسئولية السلاح كانت منذ تبلورت اهداف ثورة ٢٣ يوليو مسئولية قومية لا تقتصر على الحدود الوطنية كما ذكرت مصادر اجنبية اخرى عديدة قيام مصر بتزويد حركات التحرير الانترقية بالاسلحة والتدريب عليها (١٥)

(١) راجع مناصرة ودعم مصر لحركات التحرير فى انجولا وموزمبيق وغينيا بيساو وجنوب افريقيا ورييسيا فى الابواب القالية .

ثانيا : الاهداف

١ - التضامن الافريقى

يعنى التضامن الافريقى هنا الموقف الفكرى او العمل الموحد ازاء مناصرة ودعم حركات التحرير الافريقية . فالتضامن هنا تضامن نفسى بين الدول الافريقية المستقلة وبين حركات التحرير الافريقية ، يكفل العمل الافريقى المشترك من اجل تصفية النظم الاستعمارية والعنصرية فى القاهرة . وفى ميثاق منظمة الوحدة الافريقية جاء التضامن كهدف من اهداف المنظمة فى المادة الثانية حيث نصت الفقرة «١» على دعم وحدة دول افريقيا وتضامنها كهدف من اهداف المنظمة وجاء اول تفسير رسمى لبدا التضامن الافريقى وتبريره فى كتاب فلسفة الثورة للرئيس عبد القاصر فى العبارة التالية :

« ايمكن ان نتجاهل ان هناك قارة افريقية شاء لنا القدر ان نكون فيها وشاء ايضا ان يكون فيها اليوم صراع مدوع حول مستقبلها ، وهو صراع سوف تكون آثاره لنا او علينا سواء اردنا او لم نرد ؟ . . . وليس عبثا ان بلدنا يقع فى شمال شرق افريقيا . . . ويطل على القارة السوداء التى يدور فيها اليوم اعنف صراع بين مستعمرها البيض واهلها السود . من اجل مواردها التى لاتحد . . . اننا لن نستطيع بحال من الاحوال حتى لو اردنا ان نقف بمعزل عن الصراع الدامى المخيف الذى يدور اليوم فى اعماق افريقيا بين خمسة ملايين من البيض ومائتى مليون من الافريقيين . لا نستطيع لسبب عام وبديهي هو اننا فى افريقيا . . . ولسوف تظل شعوب افريقيا تتطلع الينا ، نحن الذين نخرس الباب الشمالى للقارة والذين نعتبر صلتها بالعالم الخارجى كله . . . ولن نستطيع بحال من الاحوال ان نخلى عن مسئولياتنا فى المعاونة بكل ما نستطيع على نشر الوعى والحضارة حتى اعماق القارة العذراء . . . والمؤكد ان افريقيا الان مسرح لغوران عجيب مثير وان الرجل الابيض الذى يمثل عدة دول اوربية يحاول الان اعادة تقسيم خريطتها ولن نستطيع بحال من الاحوال ان نقف امام الذى يجرى فى افريقيا ونصور انه لا يمسننا ولا يعيننا . »

ويمكن عرض المفهوم المصرى للتضامن الافريقى على النحو التالى :

١ - **مدلول التضامن الأفريقي** : نشر الرئيس عبد الناصر تعبير الوحدة الأفريقية عام ١٩٦١ في معناه ومقاصده بأنه يشسّل التضامن والتعاون والأخوة وفي العالم التالي منذ الميثاق الوطني . وأعلن هدف الجامعة الأفريقية على مستوى القارة ، وهدف التضامن الأفريقي الآسيوي على مستوى القارتين . وعرف الرئيس عبد الناصر الجامعة الأفريقية بقوله « هي الرابطة الوثيقة بين شعوبنا » الأفريقية « وبين مصالحها المشتركة » وبين جهادها المشترك من أجل استعادة حقوقها المكتسبة وبناء مستقبلها المشترك . وفي خطاب له في جمهورية مالي في ٢١ - ١٠ - ١٩٦٥ قال : إن واجبنا أن نبقي على التضامن وأن نعمل بكل طاقتنا لكي يصبح هذا التضامن وحدة حقيقية ، وحدة في العمل ووحدة في الإرادة ووحدة في المضمون »

ب - **التضامن الأفريقي مسألة مبدأ** : تحتها طبيعة الدستور المصري - كما اشارت - فلسفة الثورة - في « الصراع المروع حول مستقبل أفريقيا » . وفي خطابه أمام وفود شعوب أفريقيا « ١٧ أبريل ١٩٦٦ » صرح الرئيس عبد الناصر أن شعب مصر يؤيد الشعوب الأفريقية في نضالها من أجل الاستقلال وفي كفاحها من أجل المساواة وفي كفاحها ضد التمييز العنصري وذلك لسببين : أولهما هو مسألة مبدأ لا نسلوم عليه رغم أن تمسكنا به قد خلق لنا الكثير من المتاعب ، وثانيهما هو مسئوليتنا تجاه الذين لم يحققوا الاستقلال حتى الآن . وفي خطاب آخر قال « أننا نعمل ذلك من أجل المبادئ والمثل العليا »

ج - **التضامن الأفريقي مسئولية** : والتضامن الأفريقي من أجل قضية التحرير - كهدف - يعد في المفهوم المصري مسئولية على كل دولة إفريقية مستقلة خاصة الدول الأقدم استقلالاً ولقد كانت مصر في هذا تبرز دورها الاستراتيجي بهم ووعي جيوپوليتيكي سليم حين بادرت بإعلان هذا التضامن من أجل مساعدة ومناصرة حركات التحرير الأفريقية . وأشار الرئيس عبد الناصر كثيراً إلى هذا وقال في خطابه في عيد الثورة عام ١٩٥٩ : « أننا نعمل من أجل مستعدة كل دعوة إستقلالية تحريرية ، أننا نعمل من أجل تحرير أفريقيا وتخليصها من سيطرة الاستعمار والسيطرة الأجنبية . . . أعلننا هذا وأعلنناه بكل ثقة وبكل إيمان ، لأننا نشعر أن علينا مسئولية : بعد أن حققنا استقلالنا وبعد أن حققنا حريتنا أننا نعمل من أجل »

تليد جميع الحريات ومن اجل جميع الشعوب التى تعمل من اجل حريتها . »

وفى خطابه امام مجلس الامة فى ٢٢ يناير ١٩٦١ يؤكد الرئيس عبد الناصر هذه المسئولية بقوله : « لم نتخل يوما عما آمننا به وواجبنا فى نصره غيرنا وانا لندعو الله ان يقود هذه الجمهورية . . لتكون طليعة كل زحف وقاعدة كل نضال من اجل الحرية » . وفى خطاب آخر يقول الرئيس عبد الناصر : « ان مسئوليات التحرير - كما تعلمون - تقضى جميع ارادة عمل افريقى بين شعوب القارة تقدر على مواجهة بناء المستقبل الافريقى فى وجه عقبات كبيسة وتحديات هائلة . » وفى رسالته الى مؤتمر تضامن شعوب افريقيا واسيا المنعقد باكرا فى ١٠ مايو ١٩٦٥ قال الرئيس عبد الناصر : « ان معركتنا مع الاستعمار عاجلة ولن ننصر عليه الا بتضامنا » . وعلينا ان نفرغ منه لنفرغ الى معركة البناء فنزيع عن ارضنا كل مازرعه الاستعمار على فكرنا من اكاذيب ومفاهيم فاسدة . »

د - التضامن الافريقى دعم لمبدأ شمولية الحرية : وفى هذا الصدد قال الرئيس عبد الناصر امام مؤتمر الشعوب الافريقية بالقاهرة « ٢٥ مارس ١٩٦٥ » « اذا كان الاستعمار قد اظهر بالتواطى الواضح ما بين دولة المخططة ادراكه الكامل بان مصير المعركة سوف يقرر مصيره فان الشعوب المقتلعة للحرية سوف تجد ان مصير الحرية واحد وان الدفاع عنها فى اى مكان هو الدفاع عنها فى كل مكان . »

وانطلاقا من هذا المفهوم قدمت مصر امكانياتها المادية الى حركات التحرير فى افريقيا وثمة شهادات افريقية عديدة تشير الى هذا ومنها تصريح للدكتور هاستنجز باندا رئيس مالاوى امام مؤتمر القمة الافريقى بالقاهرة فى يوليو ١٩٦٤ : « انى اقولها بغير تحفظ وبغير عقد ؟ وباعتراف بالجييسل يحترم نفسه انه لولا المعونة المادية والمنوية التى قدمتها مصر لنا ما استطعنا ان نحصل على الاستقلال وان اكون واقفا هنا امامكم اليوم » .

٢ - مناهضة العنصرية فكرا وممارسة :

مناهضة العنصرية فكرا وممارسة ليست موقفا جديدا لمصر وان

كان قد اتخذ صورة ايجابية بعد ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ . فالفكر المصرى بتكوينه يرفض أساسا كل ما هو عنصرى . ونعنى بالفكر المصرى هنا مجموعة الآراء والمبادئ والأفكار السائدة فى حقول المعرفة المختلفة - وهى تمكس الموقف الايديولوجى آراء الكون والإنسان والحياة لدى المجتمع المصرى وهذه الآراء والأفكار السائدة تشكل فى النهاية قيم هذا المجتمع .

ومن أهم الأسس التى ارتكزت عليها السياسة الخارجية المصرية فى مواجهة العنصرية :

١ - التفرقة العنصرية أخلل بالالتزام الدولى وبالعلاقات الدولية بين الدول : اعتبرت مصر أن معاداة التفرقة العنصرية التزام دولى ويجب أن ينال هذا الالتزام احترام كل الدول لقيام السلام العالمى . ورفضت مصر ادعاء بعض الدول أن وجود التفرقة العنصرية داخل أية دولة من الدول يعد مسألة داخلية . وفى هذا الصدد قال الرئيس عبد الناصر أمام مؤتمر باندونج : « هناك شروط أخرى لقيام السلم العالمى . . وهو احترام الدول لالتزاماتها الدولية . . فبمقتضى ميثاق الأمم المتحدة وإعلان حقوق الإنسان لم تعد معاونة الدول لبعض الأفراد أو لجماعة تعتق مبدأ فنعينا سواء كان هذا تفرقة عنصرية أو سموا مستندا على انتهاء إلى أصل فريقي ، مسألة داخلية ، كما تذهب بعض الدول فى ادعائها بل أصبحت مسألة دولية بهم العالم أجمع والتميز فى أية صورة من صوره لا يعد أخلاقيا بالالتزام الدولى أنها هو أمر يخل بالعلاقات الودية بين الدول .

ب - منطق التمييز العنصرى هو ذاته منطق الاستعمار : اعتبرت مصر أن التفرقة العنصرية والاستعمار صنوان متلازمان وأن اليوم الذى يشهد نهاية الاستعمار سوف يشهد فى الوقت ذاته نهاية للتفرقة العنصرية .

وأبرز الميثاق الوطنى هذا الاتجاه وجاء به : « أن إصرار شعبنا على مقاومة التمييز العنصرى هو إدراك سليم للمغزى الحقيقى لسياسة التمييز العنصرى . أن الاستعمار فى واقع أمره هو سيطرة تقعرض لها الشعوب من الأجانب ، بقصد تمكينه من استغلال ثرواتها وجهدها . وليس التمييز العنصرى إلا لونا من ألوان استغلال ثروات الشعوب وجهدها . فإن التمييز بين الناس على أساس اللون هو تمهيد للتفرقة بين جهدهم . أن الرق كان الصورة الأولى من صور الاستعمار والذين مازالوا يبنثرون أساليبه جريمة

لا يقتصر اثرها على ضحاياهم وانما يلحقون الاذى بالضحايا الانساني كجبه وما احرز من انتصارات ، وعن المشكلة في افريقيا اوضح الرئيس عبد الناصر « ان اقصى ما نعلم منه الان في افريقيا وهو التمييز العنصري ليس في حقيقة امره الا البقية الباقية من هذه الصخرة التي تريد الى جانب اغتصاب الثروة الافريقية ان تفتصب قدرة العمل الافريقي وليس هذا التمييز الذي نرى اثره في بعض اجزاء افريقيا الا بقية من عملية النهب المنظمة لموارد القارة الطبيعية والبشرية » .

ج - نظرية الفترقة العنصرية نظرية باطلية علميا : ردا على ادعاءات نظم الحكم العنصرية التي تحاول تاصيل نظرية للفترقة العنصرية خاصة ما يعرف بـ «البارتيد» في جنوب افريقيا ، فقد اعتبرت مصر ان هذه النظريات باطلية علميا وفي هذا الصدد اشار الرئيس عبد الناصر امام مؤتمر باتندوج علم ١٩٥٥ الى ما قرره لجنة الامم المتحدة بشأن مسألة الاجناس في « اتحاد » جنوب افريقيا « ان نظرية الفترقة العنصرية والسياسية التي قامت استنادا اليها نظرية باطلية علميا وتهدد السلم والامن العالمى بالخطر كما انها تتنافى مع عزة الانسان وكرامته » .

ولقد اسهم عدد من الكتاب والمفكرين المصريين في خفض نظريات الفترقة العنصرية من الناحية العلمية والدينية .

٤ - الامن القومي المصري

منذ قيام ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ وصدر فلسفة الثورة عام ١٩٥٤ ارتبط موقف مصر من قضية الاستعمار والعنصرية في افريقيا بمسألة الامن القومي المصري ويتضح هذا في رؤية « فلسفة الثورة » للصراع ضد الاستعمار والعنصرية في افريقيا على اعتبار انه « سوف تكون اثرة لنا وعلينا سواء اردنا او لم نرد »

واكد الرئيس عبد الناصر هذا المفهوم في مرات كثيرة وعلى سبيل المثال في بيانه امام مجلس الامة في ٢٠ يناير ١٩٦٥ بقوله « ان ذلك ليس في واقع الامر مجرد تطوع وتبرع من اجل المبادئ وحدها وانما هو الى جانب المبادئ ضرورة ابن في عالم ضاعت فيه المسلمات واختفى اثرها .. وعندها أعلن الرئيس عبد الناصر في نفس البيان الجاهل الخمس للعمل الوطني بعد ترشيحه رئيسا

للجمهورية - كانت المهمة الخامسة : « ان اساهم بنفسي في هذه الفترة التي بدأت بالفعل تشهد بداية الانهيار الكامل لكل الأنظمة القائمة على الاستعمار وعلى شن الحرب » .
 وفي مناسبة أخرى يستشهد الرئيس عبد الناصر بما جرى في كل من حرب السويس والكونغو ويقول : « ان هذا الوطن بالذات - على سبيل المثال - تعرض لغارات العدوان الثلاثي من قواعد تبعد عنه آلاف الأميال . واذا كنا اليوم - في مثال آخر - نشغل انفسنا بما يجري في الكونغو ، فليس ذلك عطفا على كفاح شعبه الباسل وحده ، وانما ادراك لحقيقة جغرافية تقول بان حدود الكونغو ملاصقة لحدود السودان ولحقيقة فضائية أخرى هي ان الكونغو المستقل في قلب القارة الأفريقية سوف يرغب ان تتحول أرضه الى قاعدة لتهديد شعوب القارة كلها واخطارها للأرهاب الاستعماري »

وفي خطابه اثناء زيارته لتانزانيا في ٢٧ سبتمبر ١٩٦٦ قبل الرئيس عبد الناصر : « اننا عندما نؤيد ونستد الكفاح الوطني في موزمبيق وأنجولا وروديسيا وبنين والفرقة العنصرية ونحاربها فلنا فعل ذلك من اجل المبادئ والمثل العليا التي تؤمن بها شعوبنا . وفي نفس الوقت نفعله من اجل امثا وحياتها ذاتها » .

ويوضح احد المصادر هذه المقولة بربط ما جرى في روديسيا وبين الامن القومي المصري على اعتبار « ان روديسيا دولة عنصرية جديدة تقوم لتتضم الى الدول العنصرية القديمة في جنوب افريقيا وعلى الجناح من الناحيتين نظام المستعمرات البرتغالية في أنجولا وموزمبيق ووراء ذلك جميعا قوى الاستعمار الجديد وغسوطها العنيفة وايديها الطويلة القادرة على الوصول الى اي مكان نتيجة ذلك فان نصف افريقيا الجنوبي كله يفقد افريقته وهل سيتوقف الخطر عند هذا الحد ؟ زامبيا مهددة والخطر بعدها يمكن ان يصل الى تانزانيا حيث تستطيع آثاره ان تلبس منابع النيل » .

٤ - « افارقة » الصراع العربي الاسرائيلي

يبدو واضحا من واقع ممارسة مصر لسياستها الخارجية تجاه تصفية الاستعمار العنصري في افريقيا ان ثمة محاولات مصرية عديدة جرت لافرة القضية الفلسطينية كقضية تحريرهم الرأي القائم

الافريقي شأنها شأن قضايا الاستعمار البرتغالي أو جنوب افريقيا
أوروديسيا .

ونجح الرئيس عبد الناصر في اول هذه المحاولات اثناء انعقاد
مؤتمر الدار البيضاء « ٢ - ٧ يناير ١٩٦١ » وأشار وزير خارجية
السنغال الاسبق دودوثيام الى هذه المحاولة مؤكدا : « ان الرئيس
العربي قد عرض قضيته بمنتهى البراعة وقوة التأثير . فقصد ربط
بين مشكلة فلسطين وبين الفكرة العامة المتعلقة بالدفاع عن القارة
الافريقية وتأمين سلامتها . . وقد تركت حجج الرئيس المصري « ٢ »
اثرا اذ ان القرار المتعلق بفلسطين صدر بالاجماع ووقعته حتى
تلك الدول الافريقية التي لها حتى تلك اللحظة احسن العلاقات
مع اسرائيل . وقد ذكر القرار ان المؤتمر يلاحظ بكثير من السخط
ان اسرائيل كانت تقف دائما الى جانب الاستعماريين عند تحديد
المواقف من المشاكل الحيوية التي تواجه افريقيا ، وان المؤتمر يدين
اسرائيل كاداة للامبريالية والاستعمار الجديد ، لاني الشرق الاوسط
وحده ، بل وفي افريقيا واسيا ايضا

لكن هذا النجاح الذي حققه الرئيس عبد الناصر ، لم يتابع بخطة
عمل كاملة تضع سياسة بعيدة المدى ، تربط خطوات محددة ، واحدة
بعد الاخرى ، يقوم على تنفيذها ومتابعتها رجال يقدرون على تحمل
المسئولية . كانت هناك للانصاف جهود ، وكان هناك بعض الذين
حاولوا لكن التحدى كان يزداد لان المجال اتسع نطاقه من ثلاث
دول افريقية في الدار البيضاء الى اكثر من ثلاثين دولة في اديس
ابابا في مايو ١٩٦٣ ، ومع ذلك حرص الرئيس عبد الناصر على
اعادة عرض المشكلة وان لم يطلب فيها قرارا في هذا المؤتمر كذلك فعل
نفس الشيء في مؤتمر القمة الافريقي الاول بالقاهرة « ١٧ - ٢١
يوليو ١٩٦٤ » وشاركه في هذا كل من الرئيس الجزائري احمد
بن بيللا والرئيس التونسي الحبيب بورقيبة

وفي كل من مؤتمر القمة الافريقي الثالث في اكرا « اكتوبر ١٩٦٥ »
ثم المؤتمر الرابع في اديس ابابا « نوفمبر ١٩٦٦ » ظلت القضية
الفلسطينية وموضوع اسرائيل بعيدة عن جلساته . وبوقوع العدوان
الاسرائيلي على مصر في ٥ يونيو ١٩٦٧ بدأت القضية تناقش في
كل مؤتمر من مؤتمرات القمة الافريقي ابتداء من مؤتمر كلكتا ١٩٦٧ . «
سبتمبر ١٩٦٧ »

ومقابل الموقف المتحفظ لمؤتمرات القمة الافريقية حتى عام ١٩٦٧. فان حركات التحرير الافريقية اتخذت منذ البداية موقفا اكثر ايجابية وتمثل هذا في قرارات مؤتمرات الشعوب الافريقية «٢» ومؤتمرات منظمة تضامن الشعوب الافريقية الاسيوية هذا فضلا عن بيانات حركات التحرير الافريقية في المؤتمرات والمناسبات المختلفة.

(٢) في اول ابريل ١٩٦١ قام اعضاء مؤتمر الشعوب الافريقية الثالث المعقود بالقاهرة بزيارة قطاع غزة حيث قضوا يومين هناك واطلوا على مستعمرة - دير سنيلد - الاسرائيلية على بعد ٢٠٠ متر وقال الافريقيون ان مشاهدتهم في غزة ورفح واختلاطهم بآمالى القطاع قد انادهم كثيرا وكشف لهم الدعاية الاستعمارية والصهيونية الكاذبة - راجع الامرام : ٢ ابريل ١٩٦١ .

الفصل الثانى

الاساليب بين الدبلوماسية والكفاح المسلح

سلكت مصر اساليب مختلفة ومتنوعة لمواجهة الاستعمار فى افريقيا من واقع التجربة والممارسة ووفقا لمتطلبات حركة التحرير الافريقية ، وتنوعت هذه الاساليب ابتداء من الدعوة السلمية الموجهة الى الدول الاستعمارية لتصفية بقايا مستعمراتها ، الى مطالبة الشعوب المستعمرة « بفتح الميم » بالكفاح المسلح ، الى ممارسة الضغوط على الدول الاستعمارية من خلال دبلوماسية المؤتمرات وادانة الاستعمار والعنصرية الى تطبيق المقاطعة السياسية للدول والنظم الاستعمارية والعنصرية ، وفيما يلى تعريف باهم هذه الوسائل :-

١ - من الدعوة السلمية الى المطالبة بالكفاح المسلح :

فى مقدمة كتاب « الامبراطورية البريطانية فى مفترق الطرق » الصادر فى منتصف الخمسينات ، كتب الرئيس عبد الناصر كلمة موجزة من تطور القضية الاستعمارية منذ القرن التاسع عشر تحت عنوان « صداقة الشعوب اهدى سبيل الى الدفاع عن المبادئ والحريات » واعتبر الرئيس عبد الناصر ان الحرب العالمية الثانية قد هزت قوائم الاستعمار وانه يصح ان يثق الامم المتحدة بتغيرات التى حدثت مما عطلت زعماء الامم المستعمرة وتهدت ان تدخل فى حسابها صداقة الشعوب ، وفى ختام كلمته قال عبد الناصر : « وانا اتود ان يدرك هؤلاء الزعماء انراكا تلمأ حق كل شعب فى ان يتحرر من اي قيد اجنبى ، وان الدفاع عن الحريات والمبادئ لن يأتى الا اذا قامت المساواة التامة بين الامم كبرىها وصغيرها ، قوتها وضعفها ، فهذه الطريقة المظلمة لاستغلال الامم والشاعة الاستقرار والاتجاه الى البناء والانشاء والتعبير لرفع مستوى الحياة ، والتعاون لخير الشعوب ورفاهيتها » .

وتلك اشارة الى تبنى ثورة ٢٣ يوليو في البداية نهج الدعوية
السلبية في مطالبة الدول الاستعمارية باعطاء الاستقلال لمستعمراتها
وبتصفية النظم العنصرية . . والدعوة السلبية هنا تعد نوعا من
الضغوط الادبية على الدول الاستعمارية . ومع تطور الاحداث
تبينت مصر عدم فعالية هذه الدعوة خاصة بعد العدوان الثلاثي على
مصر عام ١٩٥٦ .

وبعد صدور اعلان الامم المتحدة بشأن تصفية الاستعمار في
ديسمبر ١٩٦٠ ومع بداية الستينات ثار نقاش طويل في صفوف
الافريقيين - سواء في الدول الافريقية المستقلة او في حركات
التحرير الافريقية - بين دعاة الاستقلال على مراحل ، ودعاة الاستقلال
الفوري ويرى الفريق الاول ان تحقق حركات التحرير الافريقية
استقلالها كضرورة لعملية سلبية مدروسة تسير في مراحل ٤ على ان
تكون هذه المراحل في اقصر امد ممكن ، وان تكون كافية لتمكين
الشعوب من اعداد نفسها لتحمل مسؤولياتها القومية الجديده .
ويتعلق هذا الفريق بلان الشعوب التي تدرجت في استقلالها بالانتماء
الكامل مع الدولة التي تحميها هي التي شكلت دولا وقد واجهت
مشاكل اقل بكثير من مشاكل غيرها .

بينما يرى الفريق الثاني ان الاستقلال يجب ان يتحقق فوراً ودون
اية مراحل انتقالية . وتنبع هذه الفكرة من الاعتقاد بان الدولة
الاستعمارية عاجزة عن اعداد شعب البلاد المستعمرة للاستقلال
بدرجة كافية من الحياء والفرازة والصدق .

ويبدو من تصريحات المسؤولين المصريين والمواقف المصرية ان مصر
كانت اقرب الى وجهة نظر الفريق الثاني .

واكد هذا الاتجاه تصريح عبد الناصر بعد عودته من الدار البيضاء
« ان الاستعمار لن يرحل من اجزاء مازال يحتلها من القارة الافريقية
لمجرد اننا نصرخ في وجهه ، وان استمرار وجوده اهانة لنا ، فلقد
صرخنا في وجه الاستعمار البريطاني في بلاننا ٧٠ سنة وقد اضطررنا
في النهاية لحمل السلاح » وفي خطابه ببورسعيد في ١٩ مايو ١٩٦٤ ،
قال الرئيس عبد الناصر « ان استقلال السلاح يبقى دائما التحسن
من استقلال الفلوسات ، واعقب جذورا بمقدار الفرق بين الحبر
والدم »

وهنصر في دعوتها الى النضال للسلاح ضد الاستعمار والعنصرية
في افريقيا ، وثقت علاقاتها بحركات التحرير الافريقية التي تؤمن

بالنضال المسلح وايدنها ماديا ومعنويا ، ولكنها - اى مصر - لم تبلغ مرحلة تصدير الحرب الشعبية او حرب العصابات التى بلغتها ثورة كاسترو فى امريكا اللاتينية مثلا .

٢ - دبلوماسية المؤتمرات وادانة الاستعمار والعنصرية :

انتهجت مصر فى سبيل تحقيق هدف « الحرح ضد الاستعمار وادانته » اسلوب الدبلوماسية البرلمانية « ١ » التى تتخذ من المنظمات الدولية او الاقليمية اطرا لها ، كما انتهجت ايضا اسلوب الدبلوماسية المفتوحة بالدعوة الى عقد او المشاركة فى المؤتمرات الدولية الامريقية .

وتعتبر دبلوماسية المنظمات والمؤتمرات الدولية ابرز اشكال الدبلوماسية المفتوحة حيث ان دائرة العمل الدبلوماسى فيها اكثر اتساعا من حيث المشاركين فيها والمهتمين بها بحكم كونها دبلوماسية جماعية اى دبلوماسية متعددة الاطراف .

ويبدو واضحاً من تتبع مواقف مصر فى المنظمات والمؤتمرات الدولية والامريقية ان هذه المواقف كانت دوما لصالح حركات التحرير والكفاح ضد الاستعمار والعنصرية . وعلى سبيل المثال نعرض لاهم المواقف المصرية فى الامم المتحدة ومؤتمرات الشعوب الامريقية ومنظمة الوحدة الامريقية والمؤتمرات الامروآسيوية . ومؤتمرات دول عدم الانحياز :

١ - فى الامم المتحدة : مصر عضو مؤسس لمنظمة الامم المتحدة منذ عامى ٤٤ - ١٩٤٥ وكان الموقف الحازم الذى اتخذته الامم المتحدة ضد العدوان الثلاثى على مصر فى اواخر عام ١٩٥٦ نقطة انطلاق

(١) تعنى الدبلوماسية البرلمانية ادارة العلاقات السياسية والتفاوض بين الدول بعضها ببعض فى المنظمات الدولية عامتوالامم المتحدة خاصة طبقا للنظم والاجراءات التى تنص عليها موافيق هذه المنظمات ولوائحها . وذلك بقصد بلوغ الاهداف التى تتوخاها الدول فى دبلوماسيتها . تلك الاهداف التى يرتبط فيها تحقيق المصالح القومية للدولتبريط وثيق مع سائر الدول للحفاظ على السلم والامن فى العالم سواء املت الدول كافة بهذا الارتباط وسعت الى ذلك التعاون ام تغاير بعضها فى هذا السبيل . وسواء اكان سعيها هذا من طريق دبلوماسية المنظمة الدولية ايمانابها من غير هذا الطريق لعدم ايمانها بها .

لزيد من التعاون بين مصر والامم المتحدة في جميع الميادين . وكان من
سبلت المواقف المصرية في المنطقة الدولية تأييد كل قضيا التحرير من
خلال المواقف الفردية بتقديم مشروعات القرارات او المشاركة في
تقديمها سواء من خلال المجموعة العربية او المجموعة الافريقية
الاسيوية او المجموعة الافريقية الاسيوية او المجموعة الافريقية او
مجموعة دول عدم الانحياز .

واذا كانت مصر لم تشترك في لجنة تصفية الاستعمار المتألفة
للأمم المتحدة الا انها اعربت في مناسبات كثيرة عن تأييدها لاجمال
اللجنة . وفي احدى اجتماعات اللجنة بالقاهرة في ١١ يونيو ١٩٦٦
بشان قضية الاستعمار البيطاني في « الجنوب الليبي المحتل » وجه
الرئيس عبد الناصر رسالة الى رئيس اللجنة لخص فيها موقف مصر
قائلا : « ان شعب ج.ع.م. وبقية الشعوب الحرة في العالم تتطلع
الى الجهود التي تبذلونها من اجل تصفية الاستعمار واذا كانت هذه
المهمة ليست بالامر الهين فان اعمالكم وجهودكم المعنوية لها اثرها
البالغ والايجابي في المساهمة لتصفية الاستعمار . ان شعب
ج.ع.م. يعلم ان تصفية الاستعمار عمل غير سهل لانه قضى سنوات
طويلة في الكفاح ضد الاستعمار حتى استطاع ان يتخلص منه .
عام ١٩٥٦ » .

ب - في مؤتمرات جميع شعوب افريقيا « ١٩٥٨ - ١٩٦١ » :
وهي مؤتمرات تمثل الاحزاب السياسية وحركات التحرير في الدول
الافريقية المستقلة وغير المستقلة . وشاء لهذا التجمع ان يجتمع
ثلاث مرات في اكر « ٥ - ١٣ ديسمبر ١٩٥٨ » وتونس « ٢٥ - ٣٠
يناير ١٩٦٠ » والقاهرة « ٢٣ - ٣١ مارس ١٩٦١ » وتم صياغة
دستور لهذه المؤتمرات نص على اهدافها الرئيسية ومنها دعم التفاهم
والوحدة بين شعوب افريقيا والتعجيل بتحرير افريقيا من الامبريالية
والاستعمار كما انشئت سكرتارية عامة في اكر .

وشاركت مصر في المؤتمرات الثلاثة بواسطة وفد الاتحاد القومي
وراس محمد مؤاد جلال الوفد المصري في هذه المؤتمرات وتم
انتخاب مصر في اللجنة التوجيهية للمؤتمر التي تتولى سلطات المؤتمر
فيما بين دورات انعقاده . كما راس وفد مصر لجنة مكافحة الاستعمار
في المؤتمر الاول .

وفي مؤتمر القاهرة التي الرئيس عبد الناصر كلمة في الجلسة :

الافتتاحية . وكان من أبرز قرارات المؤتمر ما اقترحه أساسا وفد الاتحاد القومى ومنها التوصية بضرورة انشاء صندوق لتحرير افريقيا تساهم فيه الدول المستقلة مساهمة اختيارية «٢» .

وعموما فإذا كانت مؤتمرات الشعوب الافريقية منبرا عاما للخطب والتوصيات الا انها بلا شك كانت علامة على ظهور روح جديدة فى افريقيا هى روح التضامن كما كانت فرصة لتعميق مصر معرفتها باتجاهات حركات التحرير الافريقية من خلال اللقاء بزعماء هذه الحركات وعلى سبيل المثال فان نكوهو احد زعماء حركات التحرير الروديسية وغيره من الزعماء كانوا اعضاء فى اللجنة التوجيهية للمؤتمر مع مصر .

ج - فى منظمة الوحدة الافريقية : ساهمت مصر فى مؤتمرات الدول الافريقية المستقلة التى سبقت انشاء منظمة الوحدة الافريقية فى ٢٥ مايو ١٩٦٣ . ومنها اول مؤتمر للدول الافريقية المستقلة فى اكراس ١٥ - ٢١ ابريل ١٩٥٨ « ورأس وفد مصر الدكتور محمود نموزى وزير الخارجية » والمؤتمر الثانى المعقود فى اديس ابابا « ٢٥ - ٣٠ يناير ٦٠ » ورأس وفد مصر حسين ذو الفقار صبرى نائب وزير الخارجية . وقد ازم هذا المؤتمر الدول الافريقية المستقلة بالاشتراك المباشر فى تحرير القارة واعلن رئيس وفد مصر فى هذا المؤتمر اول تصريح رسمى لاستعداد مصر لقطع العلاقات مع جنوب افريقيا .

وبعد احداث التدخل البلجيكى فى الكونغو واختلاف الدول الافريقية فى الخطوط العامة لسياساتها انعكس هذا فى ظهور مجموعات الدار البيضاء «٣» وبرازافيل «٤» ومنروfia «٥» وتشكلت منظمة الدار البيضاء فيما بين ٣ و ٧ يناير ١٩٦١ .

(٢) ناقشت اللجنة الاولى للمؤتمر مشروع وفد الاتحاد القومى لتحرير البلاد غير المستقلة ويقضى بقبول اللاجئين السياسيين منها ومساعدتها مائيا وتأييد نشاطهم السياسى وتقديم مساعدات مالية للشعوب الافريقية المناهضة .

(٣) تشكلت فى البداية من مصر - المغرب - غينيا - غانا - وحكومة الجزائر

(٤) تشكلت فى البداية من : السنغال و افريقيا الوسطى والكونجويرازا وجابون وموريتانيا وداهومى وساحل العاج والنيجر والكامرون ومدغشقر .

(٥) تشكلت فى البداية من بولمجموعة برازافيل مع نيجيريا واليوبيا وليبيريا وسيراليون والصومال وقولس وتوجو .

وكان من أبرز أهدافها القضاء على النظام الاستعماري بتحرير الأجزاء المستعمرة من أفريقيا والقضاء على التفرقة بجميع مظاهرها ونظمها . وعن نتائج المؤتمر قال عبد الناصر في ٢٤ يناير ١٩٦١ : « ان المؤتمر كان يمثل أفريقيا المستقلة وایمان شعوب القارة بوحدة الكفاح » .

ورغم التباعد الجغرافي بين أعضاء المنظمة واختلاف النظم السياسية والاقتصادية والاجتماعية بينهم فإن التجربة قد أسهمت في تكوين الوحدة الأفريقية التي ظهرت فيما بعد في المؤتمر التأسيسي لمنظمة الوحدة الأفريقية في أديس أبابا في مايو ١٩٦٣ لأنها كانت أول منظمة جمعت بين أفريقيا العربية وأفريقيا غير العربية ، كما أخذت بمبادئ ثورية جديدة كانت واضحة الأثر في المبادئ التي قامت عليها فيما بعد منظمة الوحدة الأفريقية في أديس أبابا ، ومن ذلك مبدأ عدم الانحياز ومبدأ مكافحة الاستعمار ومفهوم الاستعمار الجديد .

ومصر كعضو مؤسس في منظمة الوحدة الأفريقية أحركت منذ البداية أهمية العمل الأفريقي المشترك في إطار المنظمة لتصفية الاستعمار والعنصرية ، وعبر عن هذا الاتجاه الرئيس عبد الناصر في خطابه أمام مؤتمر القمة الأفريقي بالقاهرة « يوليو ١٩٦٤ » بقوله : « وبقوة المنظمة المرتكزة على تعميق التفاهم يستطيع عملنا المشترك من داخلها وخارجها أن يتحرك بقوة ايجابية نحو كل الاتفاق التي تستهدفها وتتطلع إليها . نستطيع أن نشدد ضغطا أكثر ضد البقايا الاستعمارية في القارة حتى تنزاح آخر بقايا الظلام الاستعماري عن أفريقيا . ونستطيع أن نستكمل الحصار من حول بقع التفرقة العنصرية البغيضة في جنوب أفريقيا وفي روديسيا .. » .

وكان الرؤساء الأفريقيون أثناء انعقاد مؤتمر أديس أبابا « مايو ١٩٦٣ » قد عبروا عن رغبتهم في تنظيم جهودهم من أجل تدعيم قضية التحرير الأفريقية وتوضيح قرار المؤتمر بشأن تصفية الاستعمار إنشاء لجنة التنسيق لتحرير إفريقيا لتنسيق المساعدات التي تقدمها الدول الأفريقية إلى حركات التحرير وإدارة الصندوق الخاص الذي سيبد هذه الحركات بما تحتاج إليه من المساعدات المالية والمهنية . وقد اختيرت مصر عضوا في هذه اللجنة كما سنوضح فيما بعد .

وقد اتحدت مصر مواقف ايجابية بشأن قضايا مصفية الاستعمار في مؤتمرات منظمة الوحدة الافريقية ، ودأبت عن بقاء ودعم لجنة التنسيق لتحرير افريقيا والتزمت - كما سنوضح في الابواب التالية - بقرارات قطع العلاقات السياسية والاقتصادية مع النظم الاستعمارية والعنصرية في القارة .

«ج» في المؤتمرات الافريقية الاسيوية : مصر عضو مؤسس في حركة الافروآسيوية منذ انعقاد مؤتمر الدول الافريقية الاسيوية المعروف بمؤتمر باندونج فيما بين ١٨ ، ١٤ أبريل ١٩٥٥ وحضرته وفود ٢٩ دولة من بينها ٦ دول افريقية « مصر ، ليبيا ، السودان ، اثيوبيا ، ليبيريا ، غانا » .

ويعرف الدكتور بطرس بطرس غالى الافروآسيوية بأنها حركة سياسية امتداد لحركة مكافحة الاستعمارية ، وتهدف الى تدمير الاستقلال الجديد لكل دولة تحصل عليه من افريقيا أو آسيا عن طريق اتباع سياسة عدم الانحياز وعن طريق تعاون تلك الدول فيما بينها في اطار مؤتمرات وتنظيمات دولية لعرض تنسيق مطالبها تجاه الدول الغنية وتوطيد مكانتها في الحقل الدولي .

وهذه الحركة الواسعة النطاق : الممتدة على قارتين من كبريات القارات ، وترتكز على أربعة مذاهب سياسية اقتصادية هي : مكافحة الاستعمار ، والحياد الإيجابي وعدم الانحياز ، والتنمية الاقتصادية ، ومكافحة التمييز العنصري وتلك المذاهب الأربعة تتفاعل بعضها مع بعض رامية في ظل هذا التفاعل الى العمل على استتباب السلام والامن الدولي .

ولقد ساهرت مؤتمرات تضامن الشعوب الافريقية والاسيوية التي اعتبرت مؤتمرا باندونج خطوطه العريضة فيما يتعلق بالسياسة الخارجية المعادية للاستعمار وكان اول مؤتمر عقد لهذا التجمع بالقاهرة فيما بين ٢٦ ديسمبر ، اول يناير ١٩٥٨ وتم اختيار القاهرة مقرا للسكرتارية الدائمة لمنظمة تضامن الشعوب الافريقية الاسيوية كما سنوضح فيما بعد «٦» .

«د» في مؤتمرات عدم الانحياز : تبلور مفهوم الحياد الإيجابي وعدم

(٦) راجع الفصل التالي الخاص بالاجهزة الرئاسية والتفصيلية والشعبية .

الانحياز في السياسة المصرية بشكل واضح منذ انعقاد مؤتمر باتندونج في ابريل ١٩٥٥ ففي هذا المؤتمر تحقق الرئيس عبد الناصر من إمكان قيام جبهة افريقية آسيوية عريضة يكون لها دورها الحيوي في قضايا الأمن والسلم الدولي فضلا عن قضايا شعوبها ، مما يرجع الى روح التضامن التي خلقها المؤتمر وما اشاعه من ثقة في النفوس بين أعضائه . وفي العام التالي أكد مؤتمر بريوني الذي ضم رؤساء مصر والهند ونيغوسلافيا في ١٩ يوليو ١٩٥٦ مبادئ باتندونج عامة والمبادئ العشرة التي وضعها .

وفي القاهرة عقد أول مؤتمر لوزراء خارجية دول عدم الانحياز فيما بين ١٣٠٥ يونيو ١٩٦١ وشاركت مصر ونيغوسلافيا واندونيسيا في الدعوة الى عقده وكان بين المشتركين سبع دول افريقية « مصر ، اثيوبيا ، غينيا ، مالي ، المغرب ، الصومال ، السودان » وحكومة الجزائر المؤقتة ، وتم الاعداد لعقد أول مؤتمر لرؤساء دول عدم الانحياز الذي عقد في سبتمبر ١٩٦١ « ٢٥ دولة » منها ٩ دول افريقية بعد مشاركة كل من الكونغو ليوبولدفيل « زائير حاليا » وتونس .

وقد ظلت تصفية الاستعمار هدفا أساسيا للمؤتمر غير أن قضية السلم الدولي كانت هدفا آخر لا يقل أهمية بالنظر الى انعقاد المؤتمر ابان أزمة برلين وما أحدثته من توتر دولي ووجه المؤتمر رسالة من أجل السلام الدولي الى كل من خروشوف وكيندي ، كما أصدر قرارات استنكر فيها الاستعمار القديم والجديد والقواعد العسكرية وأكد كفاح الشعوب المطالبة بالاستقلال ودعا الى وقف كل اجراء عسكري ايا كان نوعه يتخذ ضدها .

وبانعقاد المؤتمر الثاني لرؤساء دول عدم الانحياز بالقاهرة فيما بين ١٠ ، ٥ يوليو ١٩٦٤ اتسعت دائرة عدم الانحياز اذ اشتركت فيه ٤٩ دولة منها ٣١ دولة افريقية .

واعلن رؤساء الدول والحكومات غير المنحازة في المؤتمر عزمهم على الاسهام في اقامة سلام عادل ودائم في العالم ، واتخذوا مجموعة من القرارات لها أهمية تاريخية أهمها : عمل مشترك من أجل تحرير البلاد التي لاتزال غير مستقلة منع اعطاء الشعوب المستعمرة الحق في أن تلجأ الى استخدام السلاح لضمان ممارستها التامة لحقوقها في تقرير المصير والاستقلال ، احترام حق الشعوب في تقرير مصيرها .

ادانة التمييز العنصرى والتفرقة العنصرية ، ... الخ .

« ١ » مؤتمرات وفدوات أخرى : ونفلا عن المشاركة المصرية فى المنظمات والمؤتمرات السابقة اسهمت مصر فى عدد آخر من المؤتمرات نذكر فى مقدمتها ندوة افريقيا - ندوة التحرر الوطنى والاشتراكية المنعقدة بالقاهرة فيما بين ٢٤ - ٢٩ اكتوبر ١٩٦٦ . وقد دعت الى عقدها مجلة الطلبة « المصرية » بالاشتراك مع مجلة قضايا السلم والاشتراكية الشيكية . وشهد الندوة نحو ثلاثين حزبا وحركة تحرير افريقية فى ٢٥ دولة افريقية وافتتحت الندوة اعمالها بتقرير عن « الكفاح المعادى للاستعمار فى افريقيا فى المرحلة الراهنة » وبحث عن « مشكل التقدم الاجتماعى فى افريقيا » ، وتناولت اوراق العمل والابحاث المقدمة للندوة اهم القضايا التى تواجه ثورة افريقيا فى ظروفها الراهنة وفى مقدمتها نظم التفرقة العنصرية والمستعمرات البرتغالية كابرز صور الاستعمار القديم . وبعث الرئيس عبد الناصر برسالة الى الندوة « متبنيا لهذه الندوة ان تحقق اغراضها الكبيرة والمتعددة بتوفير لقاء فكرى للمناضلين الثوريين من ابناء قارتنا البائسة وبتجديد صلات فضالية بينهم وبتبادل للتجارب يعنى خبراتهم جميعا ، ويضيف الى مدى الرؤية امامهم الموضوع » .

واصدرت الندوة بيانا ختاما جاء فيه ان اعمال الندوة ومضون المناقشات قد اظهرت ان القوى التقدمية والثورية فى افريقيا مصيبة على ان تتجمع وتضم صفوفها فى مواجهة هجوم قوى الامبريالية والرجعية لتحقيق التحرير الكامل لقارتها وللتقدم بخطوات جديدة واسعة على طريق التقدم الاجتماعى نحو الاشتراكية .

« ٢ » المقاطعة الدبلوماسية والاقتصادية

لسدول الاستعمارية والنظم العنصرية :

اعتمدت العلاقات بين مصر وبين الدول الاستعمارية وكذلك الدول المساندة للاستعمار بصفة عامة ، اعتمدت اساسا على الموقف الذى تتخذه هذه الدول من قضية الاستعمار سواء فى الوطن العربى او فى افريقيا . وكان قيام مصر بقطع علاقاتها الدبلوماسية والاقتصادية مع النظم الاستعمارية والعنصرية فى افريقيا اجراء ايجابيا لمقاطعة هذه النظم ومحاولة عزلها والضغط عليها . ويمكن القول ان هذا الاجراء كان من سمات السياسة الخارجية المصرية

بوجه عام في مواجهة قضايا الاستعمار والعنصرية .
وفي حدود الإطار الزمني لهذا البحث « ١٩٥٢ - ١٩٦٧ » وبخلاف
حالات قطع العلاقات الدبلوماسية بين مصر وكل من بريطانيا عام
١٩٥٦ وعام ١٩٦٥ « وجنوب افريقيا عام ١٩٦١ » والبرتغال « عام
١٩٦٣ » وحكومة الاقلية البيضاء في روديسيا « عام ١٩٦٥ » والتي
يتناولها هذا البحث بالتفصيل ، قامت مصر ايضا بقطع العلاقات مع
فرنسا عام ١٩٥٦ اثر اشتراكها في العدوان الثلاثي على مصر عام
١٩٥٦ ، ومع بلجيكا عام ١٩٦٠ بشأن تدخلها الاستعماري في
الكونغو بعد استقلاله .

وتقطع العلاقات الدبلوماسية لا يؤدي حتما الى الغاء المعاهدات
والاتفاقات الثنائية المتوقعة بين البلدين او ايقاف العلاقات التجارية
او الثقافية التي تظل جارية بشكل شبه طبيعي الا اذا صاحب او اعقب
قطع العلاقات الدبلوماسية قطع العلاقات الاقتصادية ايضا . كمعقوبة
او جزاء يوقع ضد بلدا .

ويقصد بالمقاطعة الاقتصادية بمعناها العام وقف العلاقات التجارية
مع فرد او جماعة او بلد لتحقيق غرض اقتصادي او سياسي او
عسكري في السلم او الحرب . والمقاطعة قد تتناول الامتناع عن
الشراء والاستيراد أو منعها ، كما قد تتناول الامتناع أو منع التصدير
وحظر الشحن الكلي أو الجزئي الى بلد او بلاد معينة .

وقد التزمت مصر بمواثيق وقرارات كل من عصبة الأمم « ٧ » والأمم
المتحدة ومنظمة الوحدة الافريقية في تطبيق العقوبات الاقتصادية ضد
الدول والنظم الاستعمارية والعنصرية في القارة الافريقية .

وبناء على قرارات الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الافريقية بشأن
مواجهة الاستعمار البرتغالي والنظم العنصرية في افريقيا اعلنت
قطع علاقاتها الاقتصادية مع جنوب افريقيا عام ١٩٦٣ أي بعد اعلان

(٧) ولعل أول محاولة مصرية لتطبيق هذه العقوبات كانت ضد ايطاليا بسبب
عدوانها على الحبشة عام ١٩٣٥ وذلك بناء على قرار الجمعية العامة لعصبة
الأمم وجرى تطبيق هذه العقوبات وذلك من ١٨ نوفمبر ١٩٣٥ حتى ١٥ يوليو
١٩٣٦ وأسهم في تطبيقها ٥٢ دولة من دول العصبة البالغ عددهم آنذاك
٥٩ دولة . وقد نظمت الحكومة المصرية قرارها واشتركت في التدابير الحربية
كانها إحدى الدول المحاربة بالرغم من أن مصر لم تكن عضوا في عصبة الأمم .
وقد ثلثت الحكومة المصرية شكرًا رسميًا من عصبة الأمم .

تقطع العلاقات الدبلوماسية بعابدين ، كما قاطعت البرتغال اقتصاديا
فى عام ١٩٦٢ أى بعد اعلان المقاطعة الدبلوماسية بعدة اشهر على
نحو ما سنتناوله تفصيلا فيما بعد .

«٤» العمل الافريقى المشترك ودعم حركات التحرير الافريقية :

اندركت مصر منذ البداية اهمية الاتصال بحركات التحرير الافريقية
واستقبال اللاجئين من رجالها ، حتى تبلورت فكرة انشاء الرابطة
الافريقية بالقاهرة عام ١٩٥٧ كما سنوضح فيما بعد . وقامت مصر
بدعم هذه الحركات ماديا وتدريبيا وتعليميا قبل ان تنشأ لجنة التنسيق
لتحرير افريقيا التابعة لمنظمة الوحدة الافريقية عام ١٩٦٣ . وهى
اللجنة التى بلورت العمل الافريقى المشترك من اجل تحرير
افريقيا . واللجنة مسئولة امام المجلس الوزارى ومؤتمر الرؤساء
وفقا لما جاء باللائحة الداخلية التى وافقت عليها اللجنة فى دورتها
الثالثة فى دار السلام ٢ - ١٠ ديسمبر ١٩٦٢ .

وعندما انشئت لجنة التنسيق لتحرير افريقيا وهى المعروفة حاليا
بلجنة التحرير تكونت من ممثلى تسعة اعضاء « مصر ، غينيا ،
الجزائر ، تونانيا ، اوغندا ، الكونغو كينشاسا ، زائير ، نيجيريا ،
السنغال ، اثيوبيا » وتضم حاليا عضوية اكثر من عشرين دولة
افريقية « ٨ » .

(٨) وفقا للمادة الثانية من اللائحة الداخلية للجنة التحرير تتحدد مسئولية

ومهام اللجنة فيما يلى :

- اللجنة مسئولة عن تنسيق اوجه المعرفة بغرض التحرير وادارة الصندوق
الخاص الذى انشأته منظمة الوحدة الافريقية .
- تقترح اللجنة الاموال اللازمة والصحة الدول الاعضاء فيها على مجلس الوزراء
وذلك لتقديم المعونة للعملية والمالية اللازمة الى حركات التحرير الوطنية
الافريقية المختلفة .
- تنظر اللجنة فى كل موضوع يحليه اليها مجلس الوزراء او مؤتمر الرؤساء
الافريهيين .
- تشجع اللجنة حركات التحرير الوطنية فى تنسيق جهودها عن طريق اقامة
جبهات عمل مشتركة كلما لزم الامر ذلك لتدعيم فعاليتها نضالها وللاستخدام المنظم
للمعونة الموحدة المقدمة اليها .
- تقدم اللجنة مساعيها الجديدة للحركات الوطنية المتصارعة بقصد التوفيق بينها
كما انها فى سبيل ذلك تقوم بتكوين بعثات سلام كلما استدعى الامر .
- تكون اللجنة مسئولة امام مجلس الوزراء ومؤتمر رؤساء الدول والحكومات
تقوم اللجنة بدراسة برنامج وميزانية السكرتارية التنفيذية والتصديق عليها

ولقد روعيت عدة عوامل مختلفة جغرافية وسياسية وعسكرية في تشكيل اللجنة . ويقصد بالعامل الجغرافي هنا متاخمة الدول الاعضاء للاتحالييم الامريقية التي تستقل . واذا كان هذا العامل الجغرافي لا ينطبق على مصر فان اختيارها لعضوية اللجنة ارتكز اساسا على العاملين السياسى والعسكرى . ويقصد بالعامل السياسى هنا مدى علاقة الدول اعضاء اللجنة بالاتحالييم غير المستقلة وبالحركات التحريرية التي فيها سواء اخذت هذه العلاقة شكل تنظيم مشترك ضميمهم جميعا من اجل هدف مشترك هو تحرير القارة ، او سواء اخذت هذه العلاقة طابع مساعدة حركات التحرير من اجل مواصلة كفاحها . والشطر الاخير ينطبق اساسا على مصر وكذلك الجزائر . حصيلة ذلك ان هناك صلة سياسية قديمة بين مصر والحركات التحريرية القائمة ضد الاستعمار والعنصرية ، ومصر لها خبرة وميزة بالتعامل مع هذه الحركات وهذا يعنى معرفتها بقيادات هذه الحركات معرفة وثيقة وهذا يؤهلها للحكم الصحيح على مدى فاعلية كل حركة تحريرية . وهذه الصلة السياسية لها جانب هام آخر وهو اطمئنان الحركات التحريرية للتعاون مع هذه الدول دون خوف على اسرارهم وخططهم . أما بالنسبة للعامل العسكرى فيقصد به توافر الخبرة العسكرية الخاصة بحروب التحرير عند اعفاء اللجنة وبالبلحظ بين دول القارة نجد ان اكثر الدول خبرة وحكمة عسكرية هي مصر بالاضافة الى الجزائر وبالتالي اصبح وجودها في اللجنة شينا منطقيا يتفق مع طبيعة العمل الذي قامت من اجله اللجنة .

و حول نشاط مصر في اللجنة ماديا وتنظيميا يمكن عرض مايلي :

« ١ » مساهمة مصر في صندوق اللجنة : اذا كان تمويل الصندوق يتم عن طريق الاشتراكات الاختيارية فقد تلهمت مصر في البداية بتسديد حصتها من عام ٦٣ - ١٩٦٤ عينيا وذلك بايداع مبلغ ١٠٠.٠٠٠ جنيه مصري في البنك المركزى المصرى لحساب اللجنة .

وامام وعد المسؤولين في اللجنة المالية على شراء المهبات اللازمة لحركات التحرير من مصر وافقت مصر على دفع حصتها بالعمالات الحرة ابتداء من حصة عام ٦٤ - ١٩٦٥ وكانت حصتها عن هذا العام تقدر بـ ٨٧.٠٠٠ جنيه استرليني الا أن مصر دفعت ١٠٠.٠٠٠ جنيه استرليني بزيادة قدرها ١٢.٥٠٠ جنيه استرليني . وفي عام

٦٥ - ١٩٦٦ دفعت مصر ٢٥٠٠٠ جنيه فقط وتبقى عليها ٧٥٠٠٠ ر.٧٥ جنيه استرليني وكان المجموع الكلى للمساهمات ٨٤٩٠٠٠ ر.٨٤٩ استرليني . وفى عام ٦٦ - ١٩٦٧ لم تسدد مصر شيئا من حصتها حتى شهر أغسطس ١٩٦٧ موعد انعقاد الدورة التاسعة للمجلس الوزارى لمنظمة الوحدة الافريقية .

وتد يرجع تاخير مصر فى دفع حصتها الى اسباب اقتصادية داخلية خاصة وكانت مصر تتحمل الاعباء العسكرية للتدخل المصرى فى اليمن فضلا عن ظروف الحرب العربية الاسرائيلية فى يونيو ١٩٦٧ .

بـ «عضوية مصر فى السكرتارية التنفيذية للجنة : للجنة التحرير جهاز تنفيذى يسمى لتنفيذ الخطط والتعليمات التى اقترتها اللجنة كسبيل لتحرير القارة - ويقوم بتكوين هذا الجهاز على ثلاثة عناصر رئيسية :

«أ» السكرتير التنفيذى «ب» السكرتيرون المساعدون «ج» الموظفون الاداريون .

وكان يشغل منصب السكرتير التنفيذى دائما عضو تزانى . اما السكرتاريون المساعدون فقد عينت اللجنة ثلاثة اشخاص كل منهم بصفته سكرتيرا مساعدا ونمقا للتوزيع الجغرافى شمال وغرب وشرق افريقيا . واختير عضو مصرى عن شمال افريقيا كسكرتير تنفيذى مساعد بلجنة الدفاع .

جـ - اشترك مصر فى لجان تصالح حركات التحرير : اسهمت مصر فى الاشتراك فى لجان التصالح التى تشكلت من قبل لجنة التحرير لتوحيد وتنسيق العمل بين حركات التحرير داخل الاقليم الواحد ومن بين مساعى هذه اللجان نذكر جهودها فى توحيد وتنسيق العمل بين حكومة انجولا فى المنفى وبين الحركة الشعبية لتحرير انجولا ، وكذلك الاسهام فى محاولة التوفيق بين حزبى زابو ، زانو ، فى روميسيا « زيمبابوى » على نحو ما سنوضحه فيما بعد تفصيلا .

الفصل الثالث

الاجهزة الرئاسية والتنفيذية والتشعبية

للجهزة الرئاسية وغير الرسمية دور هام فى تنفيذ السياسة الخارجية المصرية حيث تشكل هذه الاجهزة عوامل محددة للقدره على اتخاذ القرار الرشيد وتنفيذه لانها تشكل احيانا ادوات لانجاز اهداف السياسة الخارجية .

ومع تزايد التوسع فى النشاط السياسى المصرى بوجه عام تجاه افريقيا ، توالى ظهور ونشاط عدد من الاجهزة العاملة فى ميدان العلاقات مع افريقيا ومع نمو وتشعب اختصاصات هذه الاجهزة ظهرت افكارا ودعوات لوضع خطة للاتصال والتنسيق فيما بينها جميعا على ان يتم هذا فى اطار الخط العلم للسياسة الخارجية المصرية تجاه افريقيا .

وفى اطار موضوع هذه الدراسة ، يمكن تقديم عرض تحليلى للاجهزة المصرية المعنية اساسا بالشئون الافريقية بصفة عامة وبصياغة وتنفيذ السياسة الخارجية المصرية تجاه تصفية الاستعمار والعنصرية بصفة خاصة . ونظرا لتعدد وظائف هذه الاجهزة واختلاف طبيعتها تكوينها وتشكيلها فيمكن ايضا تقسيمها الى نوعيات ثلاث :

- اجهزة رئاسية : ترتبط برئيس الجمهورية مباشرة ، ومنها مكتب الشئون الافريقية برئاسة الجمهورية .
- اجهزة تنفيذية : مثل الادارة الافريقية بوزارة الخارجية المصرية ، والبرامج المصرية الموجهة الى افريقيا بالاذاعة المصرية .
- اجهزة شعبية : مثل التنظيمات السياسية ، الرابطة الافريقية واللجنة المصرية للتضامن الافريقى الاسيوى .

اولا : الاجهزة الرئاسية :

نهجت مصر منذ قيام ثورة ٢٢ يوليو ١٩٥٢ نمطا رئاسيا فى نظام الحكم . ويتولى رئيس الجمهورية صناعة القرار السياسى حيث يتخذ القرار السياسى ويوقع عليه مستندا فى هذا الى مسئوليات المنصب

الاول في الدولة ، ومستندا الى ثقة الشعب وايمانه بقيادته .
ونظرا لان صناعة السياسة بوجه عام ليست بالعملية السهلة
تناسبها . فقد تشكل عدد من الاجهزة الرئاسية لاعداد المعلومات
البسيطة التي يمكن للرئيس ان يعدها سلفا للاوقات والظروف التي
والبيانات اللازمة والحلول ووجهات النظر المحتملة والمنوعة وتقديمها
لرئيس الجمهورية ثم يختص هو منفردا بمسؤولية التوجيه والاختيار
النهائي لاحد الحلول المحتملة .

ومن ابرز الاجهزة التي تتبع رئيس الجمهورية مباشرة وتعتنى
مباشرة او يدخل في اختصاصها الشؤون الافريقية نذكر مكتب الشؤون
الافريقية برئاسة الجمهورية وقد تشكل في اوائل ١٩٥٤ وتحدثت
مسؤوليات المكتب في تتبع النشاط السياسي والاقتصادي والاجتماعي
والمسكري للدول الافريقية وتطوير العلاقات بين مصر ودول
وشعوب القارة ووسائل دعم هذه العلاقات .

ثانيا - اجهزة تنفيذية .

• واول هذه الاجهزة بحكم التفحص وزارة الخارجية والادارة
الافريقية بها ، هذا فضلا عن عدد من الاجهزة العاملة في الميدان
الافريقي بالوزارات الاخرى مثل البرامج المصرية الموجهة الى افريقيا .

١ « وزارة الخارجية والادارة الافريقية بها : لم يكن لمصر قبل عام
١٩٢٣ وزارة خاصة للشؤون الخارجية ولم تنشأ هذه الوزارة الا بعد
اعلان استقلالها في ١٥ مارس من تلك السنة . وقد انشئت في وقت
كانت سيادة مصر فيه محدودة ، في حين ان الغرض من الوزارة ليس
مجرد اثبات وجود مصر في المحيط الدولي ، بل هو ان تكون اداة
حقيقية لخدمة أمن مصر وسلامتها وتحقيق مصالحها السياسية
والاقتصادية والثقافية في علاقاتها مع الدول الاخرى وان تكون عونا
على ابراز شخصيتها وامكانياتها في المحيط العالمي .

• ولقد باذرت ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ باعادة تنظيم العمل في الوزارة
على وجه يسائر الاعباء الجديدة التي اضطلعت بها الثورة في
الشؤون الخارجية . وقد تناولت الخطوة الاولى في هذا السبيل
« الجهاز الخارجي الوزارة » كصدر في ٢٠ مارس ١٩٥٤ القانون

رقم ١٦٦ لسنة ١٩٥٤ متضمنا نظام السلوك الدبلوماسي والقنصلي
وتناولت الخطوة الثانية وضع تنظيم عام لوزارة الخارجية صدر به
القانون رقم ٤٥٣ لسنة ١٩٥٥ في ٢١ سبتمبر من تلك السنة .

وتضمنت المادة الاولى من هذا القانون بيانا شاملا للمهام التي
تتولاها وزارة الخارجية وجاء فيها : تتولى وزارة الخارجية تنفيذ
السياسة الخارجية للدولة ودراسة كافة الشؤون المتعلقة بها والسهر
على علاقات مصر مع الحكومات الاجنبية والمنظمات الدولية ورعاية
مصالح المصريين وحمايتهم في الخارج ، وتمارس جميع الاختصاصات
التي تتصل بعلاقات مصر بالدول الاجنبية .

وتعتبر الادارات التي تقسم اليها وزارة الخارجية انعكاسا لحاجة
الدولة ودرجة مصالحها وعلاقاتها الخارجية فان وجدت الحاجة
والمصلحة وجدت الادارة التي تكلفها وهذا يبدو واضحا في تخصيص
ادارة خاصة بالشؤون الافريقية منذ عام ١٩٥٥ وكانت معظم الدول
الافريقية لازالت خاضعة للاستعمار والعنصرية ولم يكن عدد الدول
الافريقية المستقلة آنذاك يتعدى اربع دول . وكان تخصيص ادارة
للشؤون الافريقية يعنى الاهتمام بشؤون الاقاليم الافريقية غير المستقلة
الى جانب العدد القليل من الدول الافريقية المستقلة .

وخلال سنوات الاطار الزمني لهذه الدراسة « ١٩٥٢ - ١٩٦٧ »
تولى وزارة الخارجية المصرية ثلاثة وزراء للخارجية وهم احمد محمد
فراج طايح « ٧ ديسمبر ١٩٥٢ - ١٩ ديسمبر ١٩٥٢ » والدكتور محمود
نور « ٩ ديسمبر ١٩٥٢ - ٢٥ مارس ١٩٦٤ » ، محمود رياض منذ
٢٥ مارس ١٩٦٤ وحتى ١٧ يناير ١٩٧٢ .

ب « البرامج المصرية الموجهة الى الاقاليم المستعمرة : تقوم الازمة
الصوتية بدور متميز في عالم سريع التغير في الفن الاعلامي
والتكنولوجي ، وذلك نظرا لقدرتها في نقل الاخبار واثبات الانكار والاراء
تخطيا للحدود وعبرا لمسافات بلغات متعددة وبما يتناسب مع
مختلف الثقافات ، اما في صورة مباشرة بنقل الخبر او الرأى العام
سواء في الداخل او في الخارج عبر البرامج الموجهة الى الشعوب
المختلفة .

ولقد بدأت البرامج المصرية الموجهة الى العالم الخارجى عام ١٩٥٢
واتخذت لنفسها شعار « سلام بين الامم واستقلال كريم للجميع »

وخص إفريقيا الاهتمام الأكبر فى مجال هذه البرامج الموجبة منذ اتجاه السياسة الخارجية المصرية الى التضامن الإفريقى بعد قيام ثورة ٢٣ يوليو ، وبهات القاهرة فى توجيه اذاعة الى إفريقيا باسم « صوت إفريقيا من القاهرة » فى ٢ يوليو ١٩٥٤ الى شرق إفريقيا باللغة السواحيلية لشعوب تنجانيقا وزنبار « تانزانيا حليباً » وكينيا وبعض شعوب أوغندا وروديسيا الشمالية « زامبيا » والأقاليم الشرقية بالكونغو « زائير » . وتوالى بعد هذا توجيه برامج أخرى الى باقى شرق إفريقيا بالأمهرية منذ ١٩٥٥ والصومالية « مارس ١٩٥٧ » ، « الدنكل » العفرى « فبراير ١٩٦٧ » ووجهت الى شعوب غرب إفريقيا بالهوسا والانجليزية والفرنسية لشعوب البورما والبيمره « فبراير ١٩٦٦ » ، « الأولوف » فبراير ١٩٦٨ » . كما وجهت برامج الى شعوب وسط إفريقيا بالنينجا واللينجالا والانجليزية « يوليو ١٩٦٦ » السنديلى والشونا « ديسمبر ١٩٦٥ » ، وإلى شعوب الجنوب الإفريقى بالسوسوتو « يوليو ١٩٦٢ » ، « الزولو » فبراير ١٩٦٥ » والبرتغالية « ١٩٦٣ » .

ومنذ انشاء هذه البرامج وضعت فى خدمة تضاييا التحرير وفى دعم استقلال وحدة اراضي الدول الإفريقية هذا فضلا عن التعريف بالمجتمع المصرى والحضارة العربية والإسلامية والإفريقية .
وعبر الدكتور عبد القادر حاتم المسئول على قطاع الاعلام عن هذا بقوله : « ان معركة الاستعمار معنا ومحاولة الإبقاء على استعمار شعوب إفريقيا لم تعد معركة مدافع وقنبلة بقدر ما أصبحت معركة كلمة وخبر . وان هذا الدور الإذاعى خطير ويستلزم تنسيقا كاملا يصل بالارسال الإذاعى الإفريقى الى اقصى درجات الفاعلية » .
ثالثا : الأجهزة الشعبية :

ومن أبرز هذه الأجهزة التنظيمات السياسية ابتداء من هيئة التحرير الى الاتحاد القومى الى الاتحاد الاشتراكى العربى . وكذا الرابطة الإفريقية بالقاهرة ، واللجنة المصرية للتضامن الإفريقى الاسيوى .

١ « التنظيمات السياسية : لم يكن التنظيم السياسى فى مصر ابتداء من هيئة التحرير الى الاتحاد القومى الى الاتحاد الاشتراكى العربى بعيدا عن الهدف القومى العام للسياسة الخارجية المصرية بشأن الحرب ضد الاستعمار . ولم يكن غريبا أن تتضمن أهداف هيئة

التحرير في فبراير ١٩٥٢ بنودا بشأن الحرب ضد الاستعمار وعلى سبيل المثال نذكر :

- اجلاء القوات الاجنبية عن وادى النيل وتحريره من اى استعمار سياسى او اقتصادى او اجتماعى .

- تمكين السودان من تقرير مصيره دون اذى مؤثر خارجى .
- التمسك بمبادئ ميثاق الامم المتحدة والمطالبة بالعمل بها فى خدمة حرية الشعوب ورعايتها .

وفيما بين اعلان تأسيس هيئة التحرير فى ٢٣ يناير ١٩٥٢ والبدء فى تصفيتها من ٢ ديسمبر ١٩٥٧ وحتى ٢٧ يناير ١٩٥٨ ، فان هذا التنظيم قد عاصر بداية تحرك السياسة الخارجية المصرية فى الشؤون الافريقية ابتداء من اقرار حق تقرير المصير للسودان عام ١٩٥٢ ، واتفاقية الجلاء عن مصر عام ١٩٥٤ الى تحديد معالم التحرك المصرى فى افريقيا فى « فلسفة الثورة » عام ١٩٥٤ الى حضور مؤتمر باندونج « ابريل ١٩٥٥ » الى مواجهة العدوان الثلاثى على مصر عام ١٩٥٦ وتراكم آثار هذه المواجهة على نضال الشعوب الافريقية الى اعلان استقلال اول دولة افريقية جنوب الصحراء وهى دولة غانا فى مارس ١٩٥٧ .

ولقد تركت مثل هذه الاحداث الافريقية بصماتها على قرارات هيئة التحرير الا ان الوعي المصرى العام بالشؤون الافريقية لم يكن قد تطور بعد فى صورة ناضجة .

وبقيام الاتحاد القومى فى اواخر عام ١٩٥٧ وتشكيل تنظيماته بالانتخابات العامة بدأت مرحلة جديدة فى التنظيم السياسى لمصر وكان من اختصاصات المؤتمر العام للاتحاد القومى اصدار السياسات العامة للدولة واقرار الاتجاه العام لسياسة الدولة الخارجية فى خطوطها العريضة .

وقد عاصرت تجربة الاتحاد القومى « ١٩٥٧ - ١٩٦١ » كثيرا من الاحداث الافريقية منها تزايد عدد الدول الافريقية المستقلة خاصة عام ١٩٦٠ حيث استقلت ١٦ دولة افريقية هذا فضلا عن نضوج الوعي الافريقى فى كثير من المستعمرات الافريقية وانعقاد عدد من مؤتمرات الدول الافريقية المستقلة وكذا عدد من مؤتمرات شعوب افريقيا وكذا عدد من مؤتمرات شعوب افريقيا وكذا مؤتمرات التضامن الافريقى الاسيوى .

• وتمثل دور الاتحاد القومي أساسا في تمثيل مصر في مؤتمرات الشعوب الافريقية في اكر « ١٩٥٨ » وفي تونس « ١٩٦٠ » وفي القاهرة « ١٩٦١ » . كما شارك الاتحاد القومي في كل المؤتمرات الافريقية بالقاهرة في هذه الفترة وكذا في احتفالات الرابطة الافريقية بالقاهرة . كما اصدرت مؤتمرات الاتحاد القومي كثيرا من القرارات الخاصة بالشئون الافريقية واحتفلت بيوم افريقيا في ٥ ابريل من كل عام وهو ذكرى انعقاد اول مؤتمر للدول الافريقية المستقلة في اكر عام ١٩٥٨ .

اما تجربة الاتحاد الاشتراكي العربي منذ عام ١٩٦٣ فقد عاصرت حتى عام ١٩٦٧ احداثا افريقية عديدة من ابرزها قيام منظمة الوحدة الافريقية، وتعاظم حركات التحرير الافريقية في مواجهة النظم الاستعمارية والعنصرية وتزايد عدد الدول الافريقية المستقلة .

• وقد شارك الاتحاد الاشتراكي العربي في كل المؤتمرات المعنية بالشئون الافريقية ومنها ندوة افريقيا - ثورة التحرير الوطني والاشتراكي عام ١٩٦١ كما احتفل بيوم افريقيا في ٢٥ مايو من كل عام فكري انشاء منظمة الوحدة الافريقية .

وايا ما كان الامر فقد كانت السلطة السياسية الفعلية في مصر منذ قيام الثورة اقوى من اطارها السياسي والقانوني واقتصر دور التنظيمات السياسية على مجارة الاجهزة الاخرى او الترويج لقرارات السلطة التنفيذية او قوانين السلطة التشريعية .

• «ب» الرابطة الافريقية : ولقد اصبح تاريخ الرابطة الافريقية بالقاهرة جزءا من تاريخ العلاقات المصرية الافريقية . كما ان نشأتها في اوائل عام ١٩٥٦ ليست بعيدة الصلة بانفتاح مصر المعاصرة على حركة التحرير الوطني افرو اسيوية .

وكانت بداية تشكيل الرابطة اجتماع بعض المثقفين الذين بدأ اهتمامهم بالقارة من موقع عملهم او دراستهم الاكاديمية وبعض المسئولين الذين يتابعون خطوات الدولة السياسية المحدودة في هذا

المجال وبعض الشباب الإفريقي الذي رحل الى القاهرة حديثا طالبا للعلم .

وكانت لجنة برئاسة عبد الفتاح حسن « نائب وزير الدولة لشئون السودان » ومحمد عبد العزيز اسحق ، محمد فائق قد وضعت في سبتمبر ١٩٥٥ خطوطا رئيسية لهيئة غير حكومية سميت بالرابطة الافريقية وتحددت اهدافها في نشر الوعي الإفريقي بين المصريين وخلق المجال للتعارف بين المثقفين المصريين والشباب الإفريقي من طلاب العلم في القاهرة ، واصدار المطبوعات على المستويات المختلفة للتعريف بأفريقيا ولتأكيد أصالة العلاقات بين مصر والقارة الإفريقية ومن هنا أخذت الرابطة في بدايتها شكل جماعة الصداقة العربية الإفريقية . وبوقوع العدوان الثلاثي على مصر عام ١٩٥٦ وتبلور التناقض بين طريق مصر الوطني ومصالح دول الاستعمار التقليدي بريطانيا وفرنسا ، بدأت الصلة بين مصر وبين حركات التحرير في أفريقيا . ورحبت الرابطة باستقبال العناصر الوطنية الإفريقية التي هجرت من المستعمرات لحضور المؤتمرات الإفريقية التي بدأ تنعقد بالقاهرة منذ انعقاد المؤتمر الأول لتضامن شعوب أفريقيا وآسيا في أواخر عام ١٩٥٧ ، ومن هنا نشأت فكرة اتخاذ الرابطة قاعدة للمكاتب السياسية الممثلة للحركات الوطنية الإفريقية .

وكان تمثيل حركات التحرير في الرابطة الإفريقية بالقاهرة على النحو التالي :

في عام ١٩٥٧ وصل الى القاهرة دكتور ميلكس موميه وبعض رفاقه من الوطنيين الكبريين وطلبوا منحهم مكتبا في مبنى الرابطة فيمارسون فيه نشاطهم الوطني فأجيب طلبهم ووتبعهم جماعة من « السودان الفرنسي » كان يرأسها دكتور « الامين كيتا » وتكونت بذلك ماسمي بجمعية أبناء إفريقيا السوداء . وانتهى تمثيلها باستقلال معظم هذه الدول عام ١٩٦٠ .

وعقب مؤتمر الشعوب الإفريقية الذي عقد في اكرا عام ١٩٥٨ بدأت وفود الوطنيين الإفريقيين تتوافد الى القاهرة وبدأ ممثلو الحركات الوطنية وخاصة تلك التي كان محرما عليها ممارسة نشاطها داخل بلادهم تطالب بإنشاء « مكاتب » لها في اطار الرابطة

الافريقية واجيبت جميعها الى مطالبتها بافتتاح مكتب للمؤتمر الوطنى
الاوغندى U.N.G. عام ١٩٥٨ واستمر يعمل حتى الاستقلال
عام ١٩٦٢ ومكتب لاتحاد شعوب الكاميرون U.P.C. حتى عام
١٩٦٠ ومكتب للاتحاد الوطنى الافريقى لكينيا حتى عام ١٩٦٣ ومكتب
للحركة الوطنية بالصومال حتى عام ١٩٦٠ ومكتب للحزب الوطنى
« زنجبار » « ٢ » حتى عام ١٩٦٣ .

وفى عام ١٩٥٩ تم افتتاح مكتب لكل من اتحاد رواندا الوطنى
R.U.N.A.R. حتى عام ١٩٦١ ، مكتب اتحاد التقدم الوطنى ببوروندى
حتى عام ١٩٦١ .

وفى عام ١٩٦٠ تم افتتاح مكتب الحزب الديمقراطى الوطنى
لروديسيا الجنوبية ومكتب لحزب الاستقلال الوطنى المتحد « لزامبيا »
U.N.I.P. حتى عام ١٩٦٤ مكتب للمؤتمر الوطنى الافريقى لجنوب
افريقيا « يعمل حتى الان » ومكتب لمؤتمر الجامعة الافريقية لجنوب
افريقيا « يعمل حتى الان » ، جبهة تحرير الساحل الصومالى F.L.S.C.
« اقليم ساحل عفار وعيسى » واستمر حتى استقلال جيبوتى عام
١٩٧٧ .

وفى عام ١٩٦١ تم افتتاح مكتب لكل من حزب مؤتمر باسوتولاند
B.C.P. حتى عام ١٩٦٦ ، اتحاد شعوب جنوب غرب افريقيا
« سوابو » ويعمل حتى الان ، الاتحاد الوطنى لجنوب غرب افريقيا
« سوانو » الذى توقف تمثيله منذ مارس ١٩٧٢ ، واللجنة الثورية
لموزمبيق وهى التى تطورت عن الاتحاد الديمقراطى الوطنى
UDENAMO وقد توقف تمثيلها ايضا فى مارس ١٩٧٢ ، والحركة
الشعبية لتحرير انجولا MPLA وظلت تعمل حتى استقلال
انجولا عام ١٩٧٥ ، حزب الاستقلال الافريقى لفينيا بيساو حتى
الاستقلال عام ١٩٧٤ .

وفى عام ١٩٦٢ تم افتتاح مكتب لكل من الحزب التقدمى لسوازيلاند
حتى عام ١٩٦٢ ، حزب الشعب لبوتسوانا لاند حتى عام ١٩٦٣ ،
جبهة تحرير موزمبيق « فريليبو » حتى عام ١٩٧٥ ، الجبهة الوطنية
لتحرير انجولا F.N.L.A. حتى الاستقلال عام ١٩٧٥ .

وفى عام ١٩٦٤ تم افتتاح مكتب للاتحاد الوطنى لزيبابوى ZANU

وفي عام ١٩٦٥ تم افتتاح مكتب اتحاد شعب زيمبابوي ZAPU. وكان قبل ذلك باسم المؤتمر الوطني الافريقى ثم الحزب الديمقراطي الوطني . وكانت هناك جهات متعددة تقوم بالانفاق على هذه المكاتب ومنها مكتب الشؤون الافريقية برئاسة الجمهورية ، وسكرتارية منظمة الشعوب الافريقية الاسيوية وتمركز نشاط المكاتب السياسية فيما يلى :

- شرح وجهة نظر حركة التحرير الوطنى فى الكفاح داخل الاقليم الممثل وكسب تأييد الدول الاجنبية الى جانب قضية بلادهم .
- شرح وجهة نظر حركة التحرير الوطنى فى الكفاح داخل الاقليم الممثل وكسب تأييد الدول الاجنبية الى جانب قضية بلادهم .
- اعتبرت المكاتب السياسية كسفارات لاجزابها فى الداخل وكان بعضها يلقى بيانات صحفية فى المناسبة الهامة لقضية بلاده ، والبعض الآخر كان يوزع منشورات دورية او يذيع احاديث سياسية موجهة من القاهرة واذاعات الدول المؤيدة .

- تلقى المعونات والمساعدات المادية والمعنوية والعسكرية من بعض الجهات لدعم الكفاح المسلح ضد الدول الاستعمارية .
- الاشراف على البعثات والمنح الدراسية التى تقدم للحركة عن طريق المكتب سواء فى مصر ام فى دول العالم الاخرى .

ولقد مدت الرابطة حركات التحرير الافريقية بكادر سياسى وطنى درب خلال اقلبيته بالقاهرة وفى مناخها السياسى المعادى للاستعمار ، كذلك يسرت الرابطة لحركات التحرير الافريقية امكانيات اقلمية الاتصالات فيما بينها وبين مواقع النضال على ارض بلادهم مما ساهم فى تنظيم وتنسيق اعمالها ونشاطها .

واصدرت الرابطة الافريقية مجلة دورية تحمل اسم « نهضة افريقيا » كمجلة شهرية للثقافة الافريقية رأس تحريرها محمد عبد العزيز اسحق وفى تعد أول مجلة مصرية بل عربية متخصصة فى الشؤون الافريقية وحررت مقالاتها باللغة العربية مع بعض الخلاصات باللغتين الانجليزية والفرنسية . و صدر العدد الاول من هذه المجلة فى نوفمبر ١٩٥٧ .

وجاء بهذا العدد ان المجلة تستهدف تنمية الوعى القومى الافريقى :

والتعارف بين الأفريقيين في مختلف بيئاتهم وحياتهم الاجتماعية ، ونشر
البحوث الخاصة والعامة التي تهتم الأفريقي في مجاله الحيوي .

ورغم النجاح الذي حققته المجلة في مراحل نموها الأول إلا أنه
يلاحظ عدم انتظام صدورها شهريا ثم توقفت عن الصدور في فبراير
١٩٦٤ بعد إصدار ٧٥ عددا بحجة عدم توفر المورد المالي اللازم
للمصرف عليها .

كما صاحب إصدار مجلة نهضة افريقيا صدور نشرة خاصة
بالرابطة فيما بين ١٩٦٢ ، ١٩٦٦ باسم مجلة الرابطة الافريقية وكان
تحريرها بلقلاي مهدي وزعماء حركات التحرير الافريقية بالقاهرة
وخارجها .

ويمكن تقييم نشاط الرابطة الافريقية منذ انشائها عام ١٩٥٦ وحتى
تجديد نشاطها الى حد كبير عام ١٩٦٧ فيما يلي :

- ١ - غلبة الطابع الحكومي على عمل الرابطة الافريقية لغياب دور
المثقفين المعنيين بالقضايا والدراسات الافريقية في اطار عملها .
- ٢ - اتخاذ الرابطة - قاعدة تمثيل مختلف حركات التحرير الافريقية
من كافة المستعمرات بل ووجود تمثيل لاكثر من حركة وطنية احيانا من
الاطليم الواحد نتيجة المركز الذي احتلته القاهرة في افريقيا وتيار
التحرر الوطني عامة ، وقد ابرز ذلك ولاشك دور القاهرة التحرري
ولكنه جعل اهداف الرابطة محدودة بهذا العمل الذي يعتبر جزءا من
اهدائها فقط .

- ٣ - ضالة الامكانيات المادية المتاحة للرابطة الافريقية وعدم توفر
الوعي الكافي لدى مختلف الاجهزة للتنسيق مع الرابطة لتحقيق
اهدائها قد عوق وضع خطة محددة لتلتزم الرابطة بتنفيذها وان كان
ذلك في ذاته لا يعنى من المسؤولية .

جـ اللجنة المصرية للتضامن الافريقي الاسيوي : تشكلت في ١٤
اكتوبر ١٩٥٧ ، برئاسة أنور السادات وكيل مجلس الامة وسكرتير
عام الاتحاد القومي آنذاك ، وتألقت اللجنة من عدد من رجال السياسة
والصحافة والثقافة وتولت اللجنة المصرية الامداد لمؤتمر الشعوب
الاسيوية الافريقية الذي عقد بالقاهرة فيما بين ٢٦ ديسمبر ١٩٥٧ و
اول يناير ١٩٥٨ .

وكان اللجنة المصرية للتضامن الافريقى الاسيوى قد اقرت فى ١٤ أكتوبر ١٩٥٧ : اغراض هذا المؤتمر ومن اهمها تقوية التضامن بين شعوب آسيا و افريقيا عن طريق تبئية القوى الشعبية فى الدول الاسيوية الافريقية بهدف محاربة الاستعمار بكافة صورة فى جميع انحاء العالم وتحرير الشعوب من هذا الاستعمار ومنع امتدائه على استقلالها وتاكيد هذا الاستقلال وصيقلته من اى عدوان ومساعدة اى بلد يمتدئ عليه ادبيا وماديا .

ووجه يوسف السباعى الدعوة لحضور اللجنة التحضيرية للمؤتمر الى ٢٥ دولة وذلك بصفته القائم باعمال السكرتارية وانعقدت اللجنة فى ٢٢ أكتوبر ١٩٥٧ بحضور ممثلى ٢١ دولة وانتخبت انور السادات رئيسا ووضعت اللجنة جدول اعمال المؤتمر ومن بنوده : الاستعمار والاستغلال والتفرقة العنصرية . ووجهت الدعوة الى ٥٥ بلدا افريقيا واسيويا منها ٨ دول افريقية مستقلة ١٥ ٢ حركة تحرير فى القارة « الصومال » ، اريتريا ، تنجانيقا ، كينيا ، اوغندا ، نيبالاند ، روديسيا الشمالية ، روديسيا الجنوبية ، جابنيا ، نيجيريا ، سيراليون ، السنغال ، الكاميرون ، مدغشقر ، الجزائر .

وبانعقاد المؤتمر ونجاحه صدر دستور منظمة تضامن الشعوب الافريقية والاسيوية وفقا لهذا الدستور تشكلت المنظمة من مؤتمر تضامن الشعوب الافريقية الاسيوية ، مجلس المنظمة ، اللجنة التنفيذية ، السكرتارية الدائمة « واختيرت القاهرة مقرا لهذه السكرتارية » . ولعل هذا الاختيار قد اضى اهمية على اللجنة المصرية للتضامن الاسيوى الافريقى خاصة وقد اختير يوسف السباعى عضو اللجنة المصرية سكرتيرا عاما للمنظمة . وتعد السكرتارية الدائمة للمنظمة هيئة دولية تضطلع بتنفيذ قرارات اللجنة التنفيذية للمنظمة وهى مسئولة امام هذه اللجنة مسئولية جماعية وفقا لاغراض المنظمة واهدافها وهى :

١ - توحيد وتنسيق نضال الشعوب الافريقية والاسيوية ضد الامبريالية والاستعمار والتعجيل بتحرير الشعوب وضمان تقدمها الاقتصادى والاجتماعى والثقافى .

٢ - الاشراف على تنفيذ وتطبيق القرارات والتوصيات التى يتخذها مؤتمر تضامن الشعوب الافريقية والاسيوية وفقا لاغراضه واهدافه .

٢- تقوية وتنمية حركة التضامن الافريقى الاسيوى :

وقد تولى يوسف السباعى منصب السكرتير العام للمنظمة منذ انشائها وحتى اغتياله اثناء اجتماع احد مؤتمرات المنظمة يقبرص فى ١٨ فبراير ١٩٧٧ . والسكرتير العام ينسق كل اوجه نشاط المنظمة وهو المتحدث باسمها ويمثل الشخصية المعنوية للمنظمة طبقا للقرارات السابقة لهيئة السكرتارية .

ولاشك ان وجود السكرتارية الدائمة بالقاهرة وتولى احد المصريين منصب السكرتير العام قد اعطى أهمية لموقف مصر فى هذه المنظمة ، فضلا عن تعاضد مكانة مصر فى مجال قضايا الاستعمار والعنصرية على المستوى الدولى بصفة عامة وافريقيا بصفة خاصة حيث اعتبر الافريقيون ان القاهرة مركز ثقل فى مكافحة الاستعمار .»

وبحكم تمثيل المنظمة للتطلعات الشعبية وللأحزاب والحركات التحريرية فى دول افريقيا واسيا ، فقد كانت المنظمة منذ مؤتمرها الاول بالقاهرة « ديسمبر ١٩٥٧ - يناير ١٩٥٨ » فرصة للدبلوماسية المصرية للاتصال وتوثيق العلاقات مع حركات التحرير الافريقية .»

خاتمة الباب التمهيدي

عوامل التأثير السلبية

لم تكن منطلقات واهداف السياسة الخارجية المصرية تجاه تصفية الاستعمار والعنصرية في افريقيا بعيدة عن عوامل التأثير السلبية % وهي العوامل التي عرقلت من اندفاع الدور المصري وفي مقدمتها التحدي الاستعماري والتشكيك في هذا الدور ، والمناسفة الغائبة في تزعم قيادة النضال الافريقي ، فضلا عن المؤثرات الداخلية المصرية خاصة مؤثرات مشاكل التنمية والعدوان الاسرائيلي عام ١٩٦٧ .

لم يكن الاستعمار راضيا ولا التزم السكوت ازاء التحرك المصري في مجال تصفية الاستعمار في افريقيا . ركز الاستعمار على وسائل كثيرة للحد من دور مصر في متابعة هذا التحرك على الصعيد الافريقي .

ومن هذه الوسائل وسيلة التشكيك في اهداف مصر . راح الاستعمار يصور ان مصر لا تستهدف في مسعاها الا ان تحل في افريقيا محله ، او على الاقل تتقاسم موارد القارة وثرواتها . وامسك انتوني ايدن في مجلس العموم مرة بكتاب فلسفة الثورة وراح يقرأ الفقرة الخاصة بالدائرة الافريقية وامسك جى موليه في الجمعية الوطنية الفرنسية بنفس الكتاب يقرأ نفس الفقرة . وكلاهما راح يصور القصد منها بأنه لا يزيد ولا ينقص عن استعمار جديد . ثم راح كلاهما يشير من طرف خفي الى ان مصر تريد ان توصل نفس الدور الذي كان العرب يقومون فيه بدور جلاب العبيد ويجرون القطعان البشرية من القارة السوداء الى اسواق بيع الرقيق . ويقول ايدن في هذا الصدد : « لقد تأخر الغرب كثيرا في الاطلاع على الكتاب الذي وضعه عبد الناصر عن فلسفة الثورة كما تأخر في الماضي عن قراءة كتاب : كفاي لهتلر » وكانت نظرية السير انتوني كلها تقوم على ان الرئيس عبد الناصر قد اعلن عن مطامعه التوسعية

المزعومة في هذا الكتيب الصغير وواصل ايدن وزمرته منذ اغسطس ١٩٥٦ تحذير بريطانيا والعالم بمنتهى الجذ والخطورة من ان مافعله عبد الناصر بتأميم القناة لم يكن الا مجرد خطوة واضحة في طريق تنفيذ ملامحه التوسعية الضخمة التي اعترف هو بنفسه بوجودها .

على ان البريطانيين والفرنسيين ليسوا وحدهم الذين يشككون في الدوافع المصرية ، ولكن بعض الافريقيين ايضا زعموا ان مصر دولة آخذة في التوسع ولعل « اولوو » Awolowo « ١ » ابرز ناقد لصداقة مصر للشعوب الافريقية . ورايه ان جمال عبد الناصر قد رسم في كتابه خطة اجمالية لنشر النفوذ المصرى ناحية الجنوب . وان فكرة قيادة مصر لحرب صليبية افريقية ضد اوروبا والاستعمار ان هى الا مجرد « لعبة » سياسية . بيد ان هذه العداء المرة لمصر مرجعها الى حد ما ، ان اولوو يشعر بان زيادة في النفوذ المصرى ستتعدى الشمال . ومن ثم كانت المزاعم الخيالية بان المؤتمر الاسلامى وسيلة مصرية وان زيارة بعثته لنيجيريا ، كانت تتعلق اساسا بنشر النفوذ المصرى وان سلطان سكوتو كان قد توصل مع الحكومة المصرية الى اتفاق يحصل بمقتضاه مؤتمر الشعب الشمالى على اموال مصرية ومواد للدعاية . فمصر جمال عبد الناصر في نظر رجال السياسة في الغرب . الخطر الذي تبثله الشيوعية في نظر رجال السياسة في الغرب . كما يرى اولوو ان مصر بصفة خاصة تقع جغرافيا في افريقيا ولكنها حضاريا واجتماعيا وسياسيا تنحى نحو العرب ولا تشعر ببلية رابطة مع الاجناس السوداء في افريقيا ويعلق د . على مزروعى على هذا ان اولوو لم ينهم المناقضة الكبرى التي تميز وضع مصر في افريقيا باعتبار مصر اقل الدول العربية افريقية ، وفي الوقت نفسه انشطها في مجال الجامعة الافريقية .

اما عن المنافسة الغائية ، فيرى احد الدارسين ان تحرك مصر على الساحة الافريقية منذ الخمسينات سرعان ما وجد منافسة من غانا ، وان دعوة تكروما للوحدة الافريقية تقوض دور مصر سواء في الشرق الاوسط او افريقيا ، وان منافسة جرت بين مصر وغانا على ترعيم حركات التحرير الافريقية .

١ ، كان المفاص السياسي لازيكوى في نيجيريا . وبينما تزعم ازيكو الجناح القومى في الاحزاب اتخذ اولوو جانباً الاعتدال . وآمن بالتعاون مع البريطانيين وله عدة مؤلفات منها السبيل الى حرية نيجيريا . توضح اتجاهاته القبلية .

وبدلاً نفس المصدر على وجهة نظره بدعوة الرئيس نكروما لانتقاد أول مؤتمر للدول الإفريقية المستقلة في أكرا عام ١٩٥٨ وإن كان المؤتمر لم يحقق أهداف انعقاده كما توقعها نكروما . ويشير المصدر إلى مظاهر المنافسة المصرية الغائية كما تجلت في أول مؤتمر للشعوب الإفريقية في أكرا في ديسمبر ١٩٥٨ ، وقد شهد المؤتمر ٦٢ منظمة واتحاد من ٢٨ دولة إفريقية خاضعة للنظم الاستعمارية والعنصرية إلى جانب ممثلي ثمانى دول إفريقية مستقلة ، واشتركت مصر بوفد كبير من المثقفين ورجال الاعلام وكان الوفد المصرى يكاد يطفى في نشاطه على وفد غانا نفسه ، وفي هذا الصدد قالت صحيفة النيويورك تايمز « في ٣٠ نوفمبر ١٩٥٨ » أن مهمة الوفد المصرى في أكرا كان يراد منها « تقليل نفوذ الغرب في المؤتمر والاحتفاظ بشهرة اسم ناصر ودوره كزعيم لحرية إفريقيا والشرق الأوسط » .

ومن مظاهر المنافسة المصرية الغائية في هذا المؤتمر كما يرصدها المصدر السابق - تلك المحاولة التي جرت للتقليل من مشاركة مصر في الشئون الإفريقية بحجة التمييز بين شمال إفريقيا وبين إفريقيا السوداء . وهذا ما دفع أحد أعضاء الوفد المصرى للشكوى من أن جهوداً كبيرة تجرى لعزل مصر في المؤتمر . وعندما اتخذ المؤتمر يوم ١٥ إبريل كيوم لحرية إفريقيا فإن منظمة تضامن الشعوب الإفريقية الآسيوية بالقاهرة اختارت أول ديسمبر كيوم لإفريقيا .

ورغم اختلاف المواقف السياسية لكل من مصر وغانا تجاه إسرائيل ودول الغرب ، وانتقاد أجهزة الاعلام المصرية موقف غانا من التعاون مع إسرائيل . فقد زار نكروما القاهرة في يونيو ١٩٥٨ ولم يظهر أي من الزائرين المصرى والغانى أية خلافات بينهما واتفقا على تقوية علاقات البلدين اقتصادياً وثقافياً وأعلن الرئيس عبد الناصر في كلمته أمام الرئيس نكروما : « أننى أعاهدك في هذا المكان على أن ج . ع . م . وشعب ج . ع . م . سيعمل كما قلت بكل عزم وتصميم من أجل تحرير إفريقيا ومن أجل تأييد الحرية للشعوب التي تكافح في سبيل حرية إفريقيا وفي سبيل استقلال بلادها » .

ورغم هذا فلم تهدأ دماوى المنافسة المصرية الغائية . وعندما أعلن قيام اتحاد غانا وغينيا في نوفمبر ١٩٥٨ ادعت الصحف الغربية

إن الاتحاد موجه ضد قيادة عبد الناصر لأفريقيا إلا إن عبد الناصر
بعد أيام قليلة رد على هذا الادعاء بقوله :

« استقلت غانا سنة ١٩٥٧ وكافح نكروما كفاحا طويلا وحصل
على النصر .. تظهر بعض الجرائد وساسة الدول الاستعمارية
يقولون إنه ظهر منافس لجبل عبد الناصر . ولكن أين نحن وأين
هو .. نحن في شمال شرقي أفريقيا وهو في غرب أفريقيا . ولكننا
اعلنا أننا نؤيد استقلال أفريقيا بل نعمل على استقلال أفريقيا ..
اجتمع رئيس وزراء غانا مع رئيس غينيا واعلنا اتحادا .. ونحن
نشعر بأن هذا الاتحاد هو مقدمة وخطوة عظيمة في سبيل استقلال
أفريقيا وأننا نؤيد هذا الاتحاد وندعبه بكل الوسائل ثم نرى الإنجليز
والأمريكان يقولون إن هذا الاتحاد موجه إلى عبد الناصر .. قطعا
الغرض من هذا هو منع التضامن .. منع التضامن وإيجاد التفرقة
والبس » .

ورغم ما جاء في كتاب نكروما « أفريقيا يجب أن تتحد » بشأن
انكاره فعلياً لدور مصر في الشئون الأفريقية ، فإن كلا من ناصر
ونكروما استمرا في تأييد كل منهما للآخر شفاهة حتى عزل نكروما في
فبراير ١٩٦٦ .

أما بشأن مؤثرات المشاكل الداخلية المصرية فقد ترك العدوان
الإسرائيلي على مصر في ٥ يونيو ١٩٦٧ تأثيرات سلبية سياسية
وإقتصادية وعسكرية على الواقع المصري وانشغلت مصر بمواجهة
العدوان القائم عليها مما قلل إلى حد ما من حجم وفعالية السلوك
المصري تجاه قضايا الاستعمار والعنصرية في أفريقيا . ورغم تكثيف
الحملات الإعلامية الموجهة للرأي العام الأفريقي لإدانة إسرائيل
كاستعمار يهدد القارة ، فإن مشاركة مصر لنصرة قضايا الاستعمار
والعنصرية قد أصابها التفتور السياسي وعلى سبيل المثال فالممثل
الدبلوماسي في مؤتمرات القمة الأفريقية بعد عدوان ١٩٦٧ اقتصر
مقطر - ولعدة سنوات بعد ذلك - على المستوى الوزاري . كما تأخرت
مصر في سداد حصتها في لجنة التنسيق لتحرير أفريقيا التابعة
للمنظمة الوحدة الأفريقية عن هاني ٦٦ ، ١٩٦٧ . هذا فضلا عن
الآثار الاقتصادية للعدوان الذي جاء توقيته ومصر تجزى مراجعته
شاملة للوضع الاقتصادي وفقا للظروف الخارجية وأهمها الضغط

الاقتصادي من جانب الولايات المتحدة « ٥٢ » وكانت اللجنة التنفيذية العليا للاتحاد الاشتراكي العربي قد وافقت في منتصف مارس ١٩٦٧ على حجم استثمارات الخطة الثلاثية وقال الرئيس عبد الناصر « ان النجاح في هذه الخطة يعتبر مواجهة مستحقة للفلسفة الاقتصادية الذي يمارس علينا » ووقع العدوان الاسرائيلي ولم يكن مشروع الخطة الثلاثية قد دخل مجال التنفيذ . « وتحمل الاقتصاد المصري في حالة الحرب منذ ١٩٦٧ وحتى ١٩٧٤ ما يزيد من خمسة آلاف مليون جنيه انفاقا عسكريا مباشرا ، وتحمل من الخسائر ومن مرض الريح التي ضاعت بسبب العدوان ما يقارب هذا المبلغ » ويكفي القول ان عبء الانفاق العسكري قد هبط بمعدل التنبية في مصر من ٦٧ في المئة وهي النسبة التي سادت الفترة من ١٩٥٦ . ١٩٦٥ الى اقل من ٥ في المائة سنويا » .

ومبنيهما فان عدوان ١٩٦٧ على مصر كان خطوة من خطوات سابقة واخرى لا حقة استهدفت واد انظمة الحكم « الراديكالية » التي تنزع قيادة النضال الافريقي ضد الاستعمار والعنصرية . ومن هذه الخطوات الانقلاب العسكري ضد الرئيس نكروما « فبراير ١٩٦٦ » ومحاولات اضعاف لجنة التنسيق لتحرير افريقيا وتجميع قضائية المواجهة الافريقية ضد نظام الحكم المصري في روديسيا خلال مؤتمر القمة الافريقي باديس ابابا « ١٩٦٦ » ، وتوقف المد البحري في القارة بصفة عامة عند عام ١٩٦٧ هذا فضلا عن العديد من الانقلابات ومحاولات الانقلابات التي شهدتها الدول الافريقية آنذاك .

« ٢ » كانت الولايات المتحدة هي المورد الرئيسي للقمح والدقيق والزيوت والدخان خلال السنوات ١٩٦٥ - ١٩٦٧ . وبدأوا أيضا قبل العدوان بشهر انهم سوقوف لفترة غير قصيرة امداد مصر بهذه المواد . وفي هذه الفترة أيضا بدأت بعض اسواق المال قلمح بطرق مباشرة او غير مباشرة بعدم تقديم تسهيلات الائتمانية او مصرفية للقاهرة الا اذا تم سداد كل الالتزامات .

الباب
الاول

مضرو وتصفية الاستعمار البرتغالي في أفريقيا

شكلت المستعمرات البرتغالية في افريقيا آخريتها الامبراطوريات الاستعمارية القديمة وظلت لشبونة - في عصرى سالازار وكيتانو - تدبر هذه المستعمرات بنهايم الاستعمار التقليدى وكانتا امتداد للاراضى البرتغالية فيما وراء البحار ، رغم روح العصر الرافضة لنظم الحكم الاستعمارية ورغم نفوذ حركات التحرير في انجولا وموزمبيق وغينيا بيساو . وجاء تغيير نظام الحكم في البرتغال في منتصف السبعينات ليمجل بتصفية هذه المستعمرات .

ويتناول هذا الباب سياسة مصر الخارجية تجاه هذه القضية حتى عام ١٩٦٧ ويتناول الفصل الاول قضية الاستعمار البرتغالى في افريقيا ويعرض الفصل الثانى ابعاد التحرك الدبلوماسى المصرى تجاه ادانة الاستعمار البرتغالى ويشرح الفصل الثالث مواقف مصر تجاه مقاطعة البرتغال ودعم حركات التحرير في انجولا وموزمبيق وغينيا بيساو . [١]

(١) تقع انجولا على ساحل افريقيا الجنوبي الغربى المواجه للمحيط الاطلسى والى الجنوب من نهر الكونجو باستثناء مقاطعة كابيندا . وتحدها زائير وزامبيا وزامبيا وتقدر مساحة انجولا بـ ١٢٤٦٧٠٠ كيلومتر مربع (والعاصمة لواندا) .

وتطل موزمبيق على الساحل الشرقى لافريقيا الجنوبية في مواجهة المحيط الهندى تحدها تنزانيا ومالاوى شمالا وزامبيا وروديسيا وسوزيلاند غربا وجنوبا .

وتقدر مساحة موزمبيق بـ ٨٧٣٠٣٠ كيلومتر مربع والعاصمة مايوتو « لورنزو ماركيز سابقا » .

وتقع غينيا بيساو على الساحل الغربى لافريقيا المطل على المحيط الهندى وتحدها اراضى السنغال شمالا وغينيا شرقا وجنوبا وتواجه جزر الرأس الأخضر . وتقدر مساحتها بـ ٢٥٠٣٦ كيلومتر مربع وعاصمة البلاد بيساو .

الفصل الأول

قضية الاستعمار البرتغالي وحركات التحرير
فى أنجولا وموزمبيق وغينيا بيساو

الوجود البرتغالى فى أفريقيا

تعد المستعمرات البرتغالية «١» فى أفريقيا اقدم المستعمرات الأوروبية تاريخياً فى القارة ، اذ ظلت قائمة حوالى خمسة قرون «٢» . وكانت هذه المستعمرات جزءاً من امبراطورية برتغالية تترامى فى اطار جغرافى امتد فى وقت ما الى الهند فى آسيا والهم البرازيل فى امريكا اللاتينية .

على ان الامبراطورية البرتغالية فى أفريقيا ظلت مجرد موطئ قدم ونقط مراحل على الطريق الى الهند . ولهذا لم يزد استعمارها فيها عن نقط واشرطة ساحلية ومواقع حربية اهمها فى ساحل غرب افريقيا « ساحل الذهب » وشرق افريقيا . وفى المراحل التالية

(١) اطلق على المستعمرات البرتغالية عدة مسميات منها مثلاً أفريقيا البرتغالية Portuguese Africa . وهى تعبير شائع يعود استعماله الى سنوات التكاثر الاستعماري على افريقيا وتقسيم القارة الى افريقيا الفرنسية وافريقيا الانجليزية وافريقيا الاسبانية . الى آخر هذه التقسيمات . وتستخدم وثائق الأمم المتحدة تعبيراً آخر هو الاقاليم الواقعة تحت الادارة البرتغالية Territories Under Portuguese Administration . بينما تستخدم البرتغال تعبير مديريات ما وراء البحار . Provinces Overseas . وهو تعبير دستوري نصت عليه الوثائق الدستورية والسياسية فى عهدى سالازار وكاينانو .

(٢) ترجع بداية الوجود البرتغالى فى غينيا بيساو الى عام ١٤٤٦ . جزر الرأس الاخضر ١٤٦٠ . سسواتومى وير تسيب ١٤٧١ . أنجولا ١٤٨٢ . موزمبيق ١٤٩٨ .

أصبحت المواقع البرتغالية على ساحل غرب أفريقيا محطات لحشد وتصدير الرقيق ومن ناحية أخرى لم يكن لدى البرتغاليين بعددهم المحدود القوة البشرية الكافية للاستعمار السكاني حتى لو أرادت ، فلم تكن البرتغال في عصرها الإمبراطوري القديم يزيد على المليون نسمة سكانا . وإذا ظل الاستعمار البرتغالي في جزر الهند الشرقية « استعماريها أساسا » ويمكن تلخيص محاور الاستعمار البرتغالي في ثلاثة : الكتلة - التجارة - الغزو .

ورغم أن القرن السادس عشر كان قرن سيطرة وتسيد البرتغال وإسبانيا فإن الإمبراطورية البرتغالية لم تعمر كثيرا فقد أخذت في التقلص والانتكاش نتيجة التقلص الاستعماري حتى اقتصر نفوذها في نهاية القرن السادس عشر على مستعمراتها أنجولا وموزمبيق وغينيا بيساو وجزر الرأس الأخضر وسارتومي برنسيب . دون أن تكون لهذه المستعمرات حدود واضحة تحدد أين ينتهي النفوذ البرتغالي ؟

وفي خلال القرنين السابع والثامن عشر كانت البرتغال دولة ضعيفة بسبب ضعف إمكانياتها الاقتصادية واقتصار نشاطها على العمل في ميدان تجارة الرقيق ، وقد عانت مستعمراتها الإفريقية من التخريب واستنزاف السكان في هذه التجارة . ولما نشطت الدول الأوروبية الأخرى إلى استعمار أجزاء من أفريقيا ، وخاصة عندما عمل الملك ليوبولد ملك بلجيكا على خلق دولة الكونغو ، انضمت البرتغال إلى ما كانت تدعيه من حقوق في أجزاء من أفريقيا . وعلى الرغم من اشتراكها في مؤتمر برلين « ٨٤ - ١٨٨٥ » فإنها لم تجد من ينصت إلى ادعاءاتها . واكتفت البرتغال بعد ذلك بمحاولة لتحديد الحدود بين غينيا بيساو والمستعمرات الفرنسية في غرب أفريقيا سنة ١٨٨٦ ، ثم بين موزمبيق وأفريقيا الشرقية الألمانية سنة ١٨٨٧ وبين أنجولا ودولة الكونغو الحرة في سنتي ١٨٩١ ، ١٨٩٤

وقد أطلق على المستعمرات البرتغالية في أفريقيا خلال القرنين السادس عشر والسابع عشر مصطلح « الأمصار المفتوحة » Conquests أو الدومينيون فيما وراء البحار Overseas dominions هذا في الوقت الذي استخدم فيه تعبير « مديريات Pr ovinces » حيفا من الوقت وكان ذلك لأول مرة عام ١٥٧٦ وتردد كثيرا بعد عام ١٦٣٣ . وفي خلال القرن الثامن عشر كان مصطلح مستعمرة Colony أكثر

استعمالا . وقد اشارت المادة ١٣٢ من دستور ١٨٢٠ الى مصطلح مديريات كما استبقى دستور ١٨٤٢ هذا المصطلح ضمن مواد . وبعد عام ١٩١٠ استخدم مصطلح مستعمرة مرة أخرى وفي العام التالي اصبحت وزارة ماوراء البحار تسمى وزارة المستعمرات .

والى ما قبل سنة ١٩٣٠ كانت المستعمرات البرتغالية تتبع وزارة المستعمرات فهي التي تعين الحاكم العام لكل مستعمرة ، وتملك وزارة المستعمرات كل السلطات وخاصة فيما يتعلق بالاتفاق مع الدول الاجنبية وعقد القروض التي تحتاج الى ضمانات ومنح الامتيازات

وفي سنة ١٩٣٠ صدر قانون جديد للمستعمرات Colonial Act. كان هدفه تأكيد الاتجاه نحو خلق الشخصية المالية والسياسية المستقلة للمستعمرات . وقد عدل هذا القانون بعض التعديلات بقوانين سنتي ١٩٣٥ ، ١٩٤٥ . وكان صدور دستور ١٩٥١ بداية مرحلة جديدة لنظم الوجود البرتغالي في افريقيا . واذا اقتصرنا على الصيغة الرسمية للسياسة البرتغالية آنذاك فانه يمكن أن نعرفها بالفصلين التاليين :

١ - من حيث المبدأ : فهي تستند الى التأكيد على رسالة تبشيرية للامة البرتغالية « لرعاية الشرق » وهي رسالة تشهد بها خمسة اجيال من التاريخ وقد ورد ذلك في المادة ١٢٣ من الدستور .

٢ - من حيث الاهداف : فترمي هذه السياسة الي اقامة وحدة سياسية فكرية تمتد الى ابعاد الامة البرتغالية بنطلقه من قوميات مختلفة تعيش جنبا الى جنب في مكان جغرافي واحد . وطريقة الدمج التي يجب أن تؤدي الى قيام المجتمع المتعدد الاجناس « البرتغالي الافريقي » او « البرتغالي الاسيوي » هي ذات اتجاه واحد ، اذ ان على مجتمع السكان الاصليين أن يرتقي الى مستوى الحضارة المسيحية الغربية .

٣ - من حيث الوسائل المستخدمة : فتزعم هذه السياسة انها تجهل كل تمييز عنصري ، أن السكان الاصليين للاراضي الواقعة فيها وراء البحار هم مواطنون برتغاليون او الاراضي التي يسكنوها هي ولايات كوليات البرتغال العشر .

وجاء دستور ١٩٥١ ليحمل من البرتغال ومستعمراتها وحدة سياسية ونصت المادة الاولى على ان اراضي البرتغال هي ما تملكه حاليا وتشتمل على :

١ - في اوربا : ماتملكه البرتغال وارخبيلي ماديرا و آزور .
٢ - في افريقيا الغربية : جزر الرأس الاخضر ، غينيا بيسناو ، جزر ساوتومي وبرنسيب مع ملحقاتها ، والقديس يوحنا اجودا ، وكابيندا وانجولا .

٣ - في افريقيا الشرقية : موزمبيق .
٤ - في آسيا : ولاية الهند «جوا» وملاكوا وملحقاتها .
٥ - في اوقيانوسيا : تينور وملحقاتها «٣» .

ظلت لشبونة - في عصرى سالازار وكايتانو - بمفهومها السياسى «المتحجر» تدبر مستعمراتها وفقا لهذا النظام رغم روح العصر الرافضة لنظم الحكم الاستعماري والعنصرى ، ورغم طرا على المسرح السياسى فى كل من الدولة الام من احداث وتطورات .

والواقع ان البرتغال التى ماتها تطار الثورة الصناعية فى اوربا واعوزها التفكير السياسى وخالة نصيبها من القادة الرواد والمصلحين العظام لم تكن لتقبلور لدى حكوماتها المزعومة نظريات سياسية خاصة بما يمكن تطبيقها فى المستعمرات .

وهكذا تذبذبت سياسة البرتغال فى مستعمراتها بين الاستقلال والاستيطان بين التفرقة العنصرية وبين « البرغلة » والاندماج ، بين النهوض بالاهالى وبين معاملتهم معاملة الرقيق .

وظل هذا التذبذب مشرات السنين الى ان جاء الدكتور سالازار وفرض الدكتاتورية ثم فرض دستوره على البرتغال . ولقد راي سالازار مستعمرات بلاده وهى تتجو سليمة للبرتغال من حربين عالميتين تزعزعت فيها اركان الامبراطوريات الكبرى ولكنه لمح مهب الريح من منظمة الامم المتحدة فلجأ الى حيلة دستورية وضع بها سياجا امام مهب الريح . لقد عدل سالازار دستور البرتغال وفى

(٣) من المعروف ان جمهورية داهومي استقرت معر القديس يوحنا اجودا فى عام ١٩٦١ وان الهند استقرت فى ديسمبر ١٩٦١ جوا و لمان و ديو

كلية المستعمرات ولم يكن كل هذا من وجهة نظر الرأى العام العالمى والافريقى الا اجراءات شكلية وان الوجود البرتغالى فى افريقيا يشكل اساسا قضية استعمارية .

حركات التحرير فى أنجولا وموزمبيق وغينيا بيساو

بدأت المقاومة الافريقية للاستعمار البرتغالى بمرحلة المقاومة القبلية وذلك عندما قررت البرتغال التوغل فى المناطق الداخلية لتثبيت سلطانها وذلك فى العقد التاسع من القرن التاسع عشر .

ويتصدع النظام القبلى بصفة عامة فى المستعمرات البرتغسالية « بفعل عوامل كثيرة منها اجراءات الاستعمار وهى تسمى الى تنمية مصالحه ، ونشوء المدن ، وانتشار اساليب النقل الحديثة ، وتعاظم الوعى الافريقى فى القارة ، وانتشار الانكار المتحررة » بدأت مرحلة جديدة من مراحل نمو ونشوء الحركة الوطنية وهى مرحلة التحرر الى حد كبير من الولاء القبلى واكتشاف الذات الوطنية لسكان الاقليم كله . وعبرت هذه المرحلة عن نفسها فى تشكيل عدد من الروابط والجمعيات الثقافية والادبية التى استهدفت احياء الثقافة الوطنية مع اكتساب الثقافة الحديثة .

ولا شك ان المثقفين الافريقيين - الذين اتيح لهم السفر الى لشبونة او الدول الاوروبية للدراسة - هم رواد هذه المرحلة الهامة من مراحل الحركة الوطنية . واذا كان نشاط هؤلاء المثقفين بدأ فى بداية الامر على مستوى كل اقليم الا ان عشرينات هذا القرن شهدت تطهيات على مستوى المستعمرات ككل ، فقد تشكلت اول جمعية لهم فى لشبونة نفسها عام ١٩٢٢ وقدعى « العصبة الافريقية » *The Liga Africana* وفى الخمسينات اخذت طائفة محدودة من الطلبة والمثقفين المقيمين عنقذ فى البرتغال تحس وعيا جديدا بضرورة الرد على الصورة التى تصورها البرتغال للرجل الافريقى ، وضرورة رسم الطرق امام تأكيد الذات القومية ، وتشكل فى لشبونة « مركز الدراسات الافريقية » بهدف بلورة مشاعر الانتفاء الى عالم القهر والقمع ، واذكاء جذوة

الوعي القومي عن طريق تحليل الاسس الثقافية للقارة الافريقية وكما دعا هذه الحركة واصحابها هم : جوزيه تيزوييرو ، امكار كبرال ، اجستينو نيتو ، ماريو دى اندراى . وقد اجتمع هذا المركز بالفعل خلال فترة وجيزة نسبيا « خلال عامين » ولكن المبادرة فى حد ذاتها والذى وصل اليه ما قام به المركز من اعمال وجدت صدى عند الشعوب الافريقية التى بدأت تتعرف على نفسها فى شعرائها ومثقفها وحركة الصحافة الناشئة فيها .

وبدأت حركة التحرير الافريقى فى المستعمرات البرتغالية مرحلة جديدة فى منتصف الخمسينات وهى مرحلة تشكيل المنظمات السياسية الوطنية السرية فى داخل المستعمرات والعلنية فى الخارج ، لامتطالع المهاجرين اللاجئين خاصة فى الدول المجاورة للمستعمرات وفيها يلى عرض تحليلي لاهم هذه المنظمات :

اولا منظمات الحركة الوطنية فى انجولا :

١ - الحركة الشعبية لتحرير انجولا MPLA « مبالا »

اعلن قيامها فى ديسمبر ١٩٥٦ ، نتيجة اندماج عدد من التنظيمات اليسارية التى يرجع اول ظهور لها الى عام ١٩٤٨ ، عندما تكونت اللجنة الاتحادية الانجولية للحزب الشيوعى البرتغالى ، ثم تأسس عام ١٩٥٣ حزب النضال المتحد الافريقى انجولى PLUA برئاسة ميرياتو داكروز . وفى اكتوبر ١٩٥٥ مارس حزب صغير يدعى الحزب الشيوعى الانجولى ، نشاطا سريا فى لواندا ككاتيت ، مالانجى .

واتخذت الحركة الشعبية لتحرير انجولا « مبالا » مقرا لها بمدينة برازا فيل عاصمة الكونغو برازا فيل وبادرت الى اصدار نشرات تحدى فيها سياستها واهدافها . ولذا يمكن القول انها اول حركة سياسية ذات برنامج عمل محدد . وكان بيانها الاول الذى اصدرته اذ ذاك يدعو الشعب الانجولى الى تنظيم نفسه والى الكفاح فى جميع الجبهات ، « من اجل تصفية الامبريالية والاستعمار البرتغالى حتى يمكن أن نجعل من انجولا دولة مستقلة وان نقيم حكومة ديمقراطية ، حكومة ائتلافية من جميع القوى التى حاربت الاستعمار البرتغالى » .

وعندما شعرت السلطات البرتغالية ببدء دقة تنظيم الحركة وفعاليتها قامت في عام ١٩٥٩ بحركة اعتقالات واسعة النطاق في صفوف اعضائها وقادتها ومنهم جميع اعضاء المكتب السياسي بما فيهم زعيمهم « اوجستينوتو » . وتولى الزماعة بعد ذلك ماريو دي اندرادى . وتقرر ان تواصل الحركة نشاطها من المنفى ، فانتقلت القيادة الى كوناكرى ، وظلت هناك حتى اكتوبر ١٩٦١ ومنها انتقلت الى ليوبولد فيل .

وقد صاغت الحركة في بداية الستينات برنامجا كاملا ، يعكس مطالب مختلف الطبقات الاجتماعية ، ويطالب بالاعلان الفوري لاستقلال انجولا ، وانشاء نظام جمهورى ، يتساوى فيه السكان ، وبناء اقتصاد وطنى مستقل ، وتحديد يوم العمل بـ ٨ ساعات ، وتنمية الثقافة الوطنية .

واسفر عناد السلطات البرتغالية عن تبلور فكرة الاتجاه للنضال المسلح لدى قادة حركة « مبالا » . وكان الرابع من فبراير ١٩٦١ بداية مرحلة النضال المسلح في انجولا .

ولقد مرت حركة « مبالا » خلال ايام ٦٢ ، ١٩٦٣ بفترة عصبية ، كادت ان تصفى التنظيم كله . ففي هذا الوقت تعرضت قيادة الحركة في ليوبولد فيل الى مواقف عدائية من حكومة سيريل ادولا ، التى ايدت حكومة هولدن روبرتو « وهى الحركة الثورية لانجولا في المنفى والتي سنتناولها بعد قليل » على حساب الحركة الشعبية « مبالا » . كما تعرضت الحركة بعد ذلك لعداء حكومة تشومبي ثم حكومة موبوتو بعد ذلك . واكثر من هذا جاء اعتراف منظمة الوحدة الافريقية عام ١٩٦٣ بحكومة المنفى التى يرأسها هولدن روبرتو كضربة قوية هزت تنظيم حركة « مبالا » حتى امتنعت كثير من الدول الافريقية عن مساندتها وقل العناد والمال والسلاح في ايدي ثوارها . ثم اغلقت حكومة الكونغو مقر قيادتها ومكاتبها في ليوبولد فيل ، وذلك بحجة وجود حكومة انجولية شرعية . وفي ظل هذه الظروف عاشت حركة مبالا اقسى لحظات كفاحها ، وتعرضت للانشقاق ، حيث انشق جناح بقيادة غيريئاتو داكروز عام ١٩٦٣ .

وقامت الحكومات الافريقية المتحررة خاصة في القاهرة والجزائر باتصالات واسعة النطاق لتوضيح موقف حركة « مبالا » حتى ارسلت

لجنة تحرير افريقيا لجنة ثلاثية من غانا والكونغو برازافيل ومصر ،
 في نوفمبر ١٩٦٤ لتتصق الحقائق . وبناء على تقرير هذه اللجنة
 اعترفت لجنة التحرير بحركة « ميلا » كمنظمة لتحرير انجولا وتقرر
 ان يصرف لها مساعدة مالية وكان اوجستينو نيتو قد خرج من السجن
 وتولى قيادة الحركة . واعاد تجميع منظمته المنسقة في مؤتمر
 الكافرات « يناير ١٩٦٤ » وسير مليشيا صغيرة اسمها جيش التحرير
 الشعبي EPLA لعدة حملات في مناطق كلييندا . وبدأ نشاط
 الحركة الشعبية يزدهر مرة اخرى خاصة بعد ان قامت حكومة
 ماسيمبادييا في برازافيل بتتديم مساعدات مالية لها ، مما اتاح
 لها فرصة اكبر للعمل العسكري .

«٢» الحكومة الثورية لانجولا في المنفى GRAE «جراي»

وهي تعبير عن الجبهة الوطنية لتحرير انجولا ، التي تشكل اساسا
 من ثلاثة تنظيمات اقدمها اتحاد شعب انجولا الذي اسسه هولدن
 روبرتو ، والحزب الديمقراطي الانجولي برئاسة ايمتويل كونزيكا
 والحركة الشعبية لتحرير انجولا « جناح منشق من حركة « ميلا » عام
 ١٩٦٣ يدعى جناح كروز »

ويرجع تاسيس الجبهة الوطنية لتحرير انجولا الى الخامس من
 ابريل ١٩٦٢ حينما اعلن هولدن روبرتو ائتلاف منظمة اتحاد شعب
 انجولا « اوبا » مع الحزب الديمقراطي لانجولا الذي يرأسه ايمتويل
 كونزيكا .

وفي يوليو ١٩٦٣ اوصت لجنة التحرير التابعة لمنظمة الوحدة
 الافريقية الدول الافريقية بالاعتراف رسميا ومساعدة حكومة انجولا
 الثورية في المنفى وهي الحكومة التي شكلتها الجبهة الوطنية برئاسة
 هولدن على انها الحركة الانجولية التي تقاتل بالفعل من اجل
 الاستقلال . وفي اغسطس من نفس العام عقد اجتماع وزراء
 خارجية دول المنظمة في داكار ووافقوا على توصيات لجنة السلام
 واعلن مندوب نيجيريا « رئيس اللجنة » ان انجولا في حالة حرب ولذا
 فلها الاولوية الرئيسية للمساعدة من لجنة تحرير المنظمة عندئذ تنبأ
 روبرتو بالنصر خلال عامين او ثلاثة . الا ان هذا التنبؤ سرعان ما
 اثبتت التجربة الانجولية خطاه حيث انزلت حكومة المنفى الى عدد من

الإخلاء وتعرضت منذ ١٩٦٤ الى عدد من عمليات الطرد والانتشاق والاستقالة .

٢٠ الاتحاد القومي لاستقلال كل انجولا UNITA « يونيتا »

واتخذت هذه المنظمة مدينة لوزاكا عاصمة زامبيا مقرا لها بقيادة جوناس سافيمبي ، الذى كان يشغل منصب وزير خارجية حكومة المنفى حتى ١٦ يوليو ١٩٦٤ وهو من قبائل اوفيمبوندو الجنوبية وقد انشق نتيجة تحيز روبرتو ومحاباته لقبائل بكونجو فى شمال انجولا كما انه عارض انضمام جناح داكروز المنشق من حركة ميلا الى حكومة المنفى ولم تعترف منظمة الوحدة الافريقية بهذه المنظمة .

ثانيا : منظمات الحركة الوطنية فى موزمبيق :

شهد عام ١٩٦٠ بداية تكوين منظمات للحركة الوطنية خارج البلاد ، فى ساليسورى . دار السلام ، ميباسا ، كيبالا ، لوساكا ، بلانتير . وكان اول تنظيم وطني تكون خارج موزمبيق اقامه الوطنيون الذين يعملون فى روديسيا فى الثانى من اكتوبر ١٩٦٠ تحت اسم UDENAMO الاتحاد الديمقراطي القومي لموزمبيق ، ونقلت قيادة التنظيم الى دار السلام فى ابريل ١٩٦١ . وثانى تنظيم وطني اقامه مواطنو موزمبيق فى ميباسا « بكينيا » فى فبراير ١٩٦١ تحت اسم MANU « مانو » اتحاد موزمبيق الامريقتى القومي ، وذلك بادماج عدة جماعات صغيرة من بينها اتحاد قبائل ماکوندى فى شمال موزمبيق وتنجانيقا . ونقلت حركة « مانو » الى دار السلام بعد حصول تنجانيقا على الاستقلال . وثالث تنظيم شكله زعماء اقليم تيت المطرودون الى مالوى ، تحت اسم « يونامى » UNAMI الاتحاد القومي الامريقتى لموزمبيق المستقلة ، الذى نقل قيادته ايضا الى دار السلام عام ١٩٦١.

وفى يونيو ١٩٦٢ تشكلت جبهة تحرير موزمبيق FRELIMO بادماج الثلاثة تنظيمات السابقة وهى يودينامو ، يونامى ، تحت قيادة د. ادواردو موندلانى احد القلائل الذين تعلموا فى الخارج وكان يعمل استاذاً للدراسات الاجتماعية بجامعة سيراكوز الامريكية ثم عاد عام ١٩٦١ الى دار السلام . ومنذ البداية تعرضت فريلمو لعدة انشقاقات داخلية ، من اهمها استبعاد علومولوجامبي احد مؤسسي حركة يودينامو بعد ان اتهمته اول حكومة لتنجانيقا بعد الاستقلال

باته عميل للبرتغاليين ، وغادر جوامبي دار السلام الى كيبالا واعاد تكوين حركة يودينامو تحت اسم « يودينامو - مونوموتابا » في منتصف ١٩٦٢ تم طرد دافيد موندرا السكرتير العام لفريليمو ونائبه مولد جوس جوماني ، اللذين اعلنا في القاهرة في مايو ١٩٦٣ تكوين حركة اخرى ليودينامو تحت اسم « يودينامو - موزمبيق » . وبالمثل فعند استبعاد ماثيو مولي امين صندوق فريليمو من دار السلام فاته اعاد تنظيم حركة « ماثو »

ثم تأسست في كيبالا « الجبهة المتحدة لموزمبيق الشعبية الافريقية ضد الاستعمار » فونينامو FUNIPAMO بقيادة مولي وجوامبي وسياسي سيكوكي الممثل الرسمي لمؤتمر موزمبيق الافريقي القومي MANCO « مانكو » . وعندما تم طرد ستة من اعداء اللجنة المركزية لفريليمو في العام التالي فانهم شكلوا حركة جديدة باسم « المجلس الثوري لموزمبيق »

وفي بداية ١٩٦٥ اتحدت كل من حركتي مورينو ويودينامو ، وفي منتصف يونيو من العام نفسه تكونت « اللجنة الثورية لموزمبيق » COREMO بادماج خمس حركات هي « يودينامو - مونوموتابا » ، « يودينامو - موزمبيق » ، « ماثو » ، « مانكو يونامي » وقد تعرضت حركة كوريمو ايضا لعدة انشقاقات داخلية واعيد تنظيم كوريمو في مؤتمر الحزب في مايو ١٩٦٦ عندما تسلمت القيادة لجنة تنفيذية جديدة من الشباب الذي يتراوح عمره في حدود ٢٣ عاما برئاسة بولوجوماني الذي اكتسب خبرته السياسية الاولى خلال العمل مع الموزمبيين في جنوب افريقيا .

وهكذا اتصهت كل تنظيمات الحركة الوطنية في تنظيمين رئيسيين هما فريليمو ، كوريمو ، اذا استثنينا بعض الحركات الوطنية الاخرى التي لم تترك بصمات مؤثرة على مسيرة الحركة الوطنية .

وقبل عام ١٩٦٤ فان كل هذه الحركات على اختلاف تنظيماتها كانت تستهدف تحقيق الاستقلال بالطرق السلمية وكان يوم الخامس والعشرين من سبتمبر ١٩٦٤ هو الحد الفاصل بين المرحلة الاولى وبين المرحلة الثانية من تطور حركة التحرير الوطني وهي مرحلة الثورة المسلحة وحرب العصابات ضد القوات البرتغالية في موزمبيق التي قادتها كل من حركتي فريليمو وكوريمو .

ثالثاً : منظمات الحركة الوطنية في غينيا بيساو :
تكاد تتحصر منظمات الحركة الوطنية في غينيا بيساو في منطقتين
رئيسيتين هما : الحزب الأفريقي لاستقلال غينيا وجزر الرأس الأخضر
PIAGG « بياجك » ، جبهة النضال من أجل الاستقلال الوطني

لغينيا البرتغالية FLING
وكان الحزب الأفريقي لاستقلال غينيا وجزر كاب فيرد « بياجك »
أول تنظيم سياسي شهدته غينيا بيساو عام ١٩٥٦ . وتشكل الحزب
من البرجوازية الصغيرة « موظفو الخدمة المدنية والتجار » وعناصر
من الأفريقيين « المستوعبين » الذين غالباً ما تلقوا تعليمهم في مدارس
وجامعات البرتغال . وقزع الحزب املكار كابرال المهندس الزراعي
الذي ينتمي الى فئات « المولدين » من سكان جزر كاب فيرد . وقد
حصل على شهادته الجامعية من لشبونة عام ١٩٥٠ وخدم الحكومة
البرتغالية في غينيا وأنجولا . وفي منتصف الخمسينات لجأ الى
غينيا كمنفى اختياري له مع عدد من سكان جزر كاب فيرد .
وفي دكاكر بالسنگال تشكلت عام ١٩٥٩ حركة وطنية أخرى تحت
اسم « جبهة تحرير غينيا البرتغالية وكاب فيرد » FLGC بقيادة
هنري لابرى وشملت الحركة ثلاثين ألفاً من المهاجرين من جزر كاب
فيرد وأقلية من المنفيين من غينيا بيساو .

وفي عام ١٩٦٠ وصل املكار كابرال الى كوناكري وبدأ عملية
استقطاب وتعبئة للعناصر المهاجرة هناك ، وأنشأ في يوليو ١٩٦٠
حركة تحرير غينيا وكاب فيرد MLGCV وجعلها تابعة لحركة
« بياجك » . وقد ضمت الحركة اللاجئين في كوناكري ودكاكر .

وفي الوقت نفسه أنشأ فرانسوا مئدي كانكويلا زعيم قبيلة مانجوكو
حركة منافسة تحت اسم حركة تحرير غينيا MLG . وقد عاش
فرانسوا أكثر سنين شبابه في السنغال ، ولم يكن لهذه الحركة قاعدة
شعبية تذكر ، ولكنها كانت تنال تأييد حكومة السنغال ، وكان بعض
أعضائها يشغلون مناصب عليا في الادارة البرتغالية .

وعندما شعر كابرال بتفكك تنظيمه MLGCV اشترك مع
هنري لابرى وبعض الشخصيات المنفية الأخرى في تشكيل « الجبهة

المتحدة لتحرير غينيا وكاب فيرد FUL وذلك في يوليو ١٩٦١. ولكن سرعان ما دأبت فيها الخلافات الشخصية حول سياسة الجبهة. كما قامت حركة MLG بوشاية جبهة FUL لدى السلطات السنغالية بتهمة التخريب ، فقام البوليس السنغالي بعمليات اعتقال للأعضاء المنتهين لحزب المكار كابرال ومن بينهم رافائيل باروسا رئيس اللجنة المركزية لحزب « بياجك » في بيساو . وقد اعتقل في ١٢ مارس ١٩٦٢ وحجز لمدة ثمانية عشر شهرا ثم حُددت اقامته في منزل بعد ذلك واستطاع كابرال اقتناع السلطات السنغالية بالإفراج عن المعتقلين من حزبه وتوجهوا الى كوناكري واعادوا تنظيم حزب « بياجك » ثم عادوا الى غينيا بيساو استعدادا لبدء عمليات حرب العصابات .

وشهدت السنوات التالية عملية استقطاب للحركة الوطنية الصغيرة النافسة لحزب « بياجك » فقد اتحدت حركة MLG بزعماء فرانسوا مندي مع حركة قبائل ماندينجو الشرقية في داکار المسماة بـ RDAG التحالف الديمقراطي الإفريقي لغينيا البرتغالية % وظهرت بذلك جبهة جديدة باسم FLG جبهة تحرير غينيا ، التي انضمت اليها بعد ذلك عدة تنظيمات أخرى صغيرة .

وهكذا تبلورت منظمات الحركة الوطنية في تنظيمين رئيسيين هما حزب « بياجك » بزعماء المكار كابرال ، وجبهة فلنج وتولى زعامتهما بنجامين نيقوبول .

وإذا كانت أهمية التنظيم السيلسي ترجع الى دوره في حركة التحرير المسلح فليس هناك خلاف على من قاد الثورة المسلحة في غينيا بيساو حيث كان حزب « بياجك » بتنظيماته في المدن والقرى وبآلاف الحربة والمسلحة من رجال العصابات والمليشيا التابعة له % الحزب الثوري الوحيد الذي وأصل النضال المسلح ضد الوجود البرتغالي .



النظرة العامة لتجربة حركة التحرير في المستعمرات البرتغالية منذ تشكل منظماتها السياسية في الخمسينات تحدد بوضوح مسار الحركة واتجاهاتها المشتركة ، كما ترصد في الوقت نفسه القضايا

المشتركة التي واجهت الحركة في ممارستها لنشاطها السياسي والعسكري .

ومن الاتجاهات المشتركة تفكر مليلي

- وحدة الصف والتنسيق بين حركات التحرير في أنجولا وموزمبيق وغينيا بيساو بصفة عامة ومن مظاهر ذلك قيام منظمة « مؤتمر المنظمات الوطنية بالمستعمرات البرتغالية C.O.N.C.P. التي عقدت مؤتمرها الأول في الدار البيضاء فيما بين ١٢ ، ١٣ ، ٢٠ أبريل ١٩٦١ وتقوم المنظمة بتنظيم الاعلام الخارجى وتنسيق التمثيل المشترك في المحافل الدولية ولديها بعثات دبلوماسية دائمة في الخارج .

- البناء الاجتماعى في المناطق المحررة في كل من أنجولا وموزمبيق وغينيا بيساو حيث تم بناء المدارس وزراعة الاراضى واقامة الخدمات المختلفة .

- اعتماد حركات التحرير على انواع عديدة من المساعدات الخارجية وفي مقدمتها مساعدات الدول الافريقية المستقلة ومساعدات لجنة تحرير افريقيا ومساعدات الاتحاد السوفيتى والدول الاشتراكية في اوروبا وكذا الصين وكوبا . اما مساعدات الدول الغربية فهي اساسا مساعدات انسانية . وتسمى كل حركات التحرير الى زيادة هذه المساعدات وغالبا ما تعتمد في ذلك على اتجاهاتها السياسية وعموما تبدي كل حركات التحرير استعدادها لقبول المساعدات من كل المصادر ايا كانت ايدولوجية هذه المصادر .

اما القضايا المشتركة فيمكن تلخيصها فيما يلى :

- ظاهرة الاستقطاب في صفوف حركات التحرير داخل كل اقليم .
واتضح من العرض السابق تعدد الاجزاب والمنظمات في كل من أنجولا وموزمبيق وغينيا بيساو . وكثيرا ما قامت منظمة الوحدة الافريقية ببذل مساعيها للتوفيق بين حركات التحرير داخل كل اقليم .

- تحالف النظم الاستعمارية والعنصرية في افريقيا : وقد شكل هذا تحديا امام حركات التحرير في كل من أنجولا وموزمبيق ولقوعهما في الثلث الجنوبى للقارة . وقامت الحكومة البيضاء في كل من جنوب افريقيا وروديسيا بمساعدة السلطات البرتغالية في مواجهة نشاط حركات التحرير . ولقد لفنت الجمعية العامة للأمم المتحدة في ١٦

ديسمبر ١٩٦٧ انتباه الدول من جديد الى « التحالف بين البرتغال وجنوب افريقيا وروديسيا » .

- تحدى الاستعمار الجديد واستغلال موارد المستعمرات : حيث تمنع رأس المال الاجنبى والاحتكارات الامبريالية بدور كبير فى استفراغ ثروات انجولا وموزمبيق وغينيا بيساو نظرا لنقص رأس المال الاستثمارى وضعف الوسائل التكنولوجية البرتغالية . ومن ثم اربطت مصالح هذه الاحتكارات بالوجود الدائم للاستعمار البرتغالى وشكل هذا تحديا جديدا امام حركات التحرير الافريقية .

- الخلافة الصينى السوفيتى : وترك هذا الخلافة الايديولوجى بصماته على مسار حركات التحرير فى المستعمرات البرتغالية . وعلى سبيل المثال فقد ايدت الصين فى انجولا اتحاد شعوب انجولا ثم الجبهة الوطنية لتحرير انجولا وفضلتها على الحركة الشعبية لتحرير انجولا « مبالا » المنافسة . اما فى موزمبيق فايدت الصين اقوى الحركات الموجودة وهى جبهة تحرير موزمبيق « فريليمو » وهى نفس المنظمة التى يؤيدها الاتحاد السوفيتى والتى قررت منظمة الوحدة الافريقية تأييدها منذ عام ١٩٦٤ . اما فى غينيا بيساو فايدت الصين حزب الاستقلال الافريقى « بيلجك » .

الفصل الثانى

الدبلوماسية المصرية وأدانة الاستعمار البرتغالى

العلاقات المصرية البرتغالية حتى عام ١٩٦٣

اقیم أول تمثيل دبلوماسى بين مصر والبرتغال على مستوى مفوضية لهما بين الحربين وتم رفع التمثيل الى درجة سفارة فى ٣١ ديسمبر ١٩٥٩ « توثيقا للعلاقات الطيبة بين البلدين » على حد تعبير بيان وزارة الخارجية المصرية الذى صدر فى اليوم نفسه « ١ » وفى الشهر التالى « يناير ١٩٦٠ » تم تبادل السفراء بين البلدين .

ويمكن تبرير احتفاظ مصر بعلاقات طيبة مع البرتغال ، رغم كونها دولة استعمارية وعضو فى حلف شمال الاطلس الى موقف البرتغال « الحيادى » من العدوان الثلاثى على مصر عام ١٩٥٦ ، وعدم اعتراف البرتغال بدولة اسرائيل .

واتضح موقف البرتغال الحيادى من العدوان الثلاثى من امتناع مندوب البرتغال عن التصويت على معظم قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة بشأن وقف اطلاق النار ، وانشاء قوات الطوارئ الدولية ، ودعم هذه القوات .

أما بشأن عدم اعتراف البرتغال بدولة اسرائيل فقد كانت كل من البرتغال واسبانيا الدولتان الاوربيتان للوحيدين اللتان لم تعترفا اعترافا رسميا بدولة اسرائيل ولذا حرصت مصر والدول العربية للآخرى على الاحتفاظ بعلاقات ودية مع كل منهما ، رغم انتهاج مصر سياسة تختلف اختلافا جذريا عن سياسة كل منهما فالاولى

(١) انسحبت اسبانيا من اقليم افلى فى يوليو ١٩٦٩ كما قامت اسبانيا بالانسحاب من الصحراء المسماة بالاسبانية فى فبراير ١٩٧٦ .

« إسبانيا » ظلت تحتفظ ببتايا مستعمراتها في الوطن العربي وإفريقيا
والأخرى تنتهج سياسة استعمارية متشددة في مستعمراتها الإفريقية
في ظل سياسة رئيسها سالازار .

وكان موقف مصر التحرري ومساندتها لحركات التحرير الإفريقية
في المستعمرات البرتغالية منذ الخمسينات سببا في تلميح البرتغال
من أن لاخر باتها قد تعيد النظر في عدم اعترافها بإسرائيل إذا
استمرت الحملات الإعلامية المصرية ضد السياسة البرتغالية .

أما العلاقات الاقتصادية والتجارية بين مصر والبرتغال فقد
شهدت تطورا نسبيا منذ عام ١٩٥٤ .

ورغم هذا كله فإن صادرات مصر الى البرتغال كانت تقتصر في
بعض الكميات من القطن الخام وبعض السلع الأخرى كالآرز
والقول السوداني وقد بلغت قيمة الصادرات عام ١٩٦١ : ٦٣٧.٥
الف جنيه ثم هبطت عام ١٩٦٢ الى ٢٢٤ الف جنيه بينما كانت
الواردات ١٣٦ الف جنيه عام ١٩٦١ هبطت الى ١١٢ الف جنيه
عام ١٩٦١ ومعنى هذا أن الميزان التجاري وإن كان في صالح مصر
إلا أن حجم التجارة بين البلدين لا يحل تأثيرا يذكر في هيكل التجارة
الخارجية لكل منهما فقد شكلت الصادرات المصرية الى البرتغال
آنذاك نحو ٤ في المائة من مجمل الصادرات المصرية الى الخارج
بينما شكلت الواردات من البرتغال نحو ١ في المائة من مجمل
الواردات الى مصر من الخارج .

أما حركة الملاحة الجوية فكانت ضئيلة نظرا لعدم وجود اتفاقيات
لتنظيم النقل الجوي بين مصر والبرتغال كما لم يكن هناك خطوط
منتظمة أو غير منتظمة بين البلدين ومن ثم فلم توجد حركة طيران
تذكر بين القاهرة ولشبونة .

وأما الملاحة البحرية فإن ثلاثة خطوط من سبعة خطوط ملاحية
مصرية كانت تمر بالبرتغال وأولها خط كندا وجميع بواخر هذا
الخط كانت ترسو في ميناء لشبونة بصفة منتظمة في طريقها الى
كندا وذلك للتزويج والخطان الآخران هما خط أنجلترا وخط شمال
أوروبا وبواخر هذين الخطين وإن كانت لا ترسو في ميناء لشبونة
« إذ ليس داخلها ضمن خطوطها المنتظمة » إلا أنها كانت ترسو فيه
إذا كانت تحمل بضائع مرسلة الى البرتغال أو لحمل بضائع من
البرتغال الى بلاد أخرى .

وفضلا عن التجارة مع البرتغال سجلت المصادر الإحصائية في مصر أيضا تعامل مصر التجاري مع كل المستعمرات البرتغالية في أفريقيا خاصة أنجولا . وبلغت الصادرات المصرية ١٢٨ ألف جنيه مقابل ٢٩٩ ألف جنيه واردات عام ١٩٦١ ومع موزمبيق بلغت الصادرات المصرية إليها ١٠٨ ألف جنيه مقابل ١٠٠ ألف جنيه واردات منها عام ١٩٦١ .

وبالنسبة للعلاقات الثقافية بين مصر والبرتغال فقد كانت محدودة تماما فلم يوقع بينهما أية معاهدات أو اتفاقات ثقافية ولم يكن لأى منهما مكتب أو مراكز أو مؤسسات علمية أو تعليمية سواء في القاهرة أو لشبونة . كما لم تتبادل الدولتان المنح الدراسية أو إيفاد الطلبة . وربما كان الأثر الوحيد للثقافة العربية في البرتغال هو وجود عدد لا بأس به من المهتمين بالدراسات والتاريخ المصري وآثار العرب بالبرتغال نظرا للبراث العربي الإسلامي هناك

الدبلوماسية المصرية وإدانة الاستعمار البرتغالي في الأمم المتحدة

بالرغم من اهتمام الأمم المتحدة منذ انشائها بقضايا الاستعمار الأوروبي في أفريقيا فأنها حتى أوائل الستينات لم تحرز سوى نجاح ضئيل للغاية بشأن الأقاليم الإفريقية الخاضعة للاستعمار البرتغالي وذلك لأن البرتغال أعلنت منذ بداية سنوات الخمسينات « أن مقاطعاتها فيها وراء البحار » هي جزء لا يتجزأ من التراب البرتغالي الوطني ورفضت البرتغال دائما « أى صورة للتدخل في شؤون مستعمراتها » ، ومن قبل ذلك رفضت البرتغال تسجيل المستعمرات الإفريقية لدى أجهزة الأمم المتحدة ضمن الأقاليم غير المنتمية بالحكم الذاتي أو تقديم معلومات للمجتمع الدولي عن إدارتها لتلك المستعمرات .

وكان جماعة من الأنجليين - زاد عددهم على الخمسائة - قد بادروا عام ١٩٥٢ بتقديم عريضة الى الأمم المتحدة يشكون فيها من سوء معاملة السلطات البرتغالية للأهالي الأصليين ، ويطلبون من الأمم المتحدة اتخاذ خطوات لإنهاء الحكم البرتغالي هناك . ولكن مناقشة وضع الأقاليم والظروف السائدة فيها لم تبدأ في اللجنة الرابعة للجمعية

العامية للأمم المتحدة إلا بعد أن انضمت البرتغال إلى الأمم المتحدة
في عام ١٩٥٥ .

وحتى بداية نشوب حرب التحرير الوطني في أنجولا في مارس
١٩٦١ لم تكن الأمم المتحدة قد اتخذت خطوة ما نحو تغيير الأوضاع
القائمة في المستعمرات البرتغالية ولكن مع نشوب الاضطرابات
في أنجولا طلبت مجموعة من الدول الأمريكية والاسيوية عقد اجتماع
عاجل لمجلس الأمن لمعالجة « الأزمة » القائمة في أنجولا على
أساس أن التطورات الأخيرة هناك تجعل من الضروري العمل في
الحال على منع حدوث مزيد من التدهور في الحقوق والامتيازات
الإنسانية . وقد وافق مجلس الأمن على الطلب برغم احتجاجات
البرتغال واجتمع فيما بين ١٥ ، ١٠ مارس ١٩٦١ .

واتخذت مصر موقفا متشددا ضد الاستعمار البرتغالي منذ
بداية مناقشة القضية للمرة الأولى في مجلس الأمن . وكانت مصر من
بين الدول التي أوضحت أن الحكومة البرتغالية قد قررت تعسفا
ومن جانبها وحدها أن أنجولا هي جزء لا يتجزأ من البرتغال بدون
استشارة الشعب الأنجولي لتحديد ما إذا كان موافقا على هذا
الاندماج . وقال مندوب مصر أيضا : « أن « الاسطورة القضائية »
للبرتغال التي تزعم أن الاقاليم هي مقاطعات يجب ألا تعوق بحث
المجلس للمسألة » .

واشتركت مصر مع كل من سيلان وليبيريا في تقديم مشروع
قرار يدعو البرتغال إلى النظر بصفة عاجلة في اتخاذ إجراءات
والقيام باصلاحيات في أنجولا تستهدف تطبيق القرار ١٥١٤ « ١٥ »
الصادر في ١٤ ديسمبر ١٩٦٠ « وهو قرار اعلان منح
الاستقلال للبندان والشعوب المستعمرة » كما نص مشروع
القرار على تعيين لجنة فرعية لشئون أنجولا لبحث الموقف .
وقد رفض مشروع القرار هذا لعدم حصوله على غالبية الاصوات
اللازمة .

وفي ٣ أبريل ١٩٦١ عادت ٣٦ دولة افريقية آسيوية ومنها
مصر في الجمعية العامة للأمم المتحدة لتقديم مشروع قرار شبيه
بالقرار الذي رفض في مجلس الأمن وتم اقراره في ٢٠ أبريل
١٩٦١ بأغلبية ٧٣ صوتا ومعارضة إسبانيا وجنوب أفريقيا
ولم يحظ هذا القرار بموافقة دول المعسكر الشرقي فحسب .
وانما بموافقة عدد من الدول الأوروبية مثل إيطاليا والولايات المتحدة

وازاء تطور الاضطرابات والاحداث فى انجولا ، عباد مجلس الامن للاتحاد فى يونيو ١٩٦١ وقدمت مصر ، ليبيريا ، سيشلان فى ٦ يونيو ١٩٦١ مشروع قرار الى المجلس يعبر عن الاستفكار العميق لحوادث القتل الواسعة النطاق وغيرها من اجراءات القمع الشديد فى انجولا ، ويذكر ان ذلك الموقف هو سبب للاحتكاك الدولى الان وفى المستقبل ، وتهديد للسلام والامن الدوليين ، ومن بين ما استهدف مشروع القرار اعادة تأكيد قرار الجمعية العامة الصادر فى ٢٠ ابريل ١٩٦١ ومطالبة البرتغال الممل بوجوب ذلك القرار . كما نص على دعوة اللجنة الفرعية لشئون انجولا الى اداء المهمة الموكلة اليها بلا ابطاء ، والى تقديم تقرير الى مجلس الامن والجمعية العامة فى اقرب وقت ممكن . ونص مشروع القرار ايضا على مطالبة السلطات البرتغالية بالانقلاع فورا عن اجراءات القمع وتقديم كل التسهيلات الى اللجنة لتمكينها من اداء عملها .

واقر مجلس الامن مشروع القرار هذا فى السادس من يونيو ١٩٦١ . « بعد الموافقة على تعديلين قدمتهما شيلي » بموافقة تسعة اصوات ضد لا شىء وامتناع صوتين عن التصويت هما فرنسا والمملكة المتحدة . واعرب القرار عن الامل فى العثور على اى حل سلمى لمشكلة انجولا وفقا لميثاق الامم المتحدة . كما نص القرار كذلك على ان الموقف ليس فقط فى انجولا ولكن فى الاقاليم البرتغالية ككل يعكر السلام والامن الدوليين .

وفى ٣٠ يناير ١٩٦٢ وافقت الجمعية العامة للامم المتحدة فى دورتها السادسة عشرة المستغففة على مشروع القرار الذى تقدمت به ٤٥ دولة افريقية وآسيوية ومنها مصر بحق شعب انجولا فى تقرير مصيره واستقلاله وحظى القرار بموافقة ٩٩ صوتا ضد صوتين « جنوب افريقيا واسبانيا » مع امتناع دولة واحدة عن التصويت « فرنسا » واحالت الجمعية العامة بناء على القرار السابق النتائج التى توصلت اليها اللجنة الفرعية الى البرتغال للنظر فيها على وجه السرعة وتطبيقها على نحو فعال كما طلبت الجمعية العامة فى قرارها الى ثلاثة من الاجهزة المساعدة للامم المتحدة ان تفحص مختلف جوانب مسألة الاقاليم التى تتولى البرتغال ادارتها وتقديم تقارير عنها وهى :

١ - اللجنة الخاصة لشئون الاقاليم الخاضعة للادارة البرتغالية
التي كانت مهمتها الرئيسية هي جمع المعلومات المتوفرة عن جميع
الاقاليم لتمكين الجمعية العامة من تقرير مدى امتثال البرتغال
لالتزاماتها طبقا للفصل الحادى عشر من الميثاق .
ب - اللجنة الخاصة لشئون الموقف فيما يتعلق بتطبيق الاعلان
بمنح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة ، التي كانت المهمة
المكلفة بادائها تربطها بعمل الهيئتين الاخرين .

ج - اللجنة الفرعية لشئون انجولا التي شكلها مجلس الامن بناء
على طلب مصر وليبيريا وسيلان لى تقدم تقارير عن الموقف من
حيث تأثيره المحتمل على السلام والامن الدوليين .

وفى الدورة ١٨ للجمعية العامة للامم المتحدة تم بحث المسألة
فى ثمانى جلسات عقدتها فى ٢٩ نوفمبر ، وفى ٥ ، ٦ ، ١٨ ، ٢٠ ،
ديسمبر ١٩٦٢ وبناء على قرار اللجنة الخاصة لشئون الاقاليم
الخاصة بالادارة البرتغالية اتخذت الجمعية العامة فى ١٤ ديسمبر
١٩٦٢ قرارها رقم ١٨٠٧ « ١٧ » ادانت فيه موقف البرتغال وحثها
على اتخاذ خمس خطوات للاعتراف بحق الاقاليم فى تقرير المصير
والاستقلال ووقف جميع اعمال القمع وعلان العفو السياسى
غير المشروط واقامة ظروف تسمح للأحزاب السياسية من أجل
نقل السلطة الى مؤسسات نيابية ونتيجة انتخابات حرة ومنح
الاستقلال على الفور بعد ذلك لجميع الاقاليم . وبالإضافة الى ذلك
طلبت الجمعية العامة الى لجنة تصفية الاستعمار أن تعطى اولوية
تصوى لبحث الموقف فى الاقاليم ، ودعت الى حمل البرتغال على
الوفاء بالتزاماتها ، ودعت الدول الى منع بيع وتسليم الاسلحة
والمهمات العسكرية الى البرتغال ، وطلبت من مجلس الامن أن
يتخذ جميع التدابير المناسبة لتأمين امتثال البرتغال لالتزاماتها
« القرار ١٨٠٧ » .

وفى ١٨ ديسمبر ١٩٦٢ اصدرت الجمعية العامة للامم المتحدة
قرارا آخر رقم ١٨١٩ « ١٧ » بناء على تقرير لجنة تصفية الاستعمار
وتقرير اللجنة الفرعية لشئون الموقف فى انجولا وطلاب القرار باتخاذ
الخطوات الخمس السابق الإشارة اليها التى نص عليها قرار رقم
١٨٠٧ « ١٧ » الصادر فى ١٤ ديسمبر ١٩٦٢ وكانت اللجنة الفرعية
لشئون الموقف فى انجولا قد زارت الاقاليم المجاورة للمستعمرات
البرتغالية . وتوقفت فى القاهرة فى ١١ مايو ١٩٦٢ واجرت محادثات

مع المسئولين في وزارة الخارجية المصرية وإشار رئيس اللجنة إلى أهمية الدور الذي تلعبه القاهرة خاصة في وسائل تصفية الاستعمار والذي من أجله راوا الوقت في القاهرة لاستطلاع رأى المسئولين فيها .

وبدلاً من تنفيذ قرارات الأمم المتحدة لجأت الحكومة البرتغالية إلى إدخال بعض التغييرات والإصلاحات في أقاليمها على ١٩٦٣، ١٩٦٤ طبعاً في استقرار الأوضاع فيها . إلا أن لجنة تصفية الاستعمار انتقدت الإصلاحات واعتبرتها كحد أدنى وإنها لم تحدث أية تغييرات هامة في سلطات أجهزة الحكومة البرتغالية في التشريع للأقاليم . وبناء على طلب ٣٢ دولة أفريقية « من بينها مصر » انعقد مجلس الأمن في ٢٢ يوليو ١٩٦٣ وبحث قضية الاستعمار البرتغالي ككل واتخذ المجلس في ٣١ يوليو ١٩٦٣ قراراً بوافقة ثمانية من أعضائه واعتراض لأشياء مع امتناع ٣ عن التصويت « فرنسا ، بريطانيا ، الولايات المتحدة » وأعلن فيه أن الموقف في الأقاليم « يشكل قلقاً خطيراً على السلام والأمن في أفريقيا » ووجه القرار دعوة عاجلة إلى البرتغال لأن تتخذ الخطوات الخمس المحددة في قرار الجمعية العامة رقم ١٨٠٧ (١٧) الصادر في ١٨ ديسمبر سنة ١٩٦٢ والتي تتضمن الاعتراف بحق سكان الأقاليم في تقرير المصير والاستقلال كما أكد القرار أن سياسة البرتغال القائمة على أن الأقاليم هي جزء لا يتجزأ من البرتغال الرئيسية تخالف الميثاق وقرارات الأمم المتحدة في هذا الشأن . واستنكر رفض البرتغال تطبيق هذه القرارات وطلب إلى السكرتير العام تقديم أية مساعدة وراها ضرورية لضمان تطبيق القرارات السابقة . وطلب القرار أيضاً بأن تمتنع جميع الدول عن تقديم أية مساعدة للبرتغال من شأنها أن تمكنها من مواصلة أعمال القمع التي تقوم بها في الأقاليم . كما طالب القرار أيضاً بأن تتخذ الدول الأعضاء كافة التدابير لمنع بيع وتوريد المعدات الحربية للبرتغال .

وكان هذا القرار هو الأول في حشد من قرارات الأمم المتحدة صدرت لمحاولة عرقلة جهود البرتغال الحربية بواسطة مطالبة الدول بمنع المعونة عنها هذا وإن كان مجلس الأمن لم ينص في قراره هذا على أن اعتبار قضية الاستعمار البرتغالي في أفريقيا « تهديداً » حقيقياً للسلام والأمن في القارة ، بل رأى في تلك الأزمة توتراً يندر بحظر محتفل .

وفي أثناء بحث القضية في اللجنة الرابعة بالجمعية العامة للأمم المتحدة في الدورة ١٨ طالب مندوب مصر بضرورة انعقاد مجلس الأمن فوراً لاتخاذ التدابير المنصوص عليها في الميثاق لمواجهة رفض البرتغال تنفيذ قرارات الجمعية العامة وقرارات مجلس الأمن . كما تضمن بيان مندوب مصر الرد على الرئيس البرتغالي سالازار ازاء تهجه على مصر في خطابه بتاريخ ١٢ اغسطس ١٩٦٣ بشأن مقاطعة مصر للبرتغال .

وفي كلمته أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة في ١٠ أكتوبر ١٩٦٣ أعرب وزير خارجية مصر عن أمله في أن تصحو البرتغال مع الفجر الجديد ليومنا هذا وأن تسترد مستعمراتها الأفريقية استقلالها .

وعلى اثر اخفاق المباحثات التي جرت بين المسؤولين البرتغاليين وممثل الدول الأفريقية في نيويورك بناء على اتصالات وأشرفاً الأمم المتحدة ، أكد مجلس الأمن في ١١ ديسمبر ١٩٦٣ من جديد تفسير حق تقرير المصير كما ورد في إعلان الجمعية العامة عن تصفية الاستعمار كالآتي : « لجميع الشعوب الحق في تقرير مصيرها ولها بمقتضى هذا الحق أن تجدد بحرية مركزها السياسي وتسمى بحرية الى تحقيق نواها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية »

وواصلت هيئات الأمم المتحدة في الاعوام التالية القيام بالاجراءات الرامية الى عزل البرتغال عن طريق حرمانها من المساعدة العسكرية والاقتصادية وكذلك شهدت هذه الفترة توجيه اتهامات عديدة الى البرتغال بانتهاك السيادة الاقليمية للدول الأفريقية . كما سافرت لجنة تصفية الاستعمار الى افريقيا عام ١٩٦٥ واستمعت الى اقوال عدد من مقدمي المرائض من الاقاليم البرتغالية .

وبناء على رغبة ٣٢ دولة افريقية « من بينها مصر » اجتمع مجلس الأمن في نوفمبر ١٩٦٥ للنظر من جديد في الموقف في الاقاليم البرتغالية وقرر المجلس في ٢٣ نوفمبر قراراً أكد لأول مرة ان الموقف الناجم عن سياسات البرتغال « سواء فيما يتعلق بالاهالي الافريقيين في مستعمراتها وبالدول المجاورة يسبب تعكيراً خطيراً للسلام والأمن الدوليين » وفي الشهر التالي « ٢١ ديسمبر ١٩٦٥ » اقرت الجمعية العامة قراراً اعادت فيه تسجيل عدد من النصوص التي تضمنتها قرارات سابقة ، فضلاً عن مطالبة جميع الدول بمنع رعاياها من القيام بنشاطات اقتصادية تعرقل تحقيق الحرية والاستقلال

فى الاتاليم كما حثت الجمعية العامة الدول الاعضاء على قطع العلاقات الدبلوماسية والفنصلية مع البرتغال واغلاق موانئها فى وجه السفن البرتغالية . ومنع سفنها من دخول موانئ البرتغال او اتلاعها وحرمان تسهيلات الهبوط والعبور للطائرات البرتغالية وفرض المقاطعة التجارية الكاملة على البرتغال .

وفى عام ١٩٦٦ اشدت قلق الجمعية العامة للامم المتحدة من جراء ما تلقته من تقارير عن نمو التعاون بين البرتغال وجنوب افريقيا وروديسيا . ودعت الدول الى الاحجام عن تقديم اية مساعدة الى هذا التحالف .

وفى اغسطس ١٩٦٦ بلغت مصر السكرتير العام للامم المتحدة انها تعترف بحق شعوب مستعمرات البرتغال فى الحرية والاستقلال ويشعرية نضال هذه الشعوب فى سبيل حريتها وانها مستعدة لتاييد جميع الاجراءات التى تستهدف القضاء التام على الاستعمار بجميع اشكاله ومظاهره ، وانها قطعت علاقاتها الدبلوماسية والتجارية ولم تقدم الى البرتغال اية اسلحة ومعدات حربية لاستخدامها ضد المناضلين عن حريتهم فى مستعمرات البرتغال .

وفى العام التالى « ١٩٦٧ » اتخذت الجمعية العامة عدة قرارات بشأن نشاطات المصالح الاجنبية الاقتصادية وغيرها التى تعرقل تصفية الاستعمار واوصت بان تتخذ الوكالات المتخصصة والمؤسسات الدولية تدابير عاجلة وفعالة لمساعدة الشعوب التى تكافح من اجل تحريرها ومنها شعوب الاتاليم البرتغالية .

وكانت مصر قد لعبت دورا بارزا فى مؤتمرات الوكالات المتخصصة بشأن ادانة الاستعمار البرتغالى وعزله دوليا .

الدبلوماسية المصرية وقضية الاستعمار البرتغالى فى منظمة الوحدة الافريقية

رغم انه لم ينص بالذات على المستعمرات البرتغالية فى اعمال مؤتمر الدول الافريقية الاسيوية فى باندوج فى ابريل ١٩٥٥ الا انه لاشك ينطبق عليها ما اورده المؤتمر فى قراراته عن حقوق الانسان وتقرير المصير ومشاكل الشعوب غير المستقلة والشرور الناجمة عن اخضاع الشعوب للسيطرة الاجنبية والاستغلال .

وبينما نجد اغفالا لتفضية المستعمرات البرتغالية من مؤتمرات الحكومات الأمريكية المستقلة فيما بين ١٩٥٨ - ١٩٦١ نلاحظ ان مؤتمرات الشعوب الافريقية قد اولت هذه القضية اهتماما ملحوظا ففي مؤتمر جميع شعوب افريقيا في اكر « ٥ - ١٣ ديسمبر ١٩٥٨ » لورد القرار الاول بشأن الامبريالية والاستعمار اشارات واضحة الى الاقاليم التي يحكم فيها الوطنيون الافريقيون باجانب اقابوا نهائيا في افريقيا ومنها انجولا وموزمبيق وفي المؤتمر الثاني لجميع شعوب افريقيا « تونس ٢٥ - ٣٠ يناير ١٩٦٠ » صدر للمرة الاولى قرار مستقل بشأن المستعمرات البرتغالية وندد بالقمع المنظم الذي يكتهم انفس الحركات الوطنية وطلاب بالاستقلال واطلاق سراح المسجونين السياسيين في انجولا وموزمبيق وغينيا البرتغالية وساو تومي وكيب فيرد ، وفي المؤتمر الثالث بالقاهرة « ٢٣ - ٣١ مارس ١٩٦١ » صدرت اقوى قرارات آنذاك بشأن المستعمرات البرتغالية حيث خص المؤتمر كلا من انجولا وموزمبيق وغينيا البرتغالية وجزر كيب فيرد بقرار مستقل .

وكان قيام منظمة الوحدة الافريقية عام ١٩٦٣ بداية مرحلة جديدة للعمل الافريقي المشترك في مواجهة قضايا الاستثمار والعنصرية في افريقيا ، وقد قرر مؤتمر اديس ابابا في مايو ١٩٦٣ قطع العلاقات الدبلوماسية والقتصلية بين جميع الدول الافريقية وحكومة البرتغال طالما تصر على موقفها « الحلي » من تصفية الاستثمار . وادخل المؤتمر الى قضية المستعمرات البرتغالية فكرة العقوبات الاقتصادية ضد البرتغال بمطالبة بمقاطعة فعالة للتجارة الخارجية للبرتغال عن طريق :

- ١ - منع استيراد البضائع من هذا البلد .
- ب - اغلاق الموانئ والمطارات الافريقية في وجه سفنها وطائراتها
- ج - منع طائرات هذا البلد من التحليق فوق اراضي جميع الدول الافريقية .

وعلق وزير خارجية البرتغال في السادس من يونيو ١٩٦٣ على قرارات المؤتمر بانها لا تؤدي البرتغال لا في تجارتها لانها تافهة مع الدول الافريقية ، ولا في مواصلاتها لامكانها الاستغناء عن المطارات والموانئ الافريقية التي تستعملها .

وعلى اثر انعقاد مؤتمر اديس ابابا اخذت الدول الافريقية تبحث

فى تطبيق قرارات المؤتمر ومنها اثاره قضية الاستعمار البرتغالى
فى مجلس الامن « ١ » وقطع العلاقات الدبلوماسية والاقتصادية مع
الحكومة البرتغالية .

ولم يكن لمعظم الدول الافريقية آنذاك تفهيم دبلوماسى مع البرتغال
وكانت السنغال قد قطعت علاقاتها السياسية مع حكومة لشبونة
فى يوليو ١٩٦١ لقيام البرتغال بكثير من التفرشات العسكرية على
الحدود السنغالية مع غينيا بيساو . وبقيت القنصلية البرتغالية
بالعاصمة داكار . وقامت كل من الجزائر والحكومة الوطنية فى كينيا
باغلاق القنصلية البرتغالية فى كل من الجزائر ونيروى فى اوائل
يونيو ١٩٦٢ . وقامت مصر بقطع علاقاتها السياسية مع البرتغال فى
٢٩ يونيو ١٩٦٢ ثم قامت اثيوبيا بقطع علاقاتها مع حكومة لشبونة
بعد تبادل الرسائل بين الامبراطور هيلسلاسى والرئيس سالازار .
بينما اتخذت الكونغو ليوبولد فيل « زائير حاليا » موقفا اخر هو
الاعتراف بحكومة انجولا فى المنفى كوسيلة للضغط نظرا لارتباط
المصالح الاقتصادية مع البرتغال وكان رد الحكومة البرتغالية سحب
القائم بالاعمال البرتغالى لدى ليوبولد فيل .

وفى اجتماع المجلس الوزارى لمنظمة الوحدة الافريقية فى دورته
الاولى بداكار « اغسطس ١٩٦٢ » قرر المجلس الاعتراف بحكومة
انجولا فى المنفى برئاسة هولدن ودعا القرار الدول الافريقية الى
الاعتراف بهذه الحكومة وقد اعترف عدد كبير من الدول الاعضاء بهذه
الحكومة ومنها مصر .

وفى الدورة الاولى لمؤتمر رؤساء دول وحكومات الدول الافريقية
بالقاهرة « يوليو ١٩٦٤ » استحوذت قضية المستعمرات البرتغالية
على اهتمامات المؤتمر . واثار الرئيس عبد الناصر فى كلمته امام
المؤتمر الى جوانب من قضية المستعمرات البرتغالية ففى خطابه

« ١ » وفى هذا الصدد تقدم مندوبو ٣٢ دولة افريقية (ومنها مصر) فى
الامم المتحدة بطلب الى مجلس الامن للنظر فى هذه القضية وعينت منظمة
الوحدة الافريقية اربعة وزراء خارجية (هم وزراء كل من مدغشقر وتونس
وليبيريا وسيراليون) للتحدث نيابة عن دول الافريقية امام المجلس الذى
انعقد فى ٢٢ يوليو ١٩٦٢ وعقد عشر جلسات لهذا الغرض وكانت تلك اول
مرة تبحث فيها شئون الاقاليم البرتغالية ككل فى المجلس .

بالجلسة الانتحاحية وجه التحية الى بعض قادة التحرير الذين يحضرون المؤتمر وخص بالذكر منهم « روبرت هولدن » قائلا : « ثم نعد ايدينا هنا الى روبرت هولدن رئيس حكومة انجولا الذي يجلس معنا هنا هو الآخر لأول مرة بعد ان اعترفت معظم دول المنظمة الافريقية بحكومته قيادة شرعية لنضال الشعب الانجولى الباسل ضد آخر معقل السيطرة الاستعمارية السافرة على ارض القارة »
واثير في هذه الدورة ايضا موضوع تعدد الحركات التحررية في انجولا وقرر المؤتمر تشكيل لجنة ثلاثية من غانا والكونغو برازافيل ومصر لمحاولة توحيد جهود حركة MPLA وحكومة انجولا في المنفى « ٢ » GRAE هذا وقد ادان المؤتمر في قراراته البرتغال لومضها باصرار الاعتراف بحق الشعوب التي تحت حكمها في تقرير مصيرها وفي الاستقلال وادانتها في عدم خضوعها لقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ولقرارات مجلس الأمن . واعد المؤتمر تذكير الدول الافريقية بضرورة العمل على تنفيذ القرار الصادر في اديس ابابا الخاص بمقاطعة البرتغال .

وتبثل رد فعل البرتغال في تصريح وزير خارجيتها البروتوجورا حيث قال ان مؤتمر الوحدة الافريقية الذي عقد بالقاهرة مسئول عن تنظيم الثورة التي اشتدت في مستعمرات البرتغال . وقال « يبدو لنا انه يجب اثارة ضجة عالمية ضد اولئك الذين يدافعون عن هذه الثورات وينفي منهم من دخول المنظمات الدولية » .

وفي الدورة الرابعة العادية للمجلس الوزاري للمنظمة في فيروبي « فبراير ١٩٦٥ » دعا المجلس الدول الاعضاء الى ان تطبق بدقة احكام القرارات السابقة التي اتخفت في موضوع الاستعمار البرتغالي . وظلت مؤتمرات منظمة الوحدة الافريقية على مستوى القمة وعلى المستوى الوزاري تذكر الدول الافريقية بضرورة المقاطعة السياسية والاقتصادية للبرتغال وكلفت مصر استجابة لقرار المقاطعة السياسية كما ذكرنا في ٢٩ يونيو ١٩٦٣ واعلنت مبدأ المقاطعة الاقتصادية في ١٠ سبتمبر ١٩٦٣ على النحو المفصل الوارد في الفصل القادم . وكلفت بعض الدول الافريقية قد اعلنت صراحة عدم استطاعتها تنفيذ قرار المقاطعة مع البرتغال مثل مالاوي

(٢) راجع موقف مصر في هذه اللجنة في الفصل الثالث في هذا الباب .

الفصل الثالث

مصر ومقاطعة البرتغال ومناصرة حركات التحرير في انجولا وموزمبيق وغينيا بيساو

موقف مصر من مقاطعة البرتغال

ظلت مصر منذ انعقاد مؤتمر باندونج في أبريل ١٩٥٥ تكتفي بموقف
إدانة واستنكار الاستعمار البرتغالي في أفريقيا حتى صدور قرار
مؤتمر القمة الأفريقي باديس أبابا بشأن مقاطعة البرتغال في ٢٥
مايو ١٩٦٣ . وأولت أجهزة السياسة الخارجية المصرية أهمية لهذا
القرار ، خاصة بعد أن بادرت حكومة الجزائر بإغلاق القنصلية
البرتغالية في الجزائر في ١٧ يونيو ١٩٦٣ . واعدت إدارة غرب
أوروبا بوزارة الخارجية المصرية تقريراً في ٢٣ يونيو ١٩٦٣ عن واقع
العلاقات المصرية البرتغالية ، حيث فيه قطع العلاقات « خاصة
وأنه ليس ثمة مصالح جوهرية للجمهورية العربية المتحدة في
البرتغال ، بل أن مصالحنا لديها محدودة ولن تتأثر بقطع العلاقات »

وفي ٢٩ يونيو ١٩٦٣ كانت القاهرة قد حشمت قرارها وتم إبلاغ
قرار قطع العلاقات الدبلوماسية والقنصلية مع البرتغال إلى
سفيرها بالقاهرة ، عندما استقدمى إلى وزارة الخارجية المصرية ،
ظهر اليوم نفسه . ثم أذاعت الوزارة بياناً بهذا الصدد ، أوضحت
فيه الأسباب التي دعت لاتخاذ قرار قطع العلاقات مع البرتغال وهي :

- أ - استمرار حكومة البرتغال في سياستها الاستعمارية وعدم
استجابتها لقرارات الأمم المتحدة الخاصة بتصنيف الاستعمار .
- ب - وقف عمليات القمع والأرهاب ضد الشعوب الأفريقية
الخاضعة للاستعمار البرتغالي .

ج - تنفيذ لقرارات مؤتمر القمة الإفريقي في اجتماعه بادييس
أبانيا بتاريخ ٢٥ مايو ١٩٦٣ ، وقرارات الأمم المتحدة ، مؤتمر بلخيرات
مؤتمر اكرا ، مؤتمر اديس أبابا .

واشادت الصحف المصرية بقرار قطع العلاقات الدبلوماسية
والقنصلية مع البرتغال ، باعتباره خطوة في الاتجاه السليم .
وطالبت جريدة الاهرام في ٦ يوليو ١٩٦٣ بضرورة تطبيق مبدأ الحصار
الاقتصادي حول البرتغال .

كما رحبت الدوائر الدبلوماسية الإفريقية بالقاهرة بصور القرار
واعتبرت أن هذا القرار يشكل دعما للوحدة الإفريقية التي نادى
بها ميشال اديس أبابا . ويشجع باقي الدول الإفريقية التي لها علاقات
مع البرتغال لاتخاذ خطوات مماثلة .

وقد سبق الإشارة في الفصل السابق الى رد فعل السدول
الإفريقية بشأن مبادرة مصر لقطع علاقاتها الدبلوماسية مع البرتغال
أما رد فعل الحكومة البرتغالية فقد جاء في حديث البرتو توجويرا
وزير خارجية البرتغال في المؤتمر الصحفي الذي عقده في ١١
يوليو ١٩٦٣ وتناول فيه بالخصوص موقف الدول الإفريقية من
البرتغال وبشأن العلاقات مع مصر قال الوزير البرتغالي :

« لقد كانت لنا مع القاهرة دائما علاقات ودية . . وليس سرا
أن دستور ج.ع.م مأخوذ من دستور البرتغال . . وعلى هذا لمست
أرى واجبا منطقيا لما توجهه القاهرة الآن من نقد الى النظام السياسي
في البرتغال وهو نفس النظام الذي نقلت صورته الى ج.ع.م
وعيوب نظامنا السياسي التي بدت حاليا للقاهرة ليست ذاتية »
فالحقيقة أن ج.ع.م لم تكف عن مطالبتنا بعدم الاعتراف بدولة
إسرائيل مقابل السكوت عن نقد سياستنا واتجاهاتنا . . ولكننا مع
ذلك لا يمكن أن لا نأسف لهذا العمل الذي قلم به الرئيس عبد الناصر
الذي كان تكسب منه أي من الدولتين ولكنسه سيسر أولئك الذين
لا يحملون المودة للبرتغال ومصر معا » يقصد هنا إسرائيل « وبشأن
مرور السفن البرتغالية في قناة السويس ، أكد الوزير البرتغالي « أن
السفن البرتغالية قد مرت فعلا بحرية تامة كالمعتاد في القناة مسن
جهتها بعد قرار قطع العلاقات وأن أحدا لم يتعرض لها » .

ويمكن تسجيل ثلاث ملاحظات حول ما أثاره الوزير البرتغالي فيها
يلي :

١ - وقع الوزير البرتغالي في مغالطة دستورية عندما أراد أن

يشبه النظام السياسى المصرى بالنظام السياسى البرتغالى لجرد ان خبراء مصر قد استعانوا بالدستور البرتغالى الصادر عام ١٩٥١ عند صياغة دستور مصر الصادر عام ١٩٥٦ فقد تقتضيه الصياغات واسماء التنظيمات السياسية شكلا وتختلف اختلافا جديرا فى المضمون والاهداف .

٢ - حاول الوزير البرتغالى تشويه موقف مصر بشئان تصفية الاستعمار البرتغالى بوضع مصر فى موقف الزائدة على القضايا الافريقية مقابل مكسب ضئيل ومحدود الفعالية هو « عدم اعتراف البرتغال بدولة اسرائيل » والرد على هذا تبتل فى دعم مصر لحركات التحرير فى المستعمرات البرتغالية « انجولا وموزمبيق وغينيا بيساو » منذ اواخر الخمسينات .

٣ - وبشان مرور السفن البرتغالية فى قناة السويس فان مصر كانت تلتزم بالاتفاقات الدولية فى هذا الصدد ولم يصدر حتى تاريخ المؤتمر الصحفى للوزير البرتغالى قرار الحكومة المصرية بقطع العلاقات الاقتصادية مع البرتغال وهو القرار الذى صدر فى ١٠ سبتمبر ١٩٦٣ .

قطع العلاقات الاقتصادية مع البرتغال :

كان قرار مؤتمر القمة الافريقى الذى استندت اليه مصر فى قطع العلاقات الدبلوماسية والقنصلية قد نص على المقاطعة الفعلية للتجارة مع البرتغال واغلاق الموانئ والمطارات فى وجه بواخرها وطائراتها . ولم تذكر وزارة الخارجية المصرية صراحة فى اعلان قطع علاقاتها مع البرتغال فى ٢٩ يونيو ١٩٦٣ اية اشارة الى المقاطعة الاقتصادية او اغلاق الموانئ والمطارات المصرية وكان من الواضح ان المقاطعة الاقتصادية تتطلب عدة اجراءات واتصالات مع الوزارات والمصالح المعنية بهذا الامر .

وبادرت وزارة الخارجية بعد قطع العلاقات الدبلوماسية بتبادل عدة مراسلات مع وزارة الاقتصاد والمؤسسات العامة للنقل البحرى ومصلحة الطيران المدنى لتوضيح مدى تطبيق قرار مؤتمر اديس ابابا بشأن قطع العلاقات الاقتصادية مع البرتغال .

وجاء رد المؤسسة العامة للنقل البحرى يقترح عدم المقاطعة

البحرية والتصريح لسفن الاسطول المصرى بالاستمرار فى التعامل مع ميناء لشبونة وبنت المؤسسة اقتراحها على مايلى ٤
١ - ميناء لشبونة فى البرتغال يعتبر من أهم الموانئ التى تتر به سفن الاسطول المصرى على الطرق الملاحية الرئيسية الثلاثة التى تسيرها الشركة العربية للملاحة وهى خط كندا - خط شمال اوروبا - خط انجلترا .

٢ - بلغت حصيلة النوالين المحصلة عن البضائع المنقولة من وإلى هذا الميناء خلال عام ١٩٦٢ مبلغ ٧٠٥٦٧ جنيهها منها ٦٣١٧٤ جنيهها بالفضلات الصعبة كحصيلة لعمليات نقل إلى هذا الميناء أو منه من موانئ اجنبية أخرى أو إليها . أما المبلغ الباقى وقدره ٧٣٨٤ جنيهها فهو عبارة عن حصيلة عمليات النقل من وإلى موانئ ج.ع.م.

٣ - الشركة العربية للملاحة تعمل جاهدة على زيادة حجم التعامل مع ميناء لشبونة كاهم مورد للعمليات الصعبة التى يعتمد الاسطول العربى عليها كل الاعتماد فى تغطية مصروفاته الضرورية بالموانئ الاجنبية .

٤ - ان سفن الاسطول المصرى استمرت على التعامل مع موانئ انجلترا وفرنسا وتركيا خلال فترات قطع العلاقات السياسية مع هذه الدول لنفس الاسباب .

أما مصلحة الطيران المدنى فقد تأكدت أن الطائرات التابعة لحكومة البرتغال ليس لها أى نشاط يذكر فى ج.ع.م. بمعنى أنه ليس ثمة خطوط برتغالية منتظمة بين القاهرة ولشبونة .
وقد احيلت مذكرة كل من المؤسسة العامة للنقل البحرى ومصلحة الطيران المدنى إلى رئيس المجلس التنفيذى وكان تقدير الموقف من جانب وزارة الخارجية يذهب إلى ضرورة قطع العلاقات الاقتصادية وبموافقة رئيس المجلس التنفيذى على هذا الاقتراح رغمت إدارة الشؤون الاقتصادية بوزارة الخارجية كتابها رقم ٤٦٨٤ المؤرخ فى ٢٧ اغسطس ١٩٦٣ إلى وزارة الاقتصاد لاستصدار قرار بقطع العلاقات الاقتصادية بين مصر والبرتغال واتخاذ الاجراءات المترتبة على ذلك .

وفى ١٠ سبتمبر ١٩٦٣ صدر قرار وزير الاقتصاد رقم ٦٩٠ لسنة ١٩٦٣ بشأن قطع العلاقات الاقتصادية بين ج.ع.م. والبرتغال

ونص في مادته الثانية على ان تقوم الجهات المختصة والمعنية بتنفيذ هذا القرار على ان يبدأ ذلك فوراً .

وهكذا حسم هذا القرار بعد تردد بعض الجهات المختصة ومنها المؤسسة المصرية العامة للنقل البحري في تنفيذ المقاطعة وقد اسرعت هذه المؤسسة باصدار تعليماتها الى الشركات العاملة بها بمراعاة مقاطعة سفن الاسطول المصري لموانئ البرتغال . كما قامت مصلحة الطيران المدني باصدار « اعلان طيارين » بتاريخ ٧ سبتمبر ١٩٦٢ وزرع على جميع مطارات الدول الاجنبية يتضمن منع الطائرات التابعة للبرتغال والطائرات المسجلة منها عن عبور اراضي الجمهورية العربية المتحدة او الهبوط فيها »

ورغم اعلان المقاطعة السياسية والاقتصادية للبرتغال فقد اظهرت الاحصاءات الرسمية استمرار العلاقات التجارية بين البلدين وان كانت بنسب ضعيفة وعلى سبيل المثال فقد اورد الجهاز المركزي للتعينة العامة والاحصاء في احدى نشراته الصادرة في اكتوبر ١٩٦٧: ان مصر استوردت صناديق واوعية من خشب وصناديق ثوبلصة لصب المعادن بما قيمته ٢١٣ الف جنيه وصدرت الى البرتغال عظاماً خاماً بما قيمته ١٥٥ الف جنيه مصري وذلك فيما بين يوليو ١٩٦٦ . في يونيو ١٩٦٧ . كما استوردت مصر في نفس الفترة ذرة من موزمبيق بما قيمته ٣٠٤ الاف جنيه وصدرت مصر اليها مطبوعات للدعاية بأقل من ٥٠٠ جنيه مصري .

مصر ودعم حركات التحرير في انجولا ، موزمبيق ، غينيا بيساو

من العرض التحليلي - موضوع الفصل السابق - لوقف مصر من الاستعمار البرتغالي في افريقيا يتضح الرقض المصري للوجود البرتغالي في انجولا وموزمبيق وغينيا بيساو وادانة السلوك الاستعماري في هذه المستعمرات ، والاسهام في الجهود الدولية والافريقية التي تستهدف الضغط الادبي والسياسي والاقتصادي على الحكومة البرتغالية لتصفية مستعمراتها في عصر تماطلت فيه روح التحرر والوعي لدى كل الشعوب .

وفضلا عن موقف اداة ومقاطعة الاستعمار البرتغالى ، وتاكيدا
لايمان مصر بحق تقرير مصير شعوب انجولا وموزمبيق وغينيا بيساو ،
بادرت مصر بالاعتراف بحركات التحرير والمقاومة الافريقية فى هذه
الاقليم ، واسهمت مصر فى دعمها ماديا وعسكريا ومعنويا . ويمكن
ان نتناول هذا الموضوع كما يلى :

أولا : الاعتراف بحركات التحرير وشرعية كفاحها وتمثيلها لشعوبها

ان مبادرة مصر منذ الخمسينات باقامة علاقات مباشرة مع حركات
التحرير فى انجولا وموزمبيق وغينيا بيساو كان يعنى الاعتراف بها
وبشرعية كفاحها وتمثيلها لشعوبها،نى وقتلم تحظ فيه هذه الحركات
باعتراف المجتمع الدولى أو الامم المتحدة ومن مظاهر هذا الاعتراف تمثيل
حركات التحرير بمكاتب سياسة بالقاهرة واستقبال زعمائها بين حين
واخر للتشاور وتبادل وجهات النظر .

١ - تمثيل حركات تحرير انجولا وموزمبيق وغينيا بيساو بالقاهرة

اشرنا عند الحديث عن الرابطة الافريقية بالباب التمهيدى الى
تمثيل حركات تحرير انجولا وموزمبيق وغينيا بيساو فى هذه
الرابطة (١)

ويعود تمثيل حركات التحرير فى كل من موزمبيق وانجولا وغينيا
بيساو الى عام ١٩٦١ وحتى اواخر هذا العام كانت الرئاسة
المسؤولة عن الامن تراسى عند موافقتها على انشاء أى مكتب سياسى
افريقى ان يكون المشرفون عليه يمثلون حركة تحرير او حزب
تحرير له نشاط فعلى ، على الا يسل الاقليم اكثر من مكتب واحد .
ولكن لاسباب غير محدودة كما يقول احد المسئولين المصريين -
ظهر بعد ذلك اتجاه للسماح بوجود اكثر من حزب يقوم بالدعوة
لتحرير اقليم واحد .

وفى اواسط الستينات كان يمثل حركات تحرر انجولا وموزمبيق
وغينيا بيساو خمس مكاتب سياسية منها مكتبان لموزمبيق داخل
الرابطة الافريقية لانجولا وغينيا بيساو وخارج الرابطة على النحو
التالى :

(١) راجع الفصل الخامس بالاجهزة الرئاسية والتقنية والمشفعية .

١ - مكتب الاتحاد الديمقراطي الوطني لموزمبيق «يودينامو» •

ويعود تشكيل هذا المكتب الى ابريل عام ١٩٦٢ عندما زار مابوندا السكرتير المساعد للحزب القاهرة وتحدث في لقاء صحفي عن الاوضاع في وطنه والحركة الوطنية الناشئة وقال : « ان ثورتنا تتجه الى التعاون مع كل القوى الشعبية في العالم خاصة في الجمهورية العربية المتحدة وغينيا وتنجانيقا وغيرها من الشعوب الافريقية كما زار القاهرة في اغسطس ١٩٦٢ كل من هلوبولو جوامبي رئيس الحزب ، كالفينو ماهلابيني سكرتير الحزب وعقد الزعيمان الافريقيان مؤتمرا صحفيا بمقر الرابطة الافريقية بالقاهرة ورأس المكتب في اواسط الستينات ب. سيتولي

٢ - مكتب جبهة تحرير موزمبيق «فريليمو» : «٢»

وتشكل هذا المكتب بالرابطة الافريقية عام ١٩٦٣ بعد حضور دكتور ادواردو موندلاني رئيس فريليمو للقاهرة في ابريل من نفس العام ورأس المكتب اوريا سيماتجو ثم محمد خان •

٣ - مكتب الحكومة الثورية لانجولا في المنفى «٣»

تم افتتاح هذا المكتب بعد اعتراف مصر بحكومة انجولا في المنفى تحت رئاسة روبرت هولدن في ١٢ اكتوبر ١٩٦٣ التزاما بقرار بظلمة الوحدة الافريقية في هذا الشأن •

٤ - مكتب الحركة الشعبية لتحرير انجولا :

رغم اعتراف مصر بحكومة انجولا في المنفى ٤ فقد رأت مصر استمرار سياستها في الاعتراف بالحركة الشعبية لتحرير انجولا ٤ خاصة بعدما اثير حول تعاون هولدن مع اسرائيل بقبوله عدة مشنق اسرائيلية واتجاهه نحو الولايات المتحدة وعندما حضر هولدن للقاهرة في يونيو ١٩٦٤ صرح بان هذه المنح اعطيت عن طريق الامم المتحدة وليس عن طريق اسرائيل مباشرة . وفي اوائل مارس ١٩٦٥ افتتحت الحركة الشعبية لتحرير انجولا مكتبا جديدا بالقاهرة بعد ان اعترفت لجنة التنسيق لتحرير انجولا بهذه الحركة •

(٢) راجع تعريفا لهذه الحركة في الفصل الاول من هذا الباب •

(٣) راجع تعريفا لهذه الحركة في الفصل الاول من هذا الباب •

(٤) راجع تعريفا لهذه حركة في الفصل الاول من هذا الباب •

• - مكتب حزب الاستقلال لغينيا بيساو والرأس الأخضر « بياجك »

يرجع افتتاح هذا المكتب الى عام ١٩٦١ ورأسه فيكتور ماريا ،
وفى اطار العمل بالمكتب السياسية لحركات تحرير انجولا
وموزمبيق وغينيا بيساو بالقاهرة نشط ممثلو هذه الحركات فى
التحرك السياسى والاعلامى بالمشاركة فى المؤتمرات والندوات التى
عقدت بالقاهرة وعقد المؤتمرات الصحفية والاتصال بالتنظيمات
السياسية والاجهزة الاعلامية المصرية .

وعلى سبيل المثال تفكر احتفال الرابطة الافريقية بذكرى اندلاع
الثورة فى انجولا فى ١٥ مارس من كل عام وحضور ممثلى حركات
التحرير لاحتفالات مصر بيوم افريقيا فى ٢٥ مايو من كل عام
وفى ندوة « افريقيا - ثورة التحرر الوطنى والاشتراكية » المعقودة
بالقاهرة فيما بين ١٤ ، ٢٩ اكتوبر ١٩٦٦ . اسهم ممثلو حركات
التحرير فى الندوة وتحدث باولو جورج عن انجولا وناسكو كابرال
عن غينيا بيساو ، ومحمد خان عن موزمبيق فى الجلسة الافتتاحية
وقال الاخير : « اننا سنسقطيع ان نشرب كثيرا من حياة التجارب
التي اكتسبتها تلك البلاد التي حررت نفسها من قبضات الاستعمار
والرأسمالية وستكسب الخبرة من الذين كرسوا جهودا فى البلاد
التي مثل ج . م . ع . فى التقدم والتنمية » وتولى باولو جورج مندوب
الحركة الشعبية لتحرير انجولا رئاسة الجلسة الثالثة « المسائية »
للندوة فى ٢٥ اكتوبر ١٩٦٦ ، كما تولى فاسكو كابرال مندوب غينيا
بيساو رئاسة الجلسة الخامسة « المسائية » فى ٢٦ اكتوبر ١٩٦٦
والتي بحثا عن المصالح الرأسمالية فى غينيا بيساو وجزر الرأس
الأخضر فى جلسة ٢٨ اكتوبر ١٩٦٦

ب - استقبال زعماء حركات انجولا وموزمبيق وغينيا بيساو
بالقاهرة :

لم يكن تردد زعماء حركات التحرير الافريقية على القاهرة بين
حين وآخر مجرد ظاهرة عابرة ، يؤكد هذا طبيعة الزيارة التي كانت

(٥) راجع تعريفا لهذه الحركة فى الفصل الاول من هذا الباب .

تستغرق إياما والمحاادثات التي تجرى بين هؤلاء الزعماء والمسؤولين بالقاهرة للتشاور وتبادل الرأي حول قضايا التحرير او لطلب مساعدات مادية وعسكرية .

« ١ » فكتور أجستينونيتو : زعيم الحركة الشعبية لتحرير أنجولا . استقبلته القاهرة في سبتمبر ١٩٦٥ لحضور اجتماع اللجنة الثلاثية الافريقية « مصر ، غانا ، الكونجو برازافيل » بشأن توحيد حركة تحرير أنجولا ، وجاء القاهرة في يونيو ١٩٦٦ وقابل أثناء الزيارة الرئيس عبد الناصر وعبر نيتو عن هذه المقابلة بقوله : « وجدت لديه » اي لدى عبد الناصر « تأييدا كاملا وفهما واعيا عميقا لقضيتنا ، لهذا لم اتردد في ان اشرح للرئيس ناصر ليس فقط قضية الوحدة الافريقية وطبيعة نضالنا بل عرضت على سيادته الخلفيات بين صفوفنا نحن الافريقيين والانجوليين ... » . كما حضر نيتو الجلسة الاخيرة في اجتماعات مؤتمر القمة الافريقي المحدود بالقاهرة في ابريل ١٩٦٧ وصرح في حديث صحفي « ان المساعدات الفعلية التي تقدمها القاهرة مقصورة على حزينسا » .

« ٢ » املكار كابرال : زعيم حزب الاستقلال الافريقي لفيينيا بيساو وجزر الرأس الاخضر زار القاهرة في يوليو ١٩٦٤ لحضور اجتماعات مؤتمر القمة الافريقي والتي خطبا في المؤتمر نيابة عن حركات التحرير في افريقيا اعرب فيه عن شكره للرئيس عبد الناصر وشعب الجمهورية العربية المتحدة « على الحفاوة والكرم اللباض الذي يغفرون به المناضلين من اجل الحرية . وصرح كابرال في حديث صحفي « ان شخصية عبد الناصر قد تحولت اليوم من مجرد شخصية فردية الى رمز ، فنحن نرى فيه رمزا للنضال والتحرر ، وتلتف كل القوى الوطنية والديمقراطية حوله لمواصلة النضال نحو تحرير افريقيا وتصفية قلاع الاستعمار من اراضيها واعادة بناء افريقيا من جديد » . وفي زيارته للقاهرة في اكتوبر ١٩٦٥ اعلن انه باسم ٤ ملايين مناضل في فيينيا بيساو اقدر واحيي الدور العظيم الذي تقوم به الجمهورية العربية المتحدة والرئيس عبد الناصر شخصيا من اجل حرية شعوب افريقيا وتقدمها والقضاء على الاستعمار بكافة المساعدات المادية والادبية التي تقدمها ج.ع.م. للكانحين من اجل حريتهم .

«٢» د. إدوارد موندلاني : زعيم جبهة تحرير موزمبيق «فريليمو» استقبلته القاهرة في أبريل ١٩٦٣ تبيل اندلاع الثورة المسلحة في موزمبيق وإجري المحادثات حول دعم مصر العسكري للثورة ثم حضر إلى القاهرة في سبتمبر ١٩٦٥ : ثم في يوليو ١٩٦٦ لتبادل وجهات النظر حول الموقف في أفريقيا ولحضور احتفالات ثورة ٢٣ يوليو : بناء على دعوة مصر . وقد تقدم موندلاني بطلب إلى مصر بزيادة المعونة التي تقدمها لجبهة تحرير موزمبيق .

ثانيا : الدعم المادي والتسلح والتدريب والمخبة الإعلامية

فضلا عن الاعتراف بمشروعية كفاح حركات تحرير أنجولا وموزمبيق وغينيا بيساو وتمثيل هذه الحركات بمكاتب سياسية في القاهرة . واستقبال زعمائها بين حين وآخر فقد اعتبرت مصر أعضاء هذه المكاتب لاجئين سياسيين ومنحت كل عضو معونة شهرية .

والحقيقة أن عدة جهات كانت تقوم بتمويل هذه المكاتب وعلى سبيل المثال فإن السكرتارية الدائمة لمنظمة تضامن الشعوب الأفريقية والآسيوية كانت تدفع نفقات مكتب الجبهة الشعبية لتحرير أنجولا . كما قام مكتب الشئون الأفريقية برئاسة الجمهورية بدفع نفقات مكتب حكومة أنجولا في المنفى وكذا مكتب جبهة الاستقلال لتحرير غينيا بيساو .

وشاركت مصر في تقديم المنسح التعليمية لطلاب المستعمرات البرتغالية سواء بالطريق المباشر أو في إطار برنامج التدريب الخاص بالأقاليم الواقعة تحت الإدارة البرتغالية وقد تشكل هذا البرنامج وفقا لقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم ٨٠٨ « ١٧ » الصادر في ١٤ ديسمبر ١٩٦٢ . وفي التقرير الذي أعده السكرتير العام للمنظمة الدولية وقدمه إلى الجمعية العامة في دورتها « ٢١ » بشأن هذا البرنامج في ١٢ أكتوبر ١٩٦٦ أشار إلى أن ٣١ دولة من بينها مصر قدمت حتى ٢٠ سبتمبر ١٩٦٦ منها لسكان المستعمرات البرتغالية . وتمثل إسهام مصر في تقديم ٩ منح في عام ٦٣ - ١٩٦٤ للتعليم العام والجامعي ، كما أسهمت مصر في تحمل نفقات سفر الطلاب وأعطاه مكافآت إضافية .

وبشأن دعم مصر العسكري لحركات تحرير أنجولا وموزمبيق وغينيا بيساو فيلاحظ قلة المعلومات المتاحة حول هذا الموضوع وإن كنا

هناك اشارات عديدة - مصرية وافريقية واجنبية تؤكد دور مصر في اعداد حركات التحرير بالاسلحة اللازمة والتدريب اللازم وفي تحقيق صفى عن ثورة موزمبيق اوردت احدى المجلات المصرية جانباً من اسهام مصر في الدعم العسكرى لجبهة تحرير موزمبيق وفكرت المجلة ان مصر استقبلت في ابريل ١٩٦٣ زعماء الفريليين وهم موندلانى ، سانتوس ، ليوميلان واعريت عن استعدادها لتسليم ثوار موزمبيق بالمذفع الرشاش المصرى « بورسميد » وان ثوار موزمبيق بذلوا ثورتهم المسلحة في ٢٥ سبتمبر ١٩٦٤ وهم يستخدمون هذا المذفع وصرح موندلانى اثناء زيارته للقاهرة في سبتمبر ١٩٦٥ ان « قوات جيش التحرير تتدرب حالياً في مصر والجزائر وغانا كما صرح مرة اخرى ان نواة جيش التحرير الوطنى في موزمبيق قد ظقت تدريباتها العسكرية في مصر وتانزانيا والجزائر واشار معهد ابحاث السلام في استكهولم في احدى كتبه الى دور مصر بشأن الدعم المسلح لثورة موزمبيق « عندما شكلت فريليو في يونيو ١٩٦٢ ادرك الزعماء ان الفضال المسلح هو الطريق الوحيد لتحقيق الاستقلال وارسل المتطوعون الى الجمهورية العربية المتحدة والجزائر للتدريب العسكرى » .

وحول دعم مصر العسكرى لثورة انجولا اشارت جريدة الامرام في ٢٠ اغسطس ١٩٦٥ الى وصول بعثة عسكرية انجولية في ١٩ اغسطس ١٩٦٥ الى القاهرة لدراسة الطيران والتدريب عليه وقد ضمت البعثة ٦ ضباط انجوليين .

وفضلاً عن هذه الاشارات القليلة الى دور مصر في هذا الصدد نذكر ايضا مشاركة واسهام مصر في لجنة التنسيق لتحرير انجولا وهي اللجنة التى تقدم مساعداتها الى حركات التحرير الافريقية في اطار العمل الافريقى المشترك .

ودعماً لحركات التحرير في المستعمرات البرتغالية اسهمت مصر بدور فعال في التنسيق بين الحركات المتنازعة داخل كل اقليم وبنى سبيل المثال نذكر دور مصر في اللجنة الثلاثية « مصر ، غانا ، الكونغو برازافيل » التى شكلتها منظمة الوحدة الافريقية للتوفيق بين حكومة انجولا في المتنى وحركة الجبهة الشعبية لتحرير انجولا منذ عام ١٩٦٤ .

وتتمثل الخدمة الاعلامية المصرية لحركات تحرير انجولا وموزمبيق

وغينيا بيساو في البرامج المصرية الموجهة بالبرتغالية الى الشعوب
الافريقية في المستعمرات البرتغالية الثلاث . وجاءت فكرة بث هذه
البرامج المصرية في أعقاب قيام مصر بقطع علاقاتها مع البرتغال في
يونيو ١٩٦٢ وتم افتتاح هذه البرامج في ٢٣ أكتوبر ١٩٦٢ ووجه
رئيس مجلس الاذاعة الاعلى كلية بهذه المناسبة الى شعب انجولا
وموزمبيق بين فيها « أن افتتاح هذه الاذاعة الجديدة انما هو خطوة
اخرى في سلسلة الخطوات التي دأبت ج.ع.م. على القيام بها في
الكفاح ضد الاستعمار وفي العمل على أن ينال الافريقيون حريتهم
واستقلالهم ويصلوا الى مستوى كريم من الكفاية والعدل . كما
اعرب عن أمله في أن تكون هذه الاذاعة رابطة تعاون للوصول الى
الاهداف المشتركة بين الشعوب الافريقية و ج.ع.م. وفي أن تكون
منبرا عاليا يرفع صوت شعب المستعمرات البرتغالية حتى ينال حقه
في الحرية والاستقلال .

وسرعان ما عكست هذه الاذاعة ترحيب حركات التحرير الافريقية
فقد بعث « اوربا سيمانجو » ممثل جبهة تحرير موزمبيق في القاهرة
في اليوم التالي برسالة الى مدير اذاعة القاهرة عبر فيها عن سعائه
وتأييده لانتتاح هذه الاذاعة ووضح أن الاذاعات في موزمبيق لاتحمل
انباء ولا تذكر التقدم والتطورات السريعة التي تحدث في افريقيا
وأن راديو القاهرة لخبر ضمان وحماية وحل لهذه المشكلة وأن شعب
موزمبيق كان تواقا الى الاستماع الى تطورات نضال ابنائه داخل
 وخارج البلاد وتبنى ممثل جبهة التحرير في رسالته أن يستمع افراد
شعبه من خلال راديو القاهرة الى قوادهم يتحدثون اليهم ويزودونهم
بالقوة اللازمة لمواجهة العدو الاستعماري مواجهة حاسمة .

وبدأت اذاعة البرامج المصرية الموجهة باللغة البرتغالية الى
افريقيا لمدة ٤٥ دقيقة يوميا على موجة قصيرة واستهدفت انجولا
« المنطقة الواقعة بين خطى عرض ١٧،٥ تقريبا جنوب خط الاستواء
وبين خطى طول ١٢ ، ٢٤ تقريبا شرقي جرينتش » واستهدفت ايضا
موزمبيق « بين خطى عرض ١٢ ، ٢٦ تقريبا جنوب الاستواء وبين
خطى طول ٣٢ ، ٤١ تقريبا شرقي جرينتش » وكان المفروض أن
يسمح هذا البرنامج في غينيا بيساو ولكن الموجه لا تغطيها ولا تسمع
فيها .

وكانت الاذاعة المصرية تستجيب للرغبات التي يبديها الثوار في

انجولا وموزمبيق الذين كانوا يقدون الى القاهرة بين حين وآخر
للتركيز على المواد السياسية والتضالعية التي تخدم قضية السكفاح
المسلح ودعمها لهذا البرنامج زيدت مدة الارسال الى ساعة كاملة
منذ عام ١٩٦٦ كما تم تجنيد ممثلى انجولا وموزمبيق بالقاهرة لكتابة
التعليقات واذاعتها باصواتهم .

تعاطف حركات التحرير مع قضايا مصر والعرب

فى اطار العلاقات الوثيقة التي ربطت مصر بحركات التحرير فى
انجولا وموزمبيق وغينيا بيساو ، استهدفت مصر - كما سبق
الإشارة فى الباب التمهيدى - امركة القضية الفلسطينية والعنوان
الاسرائيلى على مصر والدول العربية . وكان رد الفعل الافريقى
ايجابيا فى هذا الصدد .

وفى المؤتمر الطارئ للضامن الافريقى الاسيوى لتأييد الشعوب
العربية ضد الاستعمار واسرائيل المعقود بالقاهرة فيما بين ١ و ٢٠
يوليو ١٩٦٧ شارك ممثلو حركات التحرير فى انجولا وموزمبيق وغينيا
بيساو فى المؤتمر .

ويمكن تسجيل مواقف هذه الحركات تجاه العدوان الاسرائيلى فيما
يلى :

١ « ادانة العدوان الاسرائيلى باعتباره عملا استعماريا وانز
اسرائيل « قاعدة استعمارية » من حق الشعوب العربية ان تكافح
لتصفية اسرائيل « من كلمة ممثل ميلا » ولقد طبقت اسرائيل قانون
الغاب ولم تلتزم البتة بآية قرارات أو اتفاقيات دولية . لقد شاهد
العالم اسرائيل وهى تقوم بالانتهاك اثر الانتهاك فى نظام توسعى
لم تحترم قرار تقسيم فلسطين الصادر عن الامم المتحدة فى عام
١٩٤٧ ولقد انتهكت اسرائيل اتفاقيات الهدنة مع ج.ع.م. والاردن
وسوريا واخذت فى توسيع نطاق اراضيها على حساب العديد من
الارواح . ان اسرائيل دولة استعمارية مثلها مثل اية دولة أخرى
استعمارية عدوانية ورجعية . انما رمز للاستعمار والعدوان وانها
لتشترك فى كل عدوان استعمارى تقوم به الدول الاستعمارية
الكبرى . لقد خلقت اسرائيل من العدوان من اجل العدوان وطالبى

بمحاكمة اسرائيل بتهمة القيلم بعمليات ايلة بشرية « من كلمة ممثل
فريليمو » .

٢ « عدم الاعتراف بالكيان الاسرائيلي والمخططات الاستعمارية التي
مهنت لقيام هذا الكيان . واكد ممثل مبلا : « ان وعد بلفور الذي صدر
منافيا لكل حق دولي ملحقا الاضرار بمكان فلسطين الاصليين ، يشكل
تحديا للبشرية بأسرها وللشعوب العربية . ولحقوق الانسان ، ولا
يمكن قبول هذا الوعد وان اليهودية ليست جنسية وانما هي ديانة
» وأشار ممثل مبلا الى عدم شرعية الكيان الاسرائيلي في ١٥ مايو
١٩٤٨ بقوله : « ان تعبيرات « الصهيونية والاسرائيلية واليهودية »
في الدراسات اللاهوتية لا تمت بصلة لدولة اسرائيل الحديثة . ان
قيام الدولة الاسرائيلية الحديثة في فلسطين اليوم هي نتيجة عناصر
عديدة تشمل التعصب الديني والتفرقة العنصرية ضد اليهود .
واكد ممثل مبلا : تأييد حقوق شعب فلسطين وحقه في العودة الى
وطنه .

٣ - توأط اسرائيل مع النظم الاستعمارية والمعصرية اشان ممثل
مبلا الى ان « الاعمال العدوانية التي قامت بها اسرائيل قد دبرت
واثيرت بمساعدة اشد النظم رجعية مثل نظم الحكم الفاشية التي
يقرها كل من فورستر واين سميث وسالازار وغيرهم . وبندليل ان
الفدائيين في الحركة الشعبية لتحرير انجولا « مبلا » قد استولوا
اكثر من مرة في المعارك التي جرت في انجولا ضد الاستعماريين
البرتغاليين على اسلحة من مصنع اسرائيل من طراز اوزبي ، وضعت
تحت تصرف المعتقل الفاشي البرتغالي . ولقد عرضت هذه الاسلحة
على ممثلي الصحافة الدولية » . وعبر ممثل انجولا عن مظاهر
التضامن مع القضية العربية بقوله : « نحن نشعر في كل ضربة
نفزلهنا بنظام سالازار الفاشي ، اننا نقاتل في الجبهة العربية ضد
المعتدين الصهيونيين » . وتال ممثل بيلجك « ان كفاح الشعوب
العربية مماثل الى أقصى حد لكفاح الشعوب الافريقية . ان عدونا
المشترك واحد : الاستعمار وعلى رأسه الاستعمار الامريكي » .

الباب
الثاني

مصر وتصفية النظام
العنصرى فى جنوب أفريقيا

أثار نظام الحكم العنصرى فى جنوب افريقيا «١» مشاعر الرأى العالمى العالى على نحو لم يعرف له مثيل تجاه اية قضية عنصرية اخرى . ولقد وصفت الجمعية العامة للأمم المتحدة السياسية العنصرية لجنوب افريقيا - المعروفة باسم « ابارتيد » « ٢ » - بأنها « منافية ومنافية للكرامة الانسانية وانها أنكار لحقوق الانسان والحريات الاساسية والعدالة » .

وفى مواجهة النظام العنصرى فى جنوب افريقيا اتخذت الدول الافريقية - وفى مقدمتها مصر - مواقف الادانة والاستنكار والمقاطعة . ويتناول هذا الباب سياسة مصر الخارجية تجاه هذه القضية . والباب مقسم الى ثلاثة فصول .

ويلقى الفصل الاول الضوء على واقع النظام العنصرى وحركات التحرير فى جنوب افريقيا ويعرض الفصل الثانى ابعاد التمرد الدبلوماسى المصرى تجاه هذه القضية فى الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الافريقية ويوضح الفصل الثالث مواقف مصر من مقاطعة النظام العنصرى دبلوماسيا واقتصاديا ومناصرة ودعم حركات التحرير الافريقية .

(١) تشمل جمهورية جنوب افريقيا الطرف الجنوبى للقارة الافريقية يحدها من الغرب المحيط الاطلسى ومن الشمال الغربى ناميبيا ومن الشمال يتسوانا و بيسيا ومن الشرق موزمبيق والمحيط الهندى . وتقدر مساحتها بحوالى ١٢٧١.٠٠٠ كيلو متر مربع ومن أهم المدن بريتوريا (العاصمة) وجوهانسبرج ونيروبان .

(٢) ابارتيد Apartheid والكلمة تعنى التطور المنفصل أو الفصل العنصرى .

الفصل الأول

نظام الحكم العنصرى وحركات التحرير فى جنوب افريقيا

بدا الاستعمار الاستيطانى الاوروبى فيما يعرف الان بجمهورية جنوب افريقيا عام ١٦٥٢ حين أسست شركة الهند الشرقية الهولندية أول مستعمرة بيضاء دائمة فى رأس «الباب» بإقامة محطة بحرية كتاعدة للجنوب وتزويد السفن بالوقود ، وذلك فى مرحلة البحث عن طرق الوصول الى الهند بجرا .

ومعمران ما ازداد توافد الأوروبيين عموما ولا سيما الهولنديين للاقامة هناك بتشجيع من الشركة أولا ثم بتشجيع من السلطات الاوروبية التى تعاقبت بعد اغلاق الشركة عام ١٧٩٨ . وابتد الزحف الأبيض الى كل مناطق جنوب افريقيا الخصبة واستطاع المستوطنون الهولنديون بماداتهم وتآليدهم المشتركة ايجاد نمط من الحياة الريفية اطلقوا عليها حضارة البوير « أى الزراعين فى اللغة الهولندية » وتميزت هذه الظاهرة الاستيطانية بالقمع الدينى المتأثر بتعاليم كالفن والانغلاق ووجود لغة مشتركة هى الامريكانية التى ترجع اصولها الى اللغة الهولندية كما عرفوا ايضا بالبوير او الأمريكان.

وفى القرنين ١٨ و ١٩ استشر المهاجرون الاوروبيون بدفئتين على الكاب دون أن يتمكنوا من الاندماج فى مجتمع الامريكان نرزيون ثم كان الصدام عندما ضاق المكان فى الكاب واخذت افواج التكلمين الجدد كبتفريق الاراضى التى استصلحها البوير وفى المدن التى بنوها .

ولما رأى البوير أن كل ما منعموه مهدد هاجروا الى منتصف القرن ١٩ الى التوسع بالاتجاه شمالا على حساب اراضى الافريقين خارج الكاب واتلموا مستوطنات جديدة غير أن الارض الجديدة لم تكن

هذه المرة بكرا ، فقد كانت بعض القبائل الافريقية مثل الزولو ، الزوزولا ، الكسهورا تدافع عن ارضها ضد الزحف الابيض . واستطاع البوير السيطرة على الموقف واسسوا جمهوريات الترنسفال ، وولاية اورانج الحرة ، وناتال ، وارغموا الافريقيين على الإقامة في الاراضي البوير التي خصصت لهم وحرم عليهم الحصول على اراض خارجها . وكان اكتشاف مناجم الماس الغنية عام ١٨٦٧ في ولاية اورانج الحرة ، ثم مناجم الذهب عام ١٨٨٦ في الترنسفال ، حافزا جديدا للانجليز على اخضاع البوير ، وكان الانجليز قد ضمو ناتال عام ١٨٤٢ وبدأوا عملياتهم الحربية ضد البوير ١٨٩٤ ، فبدأ البوير مقاومة واجرؤا سلسلة من الانتصارات ولكنهم في الوقت نفسه سموا الى استغلال السكان المحليين .

ووصلت المواجهة الى قمتها في الحرب التي عرفت باسم « حرب البوير » فيما بين ١٨٩٩ - ١٩٠٢ : وتخطت في هذه الحرب آخر مقاومة للبوير امام تفوق الامبراطورية البريطانية . واصبحت جمهوريات البوير مستعمرات بريطانية .

واضطر البوير الى القبول بسيطرة الانجليز وعادوا الى العمل في إطار المصالح المشتركة العامة للمستوطنين البيض . وتم نوع في المصالحة عام ١٩٠٨ واقامت حكومة الاحرار « البريطانية » في ٢١ مايو ١٩١٠ اتحاد جنوب افريقيا من المستعمرات البريطانية في الكاب و ناتال و جمهوريتي البوير في ترانسفال ودولة اورانج الحرة ومنحت بريطانيا الحكم الذاتي رغبة في كسب ود البوير الذين احتفظوا بقوانينهم القائمة على القانون الهولندي الروماني ، كما تم جعل اللغة الامريكانية لغة رسمية الى جانب الانجليزية . وظهر حزبان سياسيان رئيسيان هما الحزب المتحد برئاسة الجنرال لويس بوتا لولا ثم ج. ك. سميث الذي حث على التعاون بين البوير والمستوطنين الانجليز ، والحزب الوطني برئاسة الجنرال هررتزوج الذي طالب بان تكون السيطرة في يد البوير وعارضوا - دون جدوى - دخول بلادهم في الحرب العالمية الاولى .

وقد استطاع البوير في الثلاثينات ان يحتلوا مناصب التوجيه في جهاز الحكومة وشركات المناجم ووجد ارتقاء البوير المنتطح النظير في الحقل الاجتماعي ما يعبر عنه في نمو وتوسع الحزب الوطني الذي حمل لواء القومية العنصرية منذ تأسيسه واستطاع الفوز في

انتخابات عام ١٩٤٨ وتولى السلطة منذ ذلك التاريخ .
ويقول هذا الحزب الحكم اخذ يعمل نحو صياغة وممارسة ما يعرف
بـ « بارتيد » او الفصل العنصرى بين الاجناس واعلان
الجمهورية فى ٢١ مايو ١٩٦١ وانسحب بالتالى من الكومنولث
البريطانى .

ونظام الحكم المساند فى جنوب افريقيا هو نظام حكم الاقلية البيضاء
العنصرية وهو صورة مشوهة من صور الميراثية الأوروبية الغربية
بنظامها النيابى . ويكفى القول ان الدستور ينص على قيام الديمقراطية
للبيض فقط وعلى مبدأ الفصل العنصرى بين الاجناس وقيام حكومة
برلمانية بيضاء .

والسلطة التنفيذية من اختصاص رئيس الجمهورية وان كانت هذه
السلطة يمارسها بالفعل مجلس الوزراء المشكل من رئيس للوزراء
وسبعة عشر وزيرا ويتم انتخاب رئيس الجمهورية بواسطة مجلس
الشيوخ والنواب ويرأس هذه الجلسة الجمعية للمجلسين رئيس
المحكمة العليا . وفترة الرئاسة سبع سنوات ولا يجوز إعادة انتخاب
رئيس الجمهورية لفترة ثالثة الا اذا وافق المجلس على ذلك . ورئيس
الجمهورية هو القائد الاعلى للقوات المسلحة .

والسلطة التشريعية البيضاء تتركز فى برلمان الجمهورية الذى يتكون
من مجلسين مجلس النواب « ١٧٠ عضوا » ، ومجلس الشيوخ « ٥٤
عضوا » . ويقتصر حق عضوية المجلسين على الاوروبيين وحدهم .
وتجرى الانتخابات كل خمس سنوات ويقوم الناخبون الاوروبيون فى
جنوب افريقيا الذين يتألفون من جميع المستوطنين الاوروبيين ممن
تزيد اعمارهم على ١٨ سنة بالانتخاب ١٦٠ من اعضاء مجلس النواب
وينتخب المستوطنون الاوروبيون فى جنوب غرب افريقيا « ناميبيا »
سنة نواب . وينتخب المانونون فى اقليم الكاب أربعة نواب آخرين
بقائمة انتخابية منفصلة . ويقتصر حق الانتخاب للملونين على
المعلمين من الذكور المقيمين فى اقليم الكاب وتزيد اعمارهم عن ٢١
عاما ممن يشغلون املاكاً لا تقل قيمتها عن ١٥٠ راند « الراند الواحد
يساوى ٤ ردا دولار » او يتقاضون مرتبات او اجورا لا تقل عن ١٠٠
راند سنويا . وقد انفى فى عام ١٩٦٠ تمثيل الافريقيين فى مجلس
النواب « وكان يمثلهم ثلاثة نواب اوروبيين » . ولذلك فان الاسيويين
والاشخاص المانونين المقيمين خارج اقليم الكاب محرومون حتى هذا
حق انتخاب اوروبيين كممثلين عنهم فى مجلس النواب .

ويضم مجلس الشيوخ ٤١ عضوا ينتخبهم المستوطنون الاوروبيون في مختلف اقاليم جنوب افريقيا وثمانية اعضاء يعينهم رئيس الدولة % واربعة اعضاء عن جنوب غرب افريقيا « ناميبيا » وعضوا اوروبيا واحدا ومعينا لتمثيل غير الاوروبيين في اقليم الكاب . ومرة اخرى ليس للافريقيين ولا للاسيويين ولا للملونين ممثلون منتخبون في مجلس الشيوخ .

مظاهر وممارسات النظام العنصري :

الدعامة الرئيسية لنظام الحكم العنصري في جنوب افريقيا - كما اوضحنا - تمثل اساسا في الحزب الوطني وزعماء هذا الحزب هم اكثر حماة العنصرية تطرفا في جنوب افريقيا . وفي ظل حكم هذا الحزب منذ عام ١٩٤٨ ارتفعت ممارسة « الابارتيد » الى مرتبة السياسة الرسمية للدولة .

وان اجراءين اثنين يشكلان حجر الزاوية لهذه السياسة العنصرية وهما التصنيف العنصري للسكان الى اجناس ، والفصل الجغرافي او الاتليمي بين هذه الاجناس .

ويجرى تصنيف سكان جنوب افريقيا وفقا للمجموعات العرقية الاربعة الرئيسية وهي :

البيض اي الاشخاص المنحدرين من اصل اوروبي ويبلغ تعدادهم وفقا لاصحاء عام ١٩٧٠ ٣٧٧٩.٠٠٠ نسمة اي نحو ٧٧% في المائة من مجموع تعداد السكان ، والبانقواي الوطنيين من سكان افريقيا الاصليين ويشكلون الاغلبية ١٤٨٩٣.٠٠٠ بنسبة ٧٠% في المائة والاسيويين اي الاشخاص المنحدرين من اصل اسيوي « ٦١٤.٠٠٠ » بنسبة ٢٩% في المائة والملونين اي جميع الاشخاص الاخرين وخاصة اولئك المنحدرين من اصل مختلط « ١٩٦٦.٠٠٠ » بنسبة ٩% في المائة . وهذا التصنيف - في رأي الحكومة العنصرية - ليس امرا شكليا لسكان جنوب افريقيا اذ انه يحدد لهم اين يمكنهم ان يعيشوا وكيف يمكنهم ان يعيشوا وما هو العمل الذي يمكن ان يؤدوه ، ونوع التعليم الذي يمكن ان يتلقوه ، وما هي الحقوق السياسية اذا وجدت التي يمكن ان يتمتعوا بها ، ومن هو الذي يمكن ان يتزوجوه ومدى التسهيلات الاجتماعية والثقافية والترفيهية المتاحة لهم ويوجه علم مدى ما يكون لهم من حرية في العمل والتحرك .

وتتصف حكومة جنوب افريقيا بسياستها العنصرية بانها سياسة

تجرى فى اربع قنوات من اجل التطور المتوازى للمجموعات العرقية الاربع سالفة الذكر .
وتزعم الحكومة ان سكان جنوب افريقيا لا يشكلون امة واحدة ، او شعبا واحدا ، وانما عدة ايم او شعوب ، وانه بناء على ذلك ينبغي لكل شعب ان يكون له اقلية الخاص .
اما الفصل الاقليمى بين المجموعات العرقية فيتم بتقسيم البلاد الى منطقة اوروبية ومعازل افريقية وهى ما تسمى بانتوستان « اى اوطان البانتو » وتشكل ١٣ فى المائة فقط من مجموع مساحة جنوب افريقيا .
ونص قانون انشاء الحكم الذاتى لدى البانتو عام ١٩٥٩ على انشاء ثمانية بانتوستاتات للافريقيين حسب توزيعاتهم القبلية ولهجاتهم المحلية .

وتعنى فكرة انشاء البانتوستان ان الافريقيين سيفقدون كل امل المساواة فى الحقوق فى ٨٧ فى المائة من البلاد ، فى مقابل الحكم الذاتى فى ١٣ فى المائة وعلاوة على ذلك فان المعازل لا تحتوى على الموارد الاقتصادية التى توفر الحياة الملائمة للشعب ، اذ توجد بضع صناعات قليلة ، ومصادر غير هامة للعمالة . وعلاوة على ذلك ، فانه يقال ان مساحة كبيرة من الارض التى تعتمد عليها حياة غالبية الافريقيين اصبحت غير صالحة لبعل الفاكه . ومن ناحية اخرى ، فان المنطقة البيضاء تضم جميع المدن الكبرى والموانئ والمطارات ومناجم الذهب والماس .

ولا تقتصر السياسة العنصرية فى جنوب افريقيا على تصنيف السكان واقامة المعازل الافريقية وانما تشمل ايضا فى الاساس مجموعة ضخمة من القوانين التشريعية التى تهدف الى جعل سياسة معاملة تطبق فى كل منطقة تختلط فيها الاجناس خاصة فى أماكن العمل .

والواقع ان هذه الاجراءات التشريعية والادارية تكاد تؤثر فى كافة مظاهر الحياة المنزلية والعائلية والاجتماعية والسياسية والاقتصادية لغير البيض . ويجزى بانتظام حرمان الاقلية الساحقة من السكان من الحقوق الاساسية ، وحرية التنقل والاقامة وحرية العمل وحرية الزواج على اساس العنصر واللون وجدهما .

حركات التحرير في جنوب أفريقيا

منذ بداية الغزو البرتغالي ١٤٨٨ ثم الهولندي ١٦٥٢ ثم البريطاني لما يعرف الآن بجمهورية جنوب أفريقيا ، قامت المجتمعات الأفريقية - بتركيبتها القبلية وواقعتها الاقتصادية القائم على الاستكفاء الذاتي وأوضاعها الاجتماعية التقليدية بمواجهة الغزو الأوروبي بجنوده المدربين واسلحته الحديثة . ومن أمثلة المقاومة القبلية نذكر ما عرف باسم « حرب الكفير » بين البريطانيين وقبائل أكسهوزا التي استمرت نحو ٥٠ عاماً « ١٨١١ - ١٨٥٨ » ونذكر أيضاً مواجهة قبائل الزولو للرخف البريطاني في الشمال .

ولم تستطع القبائل الأفريقية رغم الخطر المشترك الذي حددها بتشكيل جبهة موحدة لمواجهة هذا الخطر ، وإذا كان الملك مشوشو الأول ملك السوتو قد أدرك ضرورة مثل هذه الجبهة وأرسل مبعوثاً مبعوثين إلى زعماء قبائل أكسهوزا والزولو وإلى زعيم الملونين آدم كوك إلا أن جهود مشوشو الأول لم تسفر عن شيء .

وجاء عام ١٨٨٠ ليسجل نهاية المقاومة القبلية « ١ » في جنوب أفريقيا بقتصار بريطانيا على مقاومة قبائل الزولو وسيطرة البريطانيين والبورير على كل ما يسمى الآن بجمهورية جنوب أفريقيا . وكان هذا العلم نفسه « ١٨٨٠ » هو بداية مرحلة جديدة في تاريخ الحركات الوطنية الأفريقية بجنوب أفريقيا ، فقد تأسست منظمة وطنية إقليمية تحت اسم « اتحادات الأفريقيين » في شرقي الكاب . ثم تبع هذا تشكيل رابطة التعليم الوطني فسي الكاب ١٨٨٢ ، وهي الرابطة التي قامت عام ١٨٨٤ بولول احتجاج ضد قوانين المرور . وشهد نفس العام تكوين « رابطة المناهضين الوطنيين » في شرقي الكاب أيضاً لتنظيم تصويت المناهضين الأفريقيين في الانتخابات العامة في الكاب . وفي عام ١٨٨٧ عقد مؤتمر في كنجويليل مستون

(١) يعني هذا أن المقاومة القبلية قد تضاءلت نهائياً فعلى بعد ذلك القاربع استمرت بعض جنوب المقاومة المعزولة والمهانة في نفس الوقت . مثل المقاومة الزعيم بامبالا عام ١٩٠٦ التي استشهد فيها ٩٠ آلاف أفريقي في القتال .

لاختيار وفد للاحتجاج على الشروط والقيود الانتخابية المفروضة على الافريقيين . وفي عام ١٨٩٤ شكل المهاتما غاندي المؤتمر الهندي في ناتال ، ثم المؤتمر الهندي في الترنسفال عام ١٩٠٣ . وفي العام التالي تشكل مؤتمر ناتال الوطني ، وبعد ثلاث سنوات تشكل تنظيم مماثل في الترنسفال وفي عام ١٩٠٦ قاد المهاتما غاندي حملته الاولى للمقاومة السلمية في مواجهة قوانين المرور التي تقيد تحرك الهنود .

وعندما شرع البريطانيون والبوير في تشكيل اقتصاد يضم الجمهوريات الاربع اجتمع المؤتمر الوطني الاعلى عام ١٩٠٩ ليناقد سياسات الافريقيين في ظل قانون الاتحاد ، وقرر ايجاد وفد الى بريطانيا للاحتجاج ضد حاجز اللون في الدستور المقترح للاتحاد . وفي الثامن من يناير ١٩١٢ تشكل المؤتمر الوطني الافريقي في مؤتمر « بلومنتين » عاصمة ولاية اورانج الحرة ، وهو اول منظمة سياسية افريقية تشكل على مستوى جنوب افريقيا . وبشكل هذه المنظمة تدخل الحركة الوطنية الافريقية بداية مرحلة جديدة اخرى عزمت فيها مفهوم الحزب السياسي الجماهيري والمنظمات الوطنية المتعددة .

ولم يكن نشوء ونمو الحركة الوطنية الافريقية في هذه الفترة « ١٨٨٠ - ١٩١٢ » الا انعكاسا لوضع جديد شهدتها منطقة جنوب افريقيا لعل من ابرز سمائلي:

- ان حرب البوير وبريطانيا سنوات ١٨٩٩ - ١٩٠٢ كانت لها آثار عميقة في فلسفة وتفكير الشعب الافريقي فقد راي تصارع وتكالب قوى اجنبية على ارضه وثرواته واملاكه هذا من خسران منيت بها المجتمعات الافريقية نتيجة عدم الاستقرار . ولقد ادرك الافريقيون بعد حرب البوير ان مصالحهم مهددة وفي خطر فسي غياب تنظيم سياسي لهم يعبر عن مطالبهم وآمالهم . وكان هذا من دواعي التفكير في اقامة المنظمات الافريقية التي ظهرت في الكاب وتطورت اخيرا في انشاء المؤتمر الوطني الافريقي عام ١٩١٢ .

- ان ظهور ارماسنت الحركة الوطنية الافريقية ونمو الوعي الوطني وتكوين المنظمات الافريقية في منطقة الكاب دون قسرها في هذه الفترة يفسره تمتع شعب المنطقة ببعض الحقوق السياسية التي حصلوا عليها دون غيرهم في المناطق الاخرى ، حيث لم يكن للافريقيين حقوق في جمهوريتي البوير « الترنسفال والارانب الحرة »

ولم يكن يراودهم أى أمل فى أن يظفروا بهذه الحقوق يوما من الايام
 أما فى مستعمرة نائال الانجليزية التى تضم بلاد الزولو ومنطقة الكاب
 فقد تمتع بعض الافريقيين هناك بممارسة حقوقهم الانتخابية .
 - شهدت هذه الفترة ظهور صفوة افريقية مثقفة جديدة ، قادت
 حركة المقاومة الافريقية واسهمت فى انشاء المنظمات الافريقية ، وجاء
 بعض هؤلاء المثقفين من بعثات خارجية خاصة من الولايات المتحدة
 الامريكية . ويذكر احد المصادر انه كان هناك من ١٠٠ الى ٤٠٠
 طالب افريقى من جنوب افريقيا فى ذلك الوقت وقد تأثروا بفكر
 رواد حركة الجامعة الافريقية Pan African امثال دى بوا ، بوكز
 جارنى . وقد ساعد هذا على تبلور فكرة الوحدة الافريقية عند
 هؤلاء الطلاب . وعند عودتهم آمنت هذه الصفوة بانه فى الامكان
 الحاق الهزيمة بالرجل الابيض ، وذلك بائتلاف جميع قوى الشعب
 فى جنوب افريقيا . وفى هذا الصدد اكد مثقف افريقى يدعى د .
 سيم Sema فى كتاباته عام ١٩٠٨ على الضرورة الملحة لوحدة
 الشعب الافريقى فى وجه البيض ، ولم تكن هذه الوحدة ذات
 صبغة محلية محسب ، ولكنها تعنى وحدة القارة الافريقية كلها .
 وقد انعكست اراء د . سيم فى العديد من المؤلفات الاوروبية فسي
 الترجمات والدراسات التاريخية والسياسية التى تحدد حركة المقاومة
 الفكرية . ويمكن الاستدلال على هذه الاعمال التى كانت ترمى الى
 تفسير الفكر السياسى والتاريخى الافريقى فى هذه العنساوين «
 اصل الشعوب الافريقية » من تأليف سوجا Soga ، « المنظمات
 السياسية الافريقية » من تأليف دلادا Dalada . الخ .
 وقد استطاع ه . ب . ديوب . احد اوائل قادة المقاومة المثقفين
 الافريقيين وأول رئيس للمؤتمر الوطنى الافريقى فيها بعد ان ينشأ
 مطبعة ايلانجاليس نائال Mangalase Naye ويفضل هذه المطبعة
 اصدر صحيفة كانت احد الاجهزة المتحدثة باسم حركة المقاومة
 الفكرية الافريقية .
 وفى الكاب قامت جماعة من المثقفين أكثر اتحادا واعلى مسوتا
 بنشاء دار نشر افريقية صبرت عنها صحيفة الراى الافريقى عام
 ١٨٨٤ التى لم تعبر عن معارضة الافريقيين محسب ، بل بلسورت
 ثقافتهم الخاصة .
 الا ان هاتين الصخيفتين فى نائال والكاب ، لم تنفرد وحدهما
 بمناقشة اساليب المقاومة ، فقد شاركت جهود الشعب الافريقى

في هذه المناقشات . لقد عبأت الصحيفتان الرأي العام الإفريقي على الفور ، وكشفتا أساليب القمع التي انتهجها الحكم الأوروبي . ولا يرجع الفضل في استمرار جذوة المقاومة السياسية للشعب الإفريقي إلى هاتين الصحيفتين وحدهما ، بل يرجع أيضا إلى المكتابات الأدبية باللغات الإفريقية والتي قامت بنشرها المطابع الإفريقية . وفي الوقت الذي قام فيه المثقفون الإفريقيون بإنشاء دور نشر ومطابع منفصلة عن دور نشر ومطابع البعثات التبشيرية ، فإن هذا قد صاحبه أيضا اتجاه لدى الكنائس الإفريقية بالاستقلال عن كنائس الأرساليات التبشيرية . وهذه الخطوة لها دلالة معينة لاتجاهات التفكير الإفريقي آنذاك وتعكس انطباعات الإفريقيين تجاه الرجل الأبيض .

ويقبلور هذه الأوضاع والظواهر الجديدة وظهور أول منظمة سياسية على المستوى الوطني وهي « المؤتمر الوطني الإفريقي » عام ١٩١٢ دخلت الحركة الوطنية الإفريقية في جنوب إفريقيا - كما قلنا - مرحلة جديدة هي مرحلة نضوج العمل السياسي الإفريقي وتنظيمه في منظمات وطنية تجاوزت كلا من الأطارين القبلي والاقليمي .

مرحلة المنظمات الإفريقية « المعانة » ١٩١٢ - ١٩٦٠

تركز النشاط السياسي الإفريقي في هذه المرحلة في منطقتين هما : المؤتمر الوطني الإفريقي الذي تأسس عام ١٩١٢ ومؤتمر الجامعة الإفريقية الذي تشكل عام ١٩٥٩ أثر انشقاق عدد من الأعضاء عن المؤتمر الوطني الإفريقي . وفي أعقاب مخبجة شاريفيل في مارس ١٩٦٠ أصدرت الحكومة العنصرية قانون المنظمات غير العرقية الذي اعتبر المنظمين الإفريقيين السالف فكرهما غير شرعيين وعندئذ تحولتا إلى تنظيمات سرية . وفيما يلي مرخص لهم :

أولا - حزب المؤتمر الوطني الإفريقي

في ٨ يناير ١٩١٢ أعلن تكوين المؤتمر الوطني الأعلى الذي سمي فيما بعد بالمؤتمر الوطني الإفريقي وكان أول رئيس له د. ب. ديبو زعيم مؤتمر نانتال الوطني . ودعا المؤتمر في بداية حياته السياسية إلى توسيع حقوق الإفريقيين الديمقراطية والسياسية . وفي أعقاب صدور قانون الأرض عام ١٩١٢ « الذي حرم الإفريقيين من تلك الأرض خلع الحائل » شن المؤتمر ضد هذا القانون أول معركة

رئيسية له . وفى عام ١٩٣٥ اشترك المؤتمر فى « مؤتمر عموم افريقيا »
ليسمح لاجتماعه بدخول المجلس التمثيلى الاهلى .
وفى عام ١٩٤٣ انتشق بعض الاعضاء الشبان وشكلوا عصبة
الشباب المؤتمر الوطنى الافريقى ووضعوا برنامج عمل اكثر ايجابية
من المقاومة السلمية التى انتهجها الحزب الام .

وفى عام ١٩٤٦ ساد المؤتمر غضب مقاطعة المجلس
التمثيلى الاهلى ، ثم تبنى برنامج عصبة الشباب عام ١٩٤٩ . ويصنور
قانون مكثفة الشيوعية عام ١٩٥٠ الذى كان موجها ضد كل
المعارضة الافريقية بكل اتجاهاتها اتخذ المؤتمر طابع التضسيلة
السياسى الايجابى . وتولى أ.ع. لوتولى رئاسة المؤتمر عام ١٩٥٢ ،
وشغل اوليفر تامبو منصب نائب الرئيس وتولى اعمال السكرتارية
العامة جيسى هانديى .

وفى يونيو ١٩٥٥ لعب حيزب المؤتمر دورا قيساديا فى
مؤتمر الشعب الذى عقد بمدينة « كليبتون » بالقرب من جوهانسبرج
والذى شهد ٣٠٠٠ مندوب يمثلون الهيئات السياسية والثقافية
واعمال التعدين والزراعة والمهنيين ورجال الدين ، واصدر المؤتمر
ميثاق الحرية الذى اقر نهائيا فى المؤتمر السنوى للحزب عام
١٩٥٧ واصبح برنامجا للحزب . وقد حدد الميثاق اسس الديمقراطية
الوطنية ، التى تهيم الفرصة لشعب جنوب افريقيا فى حياة جرة
وكريمة .

وفى ديسمبر ١٩٥٦ كان الجزء الاكبر من المقبوض عليهم بتهمة
الخيانة العظمى من بين امضائه . وعندما بدأت حملة مقاطعة
الاتوبيس فى الشهر نفسه كان حزب المؤتمر هو المسئول عن توسيع
نطاق المقاطعة الى اجزاء اخرى من البلاد وبخاصة بورت اليزابيث
ونتيجة للتعاون الواسع الذى تم بين حزب المؤتمر الوطنى الافريقى
والحزب الشيوعى لجنوب افريقيا فى معارك ١٩٥٧ ، ١٩٥٩ ،
انتشق بعض امضاء المؤتمر على الحزب وكونوا حيزب مؤتمر
الجامعة الافريقية عام ١٩٥٩ وكان السبب الحقيقى للانشقاق هو
معارضتهم لميثاق الحرية ، وخاصة ثلاث فقرات فيه هى : « .. ان
جنوب افريقيا ملك لكل من يعيشون فيه من السود والبيض » ، « ..
استعداد الى الشعب الثروة القومية وكل ماورثه جنوب افريقيا من
ثروة معدنية فى الارض والبنوك والصناعات الاحتكارية .. وستنقل
ملكية ذلك كله الى الشعب » « سوف تنتهى القيود المفروضة على

ملكية الارض على اسس عنصرية ، ولسوف يتم توزيع الارض من جديد فيما بين كل الذين يفلحونها ، من اجل القضاء على الفقر والجوع» وفي اعقاب مذبحه شاريفيل في ٢١ مارس ١٩٦٠ دعا الرئيس لوتولى الى تخصيص يوم ٢٨ مارس كيوم للحداد الوطنى ودعا الى بقاء الافريقيين في بيوتهم بصورة تكاد تكون كاملة لمدة ثلاثة ايام . كما دعا ايضا الى احراق تصاريح المرور . وسرعان ما مصدر قتلون حظر المؤتمر الوطنى الافريقى من قبل السلطات البيضاء ، وتم اعتقال لوتولى ونحوه عدة آلاف من اعضاء حزبه ومؤيديه خلال فترة الطوارئ ، الا ان الحزب رفض ان يعط نفسه ويدلأ من ذلك تحول الى مظلة سرية كما استطاع اوليفر تلمبو نائب الرئيس الاغلات من الاعتقال الى خارج البلاد حيث عمل على تنظيم حزب المؤتمر فى المنفى .

وقد اصبح واضحا للحزب بعد الملاحقات والاضطهادات والمحاكمات ان الكماح المسلح هو المخرج الوحيد للبلاد ، لذا بدأ فى نوفمبر ١٩٦١ بتشكيل جناح عسكري للحزب عرف باسم « رمح الوطن » وفى بيان منشور بتاريخ ١٦ ديسمبر ١٩٦١ جاء فيه : « فى حياة امة ياتى زمن لا يبقى هناك فيه الا اختياران . . الخضوع او النضال . لقد حان مثل هذا الزمن الان فى جنوب افريقيا . لن نخضع ولا خيار لنا الا ان ترد الضربة بجميع الوسائل التى فى طاقتنا فدعانا عن شعبنا ومستقبلنا وحررتنا »

ويقول نيلسون مانديلا الذى اسس جناح « رمح الوطن » : « كان هناك اربعة اشكال ممكنة جن العنف : التخريب . . حرب العصابات . . الارهاب . . الثورة المكتشفة فاخترنا ان نقتنى الاسلوب الاول وان نستنفذه قبل اتخاذ أى قرار اخر . . ولم يكن التخريب ينعطى على فقدان الارواح . . وكان القصد من التخريب تدبير محطات الطاقة والمواصلات والهاتف وتزيب رؤوس الاموال من البلاد لاريك الاقتصاد واستنزاف الحياة الاقتصادية وهكذا ترغم اقلية البيضاء على اعادة النظر فى موقفها »

وقامت « رمح الوطن » باولى عملياتها فى ١٦ ديسمبر ١٩٦١ عندما هوجمت مباني الحكومة فى جوهانسبرج ويورت اليزابيث وديربان .

وسافر نيلسون مانديلا فيما بين يناير ، يوليو ١٩٦٢ الى خارج جنوب افريقيا وقام بجولة شملت عددا من الدول الافريقية دول

الكتلة الاشتراكية وبريطانيا للدعوة الى قضية بلاده والاستعداد لتدريب كادر عسكري لخوض حرب العصابات في مرحلة قادمة وتدريب كادر قادر على تولى شئون الحكم عندما يتيها ذلك . وبعد عودة مانديلا بقليل تم اعتقاله في ناتال في ١٥ اغسطس ١٩٦٢ . ويمكن القول ان سياسة عدم العنف التي كان يدعو اليها لوتولي رئيس المؤتمر الوطني الافريقي ، لم يكن مبدا جامدا فعلى ضوء التغيرات التي عمت افريقيا ومع اكتساح موجة الاستقلال لمعظم اجزاء القارة ، توصلت قيادة المؤتمر بالاجماع الى ان الوقت قد حان لاضافة الكفاح المسلح الى الاساليب المستخدمة من قبل . وكان البدء في تكوين جيش التحرير احد المنجزات العظيمة لعصر لوتولي . وكان يؤمن بان كل وسيلة ممكنة ينبغي استخدامها في النضال ضد الفترة العنصرية سلبية كانت او عنيفة . وبعد وفاة لوتولي في ٢١ يوليو ١٩٦٧ قاد الحزب نلسون مانديلا .

وبدأت منذ عام ١٩٦٧ اعمال الكفاح المسلح خاصة في اغسطس من نفس العام عندما تكون حلف عسكري من وحدات « ربح الوطن » التابعة للمؤتمر الوطني الافريقي ووحدات من الاتحاد الافريقي لشعب زيمبابوي « زابو » الذي يواجه النظام العنصري في روديسيا . ودخل المقاتلون من اجل الحرية التابعون لذلك الحلف في صدامات مسلحة مع القوات المتحدة لنظامي فورستر واين سميث وكانت اول عملياتهم في ١٣ اغسطس ١٩٦٧ عندما هاجبت معسكر لقوات ايان سميث في روديسيا .

ثانيا : مؤتمر الجامعة الافريقية :

تأسس في ابريل ١٩٥٩ . ويضم عناصر جاءت من صفوف المؤتمر الوطني الافريقي . وقد بدأ انشطاتي هؤلاء الاعضاء منذ عام ١٩٥٧ ، خاصة في الترنسفال وكنوا يشكلون جماعة ضغط داخل المؤتمر الوطني الافريقي لانتهاج سياسة جديدة وقد نشروا صحيفة تسمى « الافريقي » The Africanist واصبحوا يعرفون باسم الافريقانيين . واخيرا انشعقوا كلية عن المؤتمر الوطني الافريقي الذي اسماه « بالمؤتمر الميثاقي » The Charterist Congress نسبة الى ميثاق الحرية الذي اعترض اعضاء مؤتمر الجامعة الافريقية عليه فقررات كثيرة فيه كما اشرنا من قبل . وفي البداية اختير روبرت مانكافيسو سوبوكي رئيسا للمؤتمر

الجامعة الإفريقية وكان يشغل منصب رئيس تحرير صحيفة «الافريقي» كما تولى بوتلاكوليبالو السكرتارية العامة للحزب .

وأعلن مؤتمر الجامعة الإفريقية في بيانه أهدافه في إيجاد مجتمع أصلي في الاستيعاب ، إفريقي في تكوينه ، اشتراكي في مضمونه وديمقراطي في تنظيمه ابتكارى في غرضه ويقتصر هذا الحزب عضويته على الأفريقيين السود . وبدأ أولى معاركه في ٢١ مارس ١٩٦٠ . إذ تقدم أعضاءه الى مراكز البوليس ليسلموا أنفسهم لأنهم لا يحملون تصريحاً للمرور ، تحدياً منهم لقوانين المرور المفروضة . ولم يلق أسلوب معركة مؤتمر الجامعة الإفريقية أى استجابة سوى في شاربيل ولانجا ، حيث تجمعت جماهير غفيرة من الأفريقيين جاءت بصحبة أولئك الذين أرادوا تسليم أنفسهم للبوليس . وكان تجمع هذه الجماهير المسالمة غير المسلحة خارج اقسام الشرطة مثيراً لعبث رجال البوليس الطفولى بالسدسات ، والذين أسعدهم أن يطلقوا الرصاص على الجماهير ، فسقط ٦٩ شخصاً ، من بينهم ثمانى نساء وعشرة أطفال . وجرح ١٨٠ من بينهم ٢١ امرأة و ١٩ طفلاً .

وكرر فعل لهذه المذبحة قام حزب المؤتمر الوطنى الإفريقى بتعملة كل امكانياته ودعا الى اضراب عام كما سبق الاضراب في ٢٨ مارس ١٩٦٠ .

وكانت الحكومة العنصرية قد حظرت جميع الاجتماعات المسماة وأعلنت حالة الطوارئ ووقع الحاكم العام في ١٨ ابريل اعلاناً بحظر نشاط كل من المؤتمر الوطنى الإفريقى ومؤتمر الجامعة الإفريقية واستمرت حالة الطوارئ حتى ٢١ أغسطس ١٩٦٠ هذا فضلاً عن قيام الحكومة العنصرية باعتقال شخصيات إفريقية كثيرة منها روبرت سوبوكوى الذى حكم عليه بالسجن لمدة ٢ سنوات وهو مازال معتقلاً منذ عام ١٩٦٣ - بموجب قانون الطوارئ وقام بوتلاكوليبالو بمنصب الأمين العام ونائب الرئيس .

وانشأ الحزب جناحه العسكري في « أبريل » عام ١٩٦٢ تحت اسم بوكو لتكريس النضال المسلح ، إلا ان المراقبة اليومية للبوليس حدثت من نشاطه .

ثالثاً : مؤتمر التحالف

تشكل هذا التحالف كما سبق الإشارة بالتمقاد مؤتمر الشعب بمخينة كليبتون في ٢٦ يونيو ١٩٥٥ وحضره ممثلو خمس منظمات وطنية

أفريقية هي المؤتمر الوطني الإفريقي وقد سبق الحديث عنه والمؤتمر الهندي لجنوب إفريقيا ، مؤتمر الشعوب الملونة لجنوب إفريقيا ، مؤتمر الديمقراطيون ، مؤتمر نقابات جنوب إفريقيا - وقد أقرت هذه المنظمات ميثاق الحرية ويشمل النقاط التالية :

الحكم للشعب - كل المجموعات العنصرية في الوطن تتساوى في الحقوق - الشعب يشترك في رعاية المصلحة العامة - الأرض ملك لمن يزرعها - جميع المواطنين متساوون أمام القانون - الحقوق الإنسانية مكفولة لجميع المواطنين - ضمان العمل والأمن - أبواب التعليم والثقافة مفتوحة للجميع ، ضمان الإسكان والإميرال الراحة - سوف تصود الصداقة والسلام .



أوضحنا فيما سبق مراحل حركة التحرير الإفريقية ضد النظام العنصري في جنوب إفريقيا منذ أن وطأت أقدام المستوطنين أرض البلاد ، وحتى قبيلور الكفاح في منظمات إفريقية وطنية . وإذا كانت مذبحة شاربويل في ٢١ مارس ١٩٦٠ قد جاءت كرد فعل للتحدى الإفريقي السلمي ، فإن حركات التحرير الوطنية قد أعلنت النضال المسلح منذ عام ١٩٦٧ .

وكان الإفريقيون قد تمكنوا « خلال مرحلة المقاومة السلمية ضد نظام الحكم العنصري في جنوب إفريقيا » من اكتساب الخبرة في استراتيجية وتكتيكات النضال السياسي وفي الارتقاء بمستوى الوعي السياسي وتربية كثير من الكوادر المناهضة التي تتشكل العمود الفقري للنضال المسلح .

وهكذا تعرضت الحركة الوطنية الإفريقية وتوسخت مفاهيمها الثورية وتوصلت إلى الاستنتاج بأن النضال المسلح هو بالنسبة لها الوسيلة الوحيدة لوضع حد للنظام العنصري وتحقيق أهداف التحرير الوطني .

وتواصل الحركة الوطنية الإفريقية نشاطها العسكري من تواعدها في الدول الإفريقية المستقلة المجاورة لجنوب إفريقيا خاصة من ملازانيا حيث يوجد المقر الدائم للجنة التحرير الإفريقية التابعة لمنظمة الوحدة الإفريقية ، وهي اللجنة التي تزود حركات التحرير الإفريقية بالمعونات المادية والعسكرية من أجل مواصلة الكفاح المسلح .

وحول قضايا حركات التحرير الإفريقية في هذه الحقبة يمكن تسجيل الملاحظات التالية :

١ - ترك الخلاف الصيني السوفيتي بهيئته على مسار حركات التحرير ، ففي عام ١٩٦٤ وفي محاولة للاستفادة الى تسوية سياسية خارجية تقابل الاتحاد السوفيتي الذي يساعد بحزب المؤتمر الوطني الافريقي ، قام حزب الجامعة الافريقية بالدخول في تلك الصين الشعبية وتلقى منها المعونات وشاركها في الهجوم على الاتحاد السوفيتي ، وبمؤذ عام ١٩٦٥ يدخل الصراع العقائدي والشخصي في صفوف حزب الجامعة الافريقية فقد وجد فيه من يؤمن بالديمقراطية الغربية ، ومن يؤمن بالثابة علاقات مع الاتحاد السوفيتي ومن يريد الابقاء على الصين الشعبية ومن حاول ابتلاع اموال الحزب .

٢ - ان الحكم البوليسي الرهيب في جنوب افريقيا قد وضع حدا لسياسة العنف التي بدأتها الاحزاب الافريقية منذ عام ١٩٦٠ وقد القى القبض على الكثير من القياديين منذ ذلك العام وقد بلغ عددهم عام ١٩٦٦ نحو ٥٠٠٠ .

٣ - ان اعتراضات نيلسون مانديلا أثناء محاكمة عام ١٩٦٤ اشارت بوضوح الى اعجابيه بالمتظمة اليهودية السرية « ارجون زفاي لومي » التي كانت تعمل ضد العرب وفسد بريطانيا في فلسطين فيما بين عامي ١٩٤٤ ، ١٩٤٨ حتى انه شكل منظمة « رمح الوطن » على قرارها حيث كانت تراقب شئونها وتوجهها قيادة وطنية عليا وكلفت القيادات الاقليمية مسئولة عن توجيه جماعات التخريب المحلية « كما يعترف مانديلا ايضا بأنه أثناء اختبائه في ابريل ١٩٦١ في ريفونيا لينظم الاضراب العام في مايو خلال النصف الثاني من السنة ابتداء يزور بيت ارثر جولدرايش في بارك تاون الذي كان جنديا في البالمخ الجناح العسكري للهاجانه « فرق الدفاع اليهودية » التي انشئت لتقديم وحماية عمليات الاستيطان اليهودي في فلسطين » . واعترف مانديلا انه رغم انه لم تكن تربطه بأرثر جولدرايش اية علاقة سياسية مباشرة ، الا انه كان يعرفه اجتماعيا منذ عام ١٩٥٨ . واثناء اختبائه انتحل مانديلا اسم « ديفيد » ويقول مانديلا : « أثناء اقامتي قمت بزيارة ارثر جولد رايش برارا في المنزل الرئيسي كبسا جام هو بزيارات لي في فرنسا واجرينا معا عدة مباحثات سياسية تشمل مواضيع مختلفة ، بحثنا مسائل ايدولوجية وعملية وتحالف المؤتمر ورمح الوطن ونشاطها بوجه عام » واختبرانه كجندي في البالمخ .

الفصل الثاني

الدبلوماسية المصرية وأدانة النظام العنصرى

العلاقات بين مصر

وجنوب أفريقيا « ١٩٥٢ - ١٩٦١ »

بدأت علاقات مصر القنصلية والدبلوماسية بحكومة « اتحاد » جنوب أفريقيا فيما بين الحربين وشاركت الدولتان فى مؤتمرات انشاء الامم المتحدة عامى ١٩٤٤ ، ١٩٤٥ . وهذه الفترة التاريخية تكاد تنعدم تفاصيلها فى المراجع والمصادر المتاحة حاليا .

واستمرت العلاقات السياسية والاقتصادية بين مصر واتحاد جنوب أفريقيا حتى اوائل الستينات رغم اعلان مصر استنكارها المتواصل للنظام العنصرى القائم فى الاتحاد ورغم الدعم السياسى والاعلان المصرى لحركات التحرير فى جنوب أفريقيا . ومن المفارقات ان مصر خلال هذه المرحلة رعت تمثيلها الدبلوماسى فى بريتوريا الى درجة مفوضية فى يناير ١٩٥٦ .

وفى ما بين ١٩٥٢ ، ١٩٦١ يمكن تسجيل ظاهرتين بارزتين فى علاقات مصر بجنوب أفريقيا اولها الموقف الحيادى لحكومة اتحادي جنوب أفريقيا ازاء تأميم شركة قناة السويس والعنوان الثلاثى عام ١٩٥٦ والظاهرة الاخرى استنكار مصر لمذبحة شاريفيل فى مارس ١٩٦٠ .

موقف جنوب أفريقيا ازاء تأميم شركة قناة السويس

اتخذت حكومة جنوب أفريقيا بوقنا تميزا وسط مجموعة دول الكومنولث ازاء اعلان الرئيس عبد الناصر تأميم شركة قناة السويس فى ٢٦ يوليو ١٩٥٦ . وكان اول تعليق لرئيس الوزراء جوهانس سترينجندوم - وربما كان رد الفعل التلقائى - فى ٢٧ يوليو ١٩٥٦ هو قوله : « اتنا على علاقات صداقة بمختلف القوى فى هذا الجزء

من العالم « ويعنى الشرق الاوسط » ولا يمكن تفصيل طرف على حساب طرف آخر وانه من الانضل ان نحفظ برؤوسنا خارج خلية النحل . ولكن الشرق الاوسط الذى هو دائما منطقة خطره من الامة جغرافيا بالنسبة لجنوب افريقيا ، فالشرق الاوسط محفل القارة » وبعد اربعة ايام ادلى وزير الشؤون الخارجية ايرك لوف ببيان اكثر وضوحا وصف فيه عملية التاميم بأنها : « مسألة داخلية خاصة بمصر لا ترى جنوب افريقيا التدخل فيها » . وفى اليوم التالى ادلى ايرك لوف بتصريح آخر اوضح فيه ان حكومة اتحاد جنوب افريقيا وان كانت عازمة على عدم التورط فى النزاع الا انها لا تقف موقف عدم المبالاة » .

وعندما اوفدت الحكومة المصرية سفيرا الى اتحاد جنوب افريقيا يحل رسالة توضح موقف مصر من الازمة فى ٤ أغسطس ١٩٥٦ ، ناشد وزير خارجية الاتحاد السفير المصرى بان تتناهى مصر اى انتهاك لاتفاقية ١٨٨٨ بشأن حرية الملاحة فى قناة السويس فى حالة حدوث اى استفزاز ما من قبل الاطراف الاخرى .

واذا كان هذا الموقف يمثل الحزب الوطنى فى اتحاد جنوب افريقيا فان موقف الحزب المتحد المعارض كان على النقيض تماما ، لقد وصف زعيم ذلك الحزب عملية التاميم بأنها ليست « قضية داخلية » بل هى « تحذير سافر لنا فى جنوب افريقيا لكن ندرک بأنه لا يمكننا تجاهل التطرف غير المحتل الذى يقسم به النظام القومى الجديد فى مصر » . وكان تشخيص الحزب المتحد يختلف عن الذى قامت به حكومة الحزب الوطنى فى ان « الاحداث التى جرت فى مصر ترتبط بالسياسات التوسعية التى تمارسها الدول الشيوعية » . هذا كما اعتقد الحزب المتحد « ومعظم مؤيديه من الناطقين بالانجليزية » موقف حكومة الحزب الوطنى «ومؤيدوه من الانريكانوز الناطقين بالانجليزية» من عدم تأييد ومساندة حكومة بريطانيا وموقفها من الازمة .

ورغم موقف حكومة اتحاد جنوب افريقيا الحيادى وموقف المعارضة العدائى لمصر ، فان حزب المؤتمر الوطنى الافريقى الذى يمثل اقلية السكان الافريقيين فى جنوب افريقيا اصدر بيانا فى ٢٧ سبتمبر ١٩٥٦ بالتضامن مع الشعب المصرى . تلك كانت مواقف القوى السياسية فى اتحاد جنوب افريقيا ، وبهنا

المقام الضوء على العوامل التي سادت في تقدير المسؤولين في حكومة بريتوريا لاتخاذ مثل هذا الموقف الحيادي . ويبدو واضحا أن المصلحة الذاتية لحكومة جنوب أفريقيا هي التي أمّلت مثل هذا الموقف ، وكان استسهادها بمبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية يعني في المقام الأول الرد على الدول التي تطالب اتحاد جنوب أفريقيا بإنهاء حالات القفرقة العنصرية أو سياسة الأبارتيد . ومن ناحية أخرى نجد أن حكومة الحزب الوطني لم ترمز أي سياسة كثيرة لكي تندفع إلى جانب بريطانيا في الأزمة . وقد كان ههنا في المقام الأول المصلحة الاقتصادية التي تعود عليها إذا ما أغلقت قناة السويس أمام سفن الدول الغربية ، وهذا يعني سلوكها طريق رأس الرجاء الصالح مما يضاعف من رخاء الموانئ في الاتحاد ، بل قد يفتح لجنوب أفريقيا مزيدا من الضغط لصالح قضيتها في حالة إقامة منظمة للامن على نموذج حلف الاطلنطي ، مما قد يربط مصير الاقلية البيضاء في افريقيا بعجلة دول حلف الاطلنطي المناهضة للشيوعية . ومن ناحية ثالثة فلم تكن هناك أية عقبات تشوب العلاقات الثنائية بين مصر واتحاد جنوب افريقيا آنذاك ، الامر الذي أخذ المسؤولون في بريتوريا مراهاته لدعم هذه العلاقات لاعتقادهم أن موقع مصر الجغرافي في المدخل الشمالي للقارة الافريقية له صلة وثيقة بأمن القارة الافريقية كلها .

الموقف ازاء العدوان الثلاثي عام ١٩٥٦

وبوقوع العدوان الثلاثي على مصر ١٩٥٦ ، فإن حكومة اقتصاد جنوب افريقيا ، من دون جميع حكومات دول الكومنولث ، كانت الحكومة الوحيدة التي امتنعت عن ابداء الحكم على شرعية الهجوم الانجلو فرنسي من ٢٠ أكتوبر الى ٦ نوفمبر ١٩٥٦ . وفي اروة الامم المتحدة كان ممثل حكومة بريتوريا يتذرع بعدم حصوله على معلومات كافية ويضيق الوقت ليعتذر عن الاقتراح على قرار وقف اطلاق النار في ٢ نوفمبر وفي بريتوريا كانت الحكومة تؤجل قرارها حول الأزمة حتى ٥ نوفمبر . وبعد أن اجتمعت في هذا التاريخ أصدر وزير خارجيتها تصريحاً يعبر عن ايمان حكومته بأنها غير متورطة في الحرب وأن كانت قلقة للغاية بشأن الحفاظ على السلام في الشرق الأوسط . وكانت الحكومة تأمل في التوصل إلى حل دون الاقتران إلى صيغة هذا الحل .

وكانت هناك اسباب اختص بها المرح السياسي في اتحاد جنوب افريقيا هي التي كانت وراء هذا الموقف فبعد ان امتنعت حكومة اتحاد جنوب افريقيا عن اتخاذ موقف في ذلك الوقت كان من الطبيعي ان تمتنع ايضا عن أي تصريح أو تأييد ، كما شرعت في ذلك عواصم الكومنولث الاخرى خلال أيام العدوان . وعبر عن هذا فيما بعد وزير الشؤون الخارجية أمام البرلمان في ١١ فبراير ١٩٥٧ قائلا : « لم اقل حتى الان اية كلمة حول العملية البريطانية الفرنسية وليس في نيتي ان افعل ذلك . . لم يكن لي أو لجنوب افريقيا ان تتدخل » وكانت حكومة الحزب الوطني لديها الاستعداد الكافي للتعبير عن رأيها حول جوانب أخرى من الإزمة ومنها الدور الذي تقوم به الامم المتحدة . وكان رأى رجال السياسة في جنوب افريقيا يتم بالشعور بالنفور لما قامت به الجمعية العامة للامم المتحدة من نشاط كان في نظرهم تدخلا متظاهيا . وكان الجنرال سبلس نفسه قد عاد من دورتها الاولى عام ١٩٤٦ ولديه الاعتقاد - كما صرح بذلك أمام البرلمان - « بأن ما جرى هناك لم يكن شيئا سوى مركب من المشاعر والمواقف والجهل » .

وفي ٢٧ نوفمبر ١٩٥٦ اعلن وزير خارجية جنوب افريقيا أمام الجمعية العامة بأن حكومته قد قررت الانسحاب من كل مشاركة في أعمال الامم المتحدة وفي مجرى الشكاوى التي أدلى بها وزير الخارجية ليفسر هذا القرار الصارم جاء ذكر الامم المتحدة وما تقوم به من دور في ازمة الشرق الاوسط ومر عليه دون تعليق ، وقال : « ان اعتماد الحلول الوقتية ليس كفيلا بالتوصل الى تسوية للاضطرابات ولكنه يؤدي الى زيادة حدة التوتر » ولكنه لم يذهب الى تقييم هذا التوتر كما لم يقترح علاجاً له . ولكن آخر شيء في فكره كان انشاء قوة بوليس دولية دائمة ، في هذا الامر على الأقل كان يمكنه ان يقف في مواجهة كريشناياون بل كان يرى تطوير المنظمة وتنظيمها بطرد الاعضاء الافرو آسيويين منها أو على الأقل بالحد من نفوذهم « الذي طالما كان موجها ضد جنوب افريقيا » كان هذا في نظر حكومة الحزب الوطني غير مجد . وقال وزير الخارجية « ان المشكلة التي اثارها مصر بقتلهم قناة السويس ان تحل في صاحة منظمة مقسمة مثل الامم المتحدة حيث تقوم دول بالانحياز بالتملحون مع الدول الشيوعية بغير هام جدا تحت زعامة الهند » .

وكان لدى اعضاء المعارضة فى برلمان جنوب افريقيا شئ من الاستعداد لتوجيه النقد الى حكومتهم لانها لم تساند فكرة قسمة قوة الطوارئ الدولية . ولكن مناصرى الحكومة كانوا يرون حكمة فى موقف الحكومة وقد دامعوا عنها ملوحين الى التجربة الكندية التى اثبتت الحكمة فى البقاء خارج الصحراء ، وقال أحد اعضاء برلمان جنوب افريقيا « ان حكومتنا قد اتبعت سياسة حكيمة بالبقاء خارج نزاع السويس وبذلك لم نطلق اهانة من مبد الناصر كما فعل ازام كندا » ١٠ .

وايا كان موقف حكومة اتحاد جنوب افريقيا فان الراى العام للاقلية البيضاء كان متعاطفا تماما مع اسرائيل « ١ » عندما قامت بغزو مصر عام ١٩٥٦ وقد كان لليهود فى جنوب افريقيا « نحو ١٠٠٠٠٠ يهودى » الفضل ايضا فى احياء هذا الشعور .

موقف مصر ازاء مذبحه شاريفيل ٢

اذا كانت مذبحه شاريفيل فى جنوب افريقيا تسجل بداية مرحلة جديدة فى قضية النظام العنصرى بصفة عامة فى جنوب افريقيا فانها تشكل ايضا بداية الحملات الاعلامية المصرية المكثفة ضد النظام العنصرى فى بريتوريا . وقد ادلى نائب وزير شئون رئاسة الجمهورية فى ٢٣ مارس ١٩٦٠ بتصريح قال فيه : « ان ج.ع.م. تستنكر بكل شدة المذابح الوحشية التى تعرض لها السكان الافريقيون فى جنوب

١٠ ثمة جنود تاريخية تربط الاقلية البيضاء بالحركة الصهيونية واسرائيل - فقد كان الجنرال سمطس وزير الدفاع فى حكومة اتحاد جنوب افريقيا وعضو مجلس الحرب الامبراطورى عام ١٩١٧ أحد الأشخاص الذين وضعوا وعد بلفور بشأن انشاء وطن قومى لليهود فى فلسطين - وايدت حكومة اتحاد جنوب افريقيا برئاسة الجنرال هررتزج النظام وطن يهودى فى فلسطين تاييدا كاملا باتخاذها قرارا بهذا المعنى عام ١٩٢٦ كما وعدت بتاييد الاهداف الصهيونية امام عصبة الامم وفى الامم المتحدة ايدت جنوب افريقيا مشروع تقسيم فلسطين تاييدا فعلا عام ١٩٤٧ وقام الحزب الوطنى عام ١٩٤٨ بالاعتراف القائلونى لدولة اسرائيل فور اعلان قيامها كما قام الدكتور الان رئيس الحكومة بزيارة مجاملة الى تل ابيب . كما سمح للضباط الاحتياط اليهود فى جنوب افريقيا بالخدمة فى اسرائيل كما سمح بتحويل الاموال والسلع الى اسرائيل على الرغم من المصاعب المالية التى كانت تعاني منها جنوب افريقيا آنذاك .

افريقيا . واطن انه لانتب لهذه الجماهير المزلاء من السلاح الا ايمانهم بحقوق الانسان واحتجاجهم السلمى على التفرقة العنصرية المفروضة عليهم بالقوة والارهاب « واضاف قائلا » . « ان اطلاق نيران المدافع على جماهير الافريقيين يعتبر جزءا من حرب الابداء ضد الافريقيين فى صميم بلادهم . ولا يسع ج.ع.م. الا ان تعلن استنكارها الشديد لهذه الجريمة الوحشية التى ذهب ضحيتها مئات الافريقيين بين قتيل وجريح . كما ان ج.ع.م. تعلن تضامنها مع جميع الشعوب الافريقية فى موقفها ازاء هذه الجرائم الوحشية » . وختم نائب وزير شؤون رئاسة الجمهورية تصريحه قائلا : بان وقد ج.ع.م. فى الامم المتحدة اجتمع بولود الدول الافريقية لدراسة الموقف بعد هذه المذابح التى تعد امتهاا لحقوق الانسان وتحديا صارخا لقرارات الامم المتحدة الخاصة بمنع التفرقة العنصرية .

ولقد ابدت اجهزة الاعلام المصرية اهتماما بالتعليق على مذبحسة شاريفيل ومتابعة ردود فعلها سواء فى داخل اتحاد جنوب افريقيا او على المستوى الدولى . واخذت الدبلوماسية المصرية تشدد الهجوم على حكومة بريتوريا . وقد عكست البيانات المصرية هذا فى ختام رحلة الرئيس .
وفضلا عن هذا الموقف نشطت الدبلوماسية المصرية فى المحافل الدولية والافريقية لتكثيف حملات الاستنكار ضد النظام العنصرى .

الدبلوماسية المصرية وادانة النظام العنصرى فى الامم المتحدة

بدأ اهتمام الامم المتحدة بمشكلة التفرقة العنصرية فى جنوب افريقيا منذ سنة ١٩٤٦ غير ان اهتمامها كان منصبا حتى ١٩٥٢ على مشكلة معاملة الهنود فى جنوب افريقيا ومشكلة جنوب غرب افريقيا « ناميبيا » . وخلال هذه الفترة ايدت مصر موقف الهند فى جنوب افريقيا .

واقام مناقشة اللجنة الاولى التابعة للجمعية العامة للامم المتحدة لمسألة معاملة الهنود فى جنوب افريقيا فى ١٤ نوفمبر ١٩٤٧ التى الدكتور محمد حسين هيكل باشا « رئيس وفد مصر » خطبا حول

رأى مصر في مشكلة التمييز العنصري عبر فيه عن عطف مصر على قضية الهنود في جنوب أفريقيا مستندا في ذلك الى ميثاق الامم المتحدة ومعقرا أن هذه المسألة ليست من اختصاص الشؤون الداخلية لاتحاد جنوب أفريقيا كما تدعى حكومة الاتحاد .

ولقد حظى موضوع حقوق الهنود في جنوب أفريقيا بتأييد الجمعية العامة للامم المتحدة التي أصدرت عدة قرارات بهذا الشأن وكانت هذه القرارات مقدمة لاثارة قضية التفرقة العنصرية بصفة عامة في جنوب أفريقيا منذ الدورة السابعة للجمعية العامة للامم المتحدة حيث اثارته ١٢ دولة افريقية وآسيوية « ومنها مصر » هذه المسألة في ١٢ ديسمبر ١٩٥٢ وطلبت أدراج موضوع الصراع العنصري الناتج عن تطبيق سياسات الفصل العنصري في جنوب أفريقيا في جدول اعمال الدورة ، ورغم معارضة جنوب أفريقيا لمناقشة هذه المسألة فقد استقر رأي الجمعية العامة على اختصاصها بمناقشة الموضوع على أساس انه موضوع حقوق الانسان وانه يؤثر في تفسير مواد الميثاق وانه ربما ترتب عليه تهديد للسلم في افريقيا والعالم .

وفي ١٥ ديسمبر ١٩٥٢ اصدرت الجمعية العامة للامم المتحدة قرارين يؤكد الاول على حقوق الانسان ويضع القرار الثاني على انشاء لجنة خاصة لدراسة الوضع العنصري في جنوب أفريقيا وكانت مصر وسبع عشرة دولة عربية وآسيوية وأمريكية لاتينية قد تقدمت بمشروع هذا القرار وتشكلت اللجنة من ممثلي دول شيلي ، فرنسا ، هليتي ، وقاطعت جنوب افريقيا هذه اللجنة . ومع تبلور المجموعة الافريقية الآسيوية في المنظمة الدولية تزايد الضغط على جنوب افريقيا حتى انها اضطرت الى سحب وفدائها من الدورتين العاشرة والحادية عشرة .

ولقد استطاعت مصر من خلال حركتها في اطار المجموعة العربية والمجموعة الافريقية الآسيوية منذ مؤتمر بانكوك (١٩٥٥) والمجموعة الافريقية منذ مؤتمر الدول الافريقية المستقلة في اكرا (عام ١٩٥٨) بتقصيق مواقفها مع مواقف دول العالم الثالث لممارسة مزيد من الضغط على جنوب افريقيا . وفي مواجهة تحدى جنوب افريقيا بعد مذبحه شاريفيل في ٢١ مارس ١٩٦٠ قلمت مصر مع ٢٨ دولة افريقية آسيوية باحاطة مجلس الأمن بالقضية حيث ناقش المجلس قضية

الإبارتيد للمرة الأولى واتخذ في أول أبريل ١٩٦٠ قراره رقم ١٢٤ ،
يعترف فيه بأن الموقف في جنوب أفريقيا قد أدى إلى خلاف دولي ،
وإذا استمر فقد يعرض للخطر السلام والأمن الدوليين ، ودعا
المجلس . حكومة جنوب أفريقيا إلى اتخاذ تدابير تستهدف تحقيق
الوفاق العنصري القائم على المساواة وإلى نبذ سياساتها
الخاصة بالإبارتيد .

وفي ١٢ أبريل ١٩٦١ اقترت الجمعية العامة قرارها ١٥٩٨ ١٥٥ ،
الذي قدمته مصر مع عدد من الدول الأفريقية والآسيوية الذي نص
على غرقته الثلاثة على مطالبة كل الدول باتخاذ إجراءات فردية
وجامعية للضغط على جنوب أفريقيا للتخلي عن سياساتها بشأن
الإبارتيد .

وبهذا القرار فإن الجمعية العامة قد تجاوزت دورها التقليدي في
الادانة أو الاستنكار إلى عمل محدد ضد جنوب أفريقيا ، وقد تبلور
هذا بشكل أوضح في الدورة السابعة عشرة .

وفي هذه الدورة أكد محمود موزي وزير خارجية مصر في ٢ أكتوبر
١٩٦٢ موقف مصر من مشكلة الإبارتيد في جنوب أفريقيا وقال أن
حكومة هذه الدولة مازالت تلتزم بسياسة التفرقة العنصرية أسوأ من
ذلك الموقف الذي تتفذه إزاء جنوب غرب أفريقيا وهو الموقف الذي
يعد امتداداً للحدى الأمم المتحدة .

وفي ٦ نوفمبر ١٩٦٢ وافقت الجمعية العامة على قرار يقضي
بأن سياسة الإبارتيد تهدد بشدة السلم والأمن الدولي ، ويطلب إلى
الدول أن تتخذ بشكل فردي أو جماعي عدة تدابير تستهدف دفع
جنوب أفريقيا إلى التخلي عن سياسة الإبارتيد .

واستجابة لقرارات الجمعية العامة بشأن مقاطعة جنوب أفريقيا
أعلنت مصر الأمين العام للأمم المتحدة في خطاب مؤرخ في ٣ أكتوبر
١٩٦٢ أنها قطعت كل علاقاتها الدبلوماسية مع حكومة جنوب أفريقيا
منذ مايو ١٩٦١ وقطعت كذلك علاقاتها الاقتصادية من سبتمبر ١٩٦٢ .
كما حظرت كل سفنها من دخول موانئ جنوب أفريقيا وكذا أغلقت
موانئ مصر أمام كل سفن تحمل علم جنوب أفريقيا ، ورفضت إعطاء
تسهيلات الهبوط والتزافيت لكل طائرات جنوب أفريقيا أو الطائرات
المسجلة لديها وأن مصر تقدم قرار حظر امداد جنوب إفريقيا
بالمسحة والمعدات الحربية .

وفضلا عن هذا أعلن مندوب مصر في اللجنة السياسية الخاصة للجمعية العامة للأمم المتحدة أن مصر تقوم بتعليم ٢٠ من أبناء جنوب افريقيا في القاهرة .

ومع نهاية ١٩٦٣ أضافت ٤٦ دولة عضو الامين العام للأمم المتحدة انها قد نفذت الكابل قرار الامم المتحدة ومنها ٢٥ دولة أعلنت انها قاطعت جنوب افريقيا تجاريا ودبلوماسيا .

وفي الدورة الثامنة عشر للجمعية العامة طلب وزير الخارجية المصري في ١٠ أكتوبر ١٩٦٣ باسم مصر من الجمعية العامة اتخاذ اجراء عاجل ضد المحاكمة التي تجرى في جنوب افريقيا ويحاكم فيها ١١ شخصا بتهمة محاولة قلب الحكومة . و اضاف ان على الامم المتحدة ان تعمل لاطلاق سراح المسجونين السياسيين الذين تستخدم حكومة جنوب افريقيا في اعتقالهم وسائل غيلة في الوحشية .

وفي ١١ أكتوبر ١٩٦٣ صدر قرار الجمعية العامة بشأن حظر امداد جنوب افريقيا بالبنزول والمنتجات البترولية وفي ٢٠ نوفمبر ١٩٦٣ اقرت الجمعية العامة اعلان الامم المتحدة حول القضاء على كافة اشكال التفرقة العنصرية .

كما اتخذ مجلس الامن قراره رقم ١٨٢ في ٤ ديسمبر ١٩٦٣ وقد تضمن نصوصا قوية الصياغة في ادانة حكومة جنوب افريقيا والدعوة فوراً الى وقف بيع وشحن المهمات والمواد التي تستخدم في صناعة وصيانة الاسلحة والذخائر في جنوب افريقيا ويطلب من الامين العام للأمم المتحدة تكوين لجنة خبراء تتولى دراسة اساليب حل الموقف الراهن في جنوب افريقيا من خلال التطبيق الكامل والسلمى والمنظم لحقوق الانسان والحريات الاساسية بالنسبة لجميع سكان الاقليم ككل بصرف النظر عن الجنس او اللون او العقيدة .

وفي ٢٧ ابريل ١٩٦٤ طلبت مصر مع ٥٧ دولة افريقية آسيوية عقد اجتماع طارئ لمجلس الامن للنظر في الموقف المتعرج في جنوب افريقيا على ضوء تقرير الامين العام للأمم المتحدة في ٢٠ ابريل ١٩٦٤ . وفضلا عن معارضة هذه الدول لاغتيال الوطنيين في جنوب افريقيا لمعارضتهم سياسة الابارتيد . فان هذه الدول طلبت من مجلس الامن اتخاذ اجراء عاجل لمنع مشكلة جنوب افريقيا من تهديد السلام في افريقيا وفي العالم .

وفي ٩ يونيو ١٩٦٤ صدر قرار مجلس الامن رقم ١٩٠ أكتفى فيه

إبدانة حكومة جنوب افريقيا بشأن محاكمة زعماء حركة التحرير ، وفي الثامن عشر من نفس الشهر أصدر قراره رقم ١٩١ سجل فيه التوصيات الواردة في تقرير مجموعة الخبراء والنتائج التي توصلت اليها في ٢٠ ابريل ١٩٦٤ وإدانته حكومة جنوب افريقيا والدعوة الى حظر بيع وشحن الاسلحة والذخائر الى جنوب افريقيا .
ويعد هذا القرار لم يصدر مجلس الامن قرارا بشأن جنوب افريقيا طوال ست سنوات حتى ٢٣ يوليو ١٩٧٠ .

وفي ٢٤ يوليو ١٩٦٥ اذاعت السكرتارية العامة للأمم المتحدة ان ١٠٥ دولة من بينها مصر اتخذت اجراءات مختلفة تهدف الى منع حكومة جنوب افريقيا من اتباع سياسة الابارتيد . وتتراوح هذه الاجراءات بين قطع العلاقات السياسية واغلاق جميع الموانئ والمطارات في وجه السفن والطائرات التابعة لجنوب افريقيا . كما تتناول عقوبات اقتصادية مختلفة ومنع أي شخص يحمل جواز سفر لجنوب افريقيا من دخول بلاد كثيرة .
U.N. Credentials Committee
وفي الدورة العشرين للجمعية العامة للأمم المتحدة كانت مصر عضوا في لجنة اوراق الاعتماد (١)

التي تبحث في اوراق اعتماد مختلف الوفود وفي اجتماع اللجنة في ٢٧ ديسمبر ١٩٦٥ اقترح اسماعيل نهبي مندوب مصر بالنيابة من مدغشقر وسوريا ومصر التي اعدت مشروع القرار ان اللجنة لاتعترف بصحة اوراق الاعتماد المقدمة من الحكومة الحالية لجنوب افريقيا وقد ايد الاتحاد السوفيتي هذا المشروع . وفي التصويت لم يئل موافقة الدول الخمس الأخرى « استراليا ، كوستاريكا ، جواتيمالا ، ايسلندا ، الولايات المتحدة » وكانت هذه اول محاولة « ٢ » لاطهار عدم شرعية حكومة جنوب افريقيا .

١- اللجنة تسامعت لقوم يتلقى اوراق المندوب الموقولتلكمن ان جميعها مستوفاة تماما من قبل أحد أسئولين الكبار في الحكومة التي ارسلت هذا العضو الى نيويورك - (وعادة ما يكون هذا المسئول ايا وزير الخارجية اوشخص في مركز معادل له) وتعتبر هذه عملية شكلية بحتة . ولكن الدول المعادية لحكومة جنوب افريقيا وجدت في هذه العملية فرصة لاطهار عدم شرعية مندوب حكومة بريتوريا .
(٢) نجحت الدول الافريقية مسلم ١٩٧٤ في تحقيق هذه المحاولة حيث علقت عضوية جنوب افريقيا في ١٢ نوفمبر ١٩٧٤ ومنعت من الاشتراك في الدورة ٢٩ للجمعية العامة .

وفي نفس الدورة التي محمد عوض القونى مندوب مصر الدائم في الأمم المتحدة كلمة تعقيا على تقرير لجنة تصفية الاستعمار المقدم الى الجمعية العامة جاء فيه بشأن قضايا التحرير في افريقيا انه لا يتذكر أن الإفريقيين لم يستشاروا عندما منحت جنوب افريقيا الاستقلال عام ١٩٦٠ .

كما قدمت مصر مع ٤٤ دولة مشروع قرار بشأن سياسة الإبارتيد في جنوب افريقيا وتمت الموافقة عليه في ١٥ ديسمبر ١٩٦٥ القرار رقم ٢٠٥٤ « ٢٠ » . وقررت الجمعية العامة في هذا القرار لغت نظر مجلس الأمن الى ان الموقف في جنوب افريقيا يشكل تهديدا للسلم والأمن الدوليين وأوضحت ان تطبيق الاجراءات المنصوص عليه في الفصل السابع من الميثاق ضرورة لا محيص عنها لحل مشكلة الإبارتيد ، وأن الجزاءات الاقتصادية العالية هي السبيل الوحيد نحو حل سلمي ، ولكن المجلس لم يأخذ بهذا الرأي وقد أبدت كثير من الدول تحفظات شديدة على تطبيق هذه التوصية على أساس انه لا يحق للجمعية العامة تقرير وجود تهديد للسلم والأمن الدوليين .

وفي ٢١ ديسمبر ١٩٦٥ اقرت الجمعية العامة الاتفاقية الدولية الخاصة بالقضاء على كافة اشكال التفرقة العنصرية وقد لعبت مصر دورا ملموسا في صياغة كثير من مبادئها واشتركت مع ٢٢ دولة في تقديم مشروع هذه الاتفاقية « ١ » وقامت مصر بالتوقيع على الاتفاقية في ٢٢ سبتمبر ١٩٦٦ كما أودعت وثيقة التصديق عليها في أول مايو ١٩٦٧ .

وفي الدورة ٢١ للجمعية العامة أوضح مندوب مصر ان مسؤولية مثل جهود المنظمة الدولية ترجع الى موقف الشركاء التجاريين الرئيسيين لجنوب افريقيا . وقال مندوب مصر في اللجنة السياسية الخاصة في ٩ ديسمبر ١٩٦٦ : « انه رغم الدعوات المختلفة للأمم

(٤٦) لاكتفى الاتفاقية بالدعوة الى إنهاء التفرقة العنصرية بكافة صورها وإنما تقيم لأول مرة جهازا دوليا للإشراف على احترام نصوصها . وقد أصبحت الاتفاقية نافذة المفعول اعتبارا من ١٢ مارس ١٩٦٩ وكان قد وقع عليها حتى أول ديسمبر ١٩٧٠ ثلاثة وسبعون دولة بينما صوتت عليها أو انضمت اليها ٤٤ دولة . راجع نص الاتفاقية في مجلة الهدف والعدالة عدد يناير ١٩٧١

المتحدة فان هؤلاء الشركاء يتوسعون فى علاقاتهم التجارية والاقتصادية مع جنوب افريقيا ومن ثم فهم يشجعونها على مواصلة سياستها العنصرية » .

وكانت الجمعية العامة خلال الدورتين ٢١ ، ٢٢ قد وافقت اصدار قراراتها بشأن الوضع فى جنوب افريقيا . ومنها القرار رقم ٢٢٠٢ « ٢١ » فى ١٦ ديسمبر ١٩٦٦ والقرار ٢٣٠٧ « ٢٢ » فى ١٢ ديسمبر ١٩٦٧ . وأكدت مصر خلال المناقشات المختلفة ان احكام الفصل السابع من الميثاق تظل هى اكثر الوسائل فعالية لاكمال حكومة جنوب افريقيا للتخلي عن سياستها العنصرية « ٤٧ » .

الدبلوماسية المصرية وادانة النظام العنصرى فى منظمة الوحدة الافريقية

تعتبر مشكلة التفرقة العنصرية فى جنوب افريقيا من الموضوعات الاساسية فى جدول اعمال أى مؤتمر افريقى عقد منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية بالقارة ، بل انها فى الواقع كانت الاساس الموضوعى لبدء سياسة المؤتمرات خارج القارة .

وبمشاركة مصر فى المؤتمرات الافريقية ابتداء من مؤتمر باندونج « ابريل ١٩٥٥ » اخذت تعلن مصر موقفها من ادانة التفرقة العنصرية . وفى باندونج أعلن الرئيس عبد الناصر رفض العنصرية فكرا وممارسة كما أوضحنا فى الفصل الاول - الباب التمهيدى . وقد استنكر المؤتمر بلغة قوية : « السياسات والمعاملات القائمة على التمييز العنصرى التى تقيم عليها حكومات بعض الدول العلاقات الانسانية فى جزء كبير من القارة الافريقية وفى نواح اخرى من العالم » مؤكدا ان مثل هذه السياسات ليست خرقا لحقوق الانسان فحسب بل هى كذلك افكار للقيم الانسانية للحضارة وكرامة الانسان » .

وفى المؤتمر الثانى للدول الافريقية المستقلة فى اديس ابابا « يناير ١٩٦٠ » أعلن رئيس وفد مصر « حسين ذو الفقار صبرى نائب وزير الخارجية » فى خطابه اول تصريح باستعداد مصر للانضمام الى

مقاطعة تامة لجنوب افريقيا حتى تعدل عن سياسة التمييز العنصرى التى تتبعها ازاء الوطنيين هناك قائلا « وستتخذ الجمهورية العربية اى اجراء يقرره المؤتمر ضد جنوب افريقيا » واتهم رئيس الوفد المصرى حكومة جنوب افريقيا بانها تنتهك بطريقة غير حكيمة وثيقة حقوق الانسان بسياسة التفرقة العنصرية التى تتبعها وقال ان ج.ع.م. على استعداد لقبول وحدة جميع الدول الافريقية وتحريرها من جميع صور الاستعمار . ودعا رئيس الوفد المصرى لوضع حد لوصاية جنوب افريقيا على جنوب غرب افريقيا وقال ان بريطانيا لانستطيع ان تبرئ نفسها من هذه المسألة لانها قد تلقت الوصاية باسمها ثم حولتها الى جنوب افريقيا وقد قرر المؤتمر عدم اقامة علاقات دبلوماسية مع جنوب افريقيا ودعا جميع دول افريقيا الى اغلاق جميع موانئها فى وجه السفن التى ترفع علم جنوب افريقيا ومقاطعة جميع بضائع جنوب افريقيا وحرمان جميع طائراتها من حقوق التحليق فوق اراضى الدول الاعضاء فى المؤتمر أو الهبوط فيها كما دعا الى استبعاد جنوب افريقيا من الكومنولث . وقد أعلن رئيس وفد مصر ان جميع موانئ قناة السويس استثنت من هذا النص تشبها مع مبدأ حرية الملاحة فى القناة بالنسبة الى سفن جميع الدول بلا استثناء كما انها ليست فى حالة حرب مع ج.ع.م. مثل اسرائيل .

وفى خطاب افتتاح مؤتمر الشعوب الافريقية بالقاهرة « ٢٠ مارس ١٩٦١ » تسامع الرئيس جمال عبد الناصر هل استسلم الاستعمار والتفرقة العنصرية تمارس فى قلب القارة على ايشع الصور واحفلها بالخزي والعار .. وهل التفرقة العنصرية فى حقيقتها الا قناع من اقنعة الاستعمار « ... هل التفرق بين البشر على أساس اللون غير محاولة للتفريق فى المشاركة العامة فى الحكم غير محاولة للتفريق فى الخدمات غير محاولة للتفريق فى الاجور ؟ .. ان الاستعمار لكى يكفل استغلال الطبقة لابد ان يستغل البشر بذلك لانتكون مشكلة التفرقة العنصرية فى حقيقة امرها بعيدة عن مشكلة الاراضى الافريقية وبعيدة عن مشكلة المناجم الافريقية . انها تصبح مشكلة اللورد الافريقى فى مشكلة الثروة الافريقية كلاهما سخرة فى خدمة الاستغلال الذى هو المعنى الاقتصادى للاستعمار » .

وفى كلمته امام وفود المؤتمر فى الجلسة الختامية فى ٢ ابريل

١٩٦٢ أشار الرئيس عبد الناصر الى نجاح الدول الافريقية الاسيوية المشتركة في عضوية الكومنولث البريطاني في ارجام حكومة جنوب افريقيا على الخروج من عضوية الكومنولث الامر الذي ساعد كثيراً على القاء الضوء اكثر على مشكلة التمييز العنصري واستطاع نكتيل راي عام عالمي له وزنه واثره على حكومة جنوب افريقيا التي تسير في طريق يتناقى مع كل المبادئ التي قدمها ودافع عنها واستشهد من اجلها البشر منذ اقدم عصور التاريخ .

وانعقد مؤتمر القمة الافريقي بأديس ابابا « مايو ١٩٦٣ » ومصر تقاطع جنوب افريقيا دبلوماسيا منذ مايو ١٩٦١ كما سنوضح ذلك في الفصل القادم بينما كانت العلاقات الاقتصادية ما زالت قائمة بين البلدين .

وفي خطابه امام المؤتمر اشار الرئيس عبد الناصر اكثر من مرة الى قضية التفرقة العنصرية في جنوب افريقيا قائلاً « من خارج القارة هناك الاستعمار الذي لم يقض عليه القضاء النهائي والكاثل في كل اجزاء القارة . . وهناك الاضطهاد العنصري والتفرقة العنصرية يفرضهما على بعض اجزاء القارة . . وهناك عمليات اغتصاب اراضي الشعوب وتحريرها على اصحابها الشرعيين وابطاحتها لمستوطنين جاءوا من بعيد ورفضوا ان يكون لهم حق الضيف وراحوا امتعلاء وارهبا يطلبون جبروت السيف .

وحول مقاومة التمييز العنصري في القارة قال الرئيس عبدالناصر « والتمييز العنصري والاضطهاد لن يكتفى للقضاء عليها - انها اهانة للانسانية كلها في هذا العصر وفي كل عصر . . وانما لابد من مقاومة باسلة بكل الوسائل والطرق حتى الوصول الى سلاح المقاطعة الكاملة تلعب بها دفة الامور وتحول الذين ارادوا فرض العزل على شعوب افريقيا في ارضها الى جيوب معزولة من الانسانية ومطمهورة خارج نطاق التعاون الدولي . ولابد للمقاطعة بكل الوسائل والطرق من عقل منظم واعصاب محرقة » .

واتخذ المؤتمر عدة قرارات بشأن جنوب افريقيا ففي القرار الخاص بتصفية الاستعمار اكد ان اقليم جنوب غرب افريقيا ارض افريقية خاضعة للانتداب الدولي وان أية محاولة من جانب جنوب افريقيا لضربها تعتبر عملاً عدوانياً ثم طالب المؤتمر بقطع العلاقات الدبلوماسية

والتصلية بين جميع الدول الافريقية وبين حكومة البرتغال وجنوب افريقيا اذا ما استمرت على موقفها ازاء تصفية الاستعمار . وطلب بالمتطوعة النعالة للتجارة الخارجية للبرتغال وجنوب افريقيا باتباع تحرير اسفيراد البضائع من مدين البلدين ، واغلاق جميع الموانئ والطارات الافريقية امام سفنهما وطائراتهما ومنع طائرات مدين البلدين من التحليق فوق اقاليم الدول الافريقية . وفى قرار خاص بعنوان « التفرقة والتمييز العنصرى » اعلن المؤتمر ضرورة تنسيق وزيادة الجهود لانهاء هذه السياسة الاجرامية التى تتبعها جنوب افريقيا وتحقيقا لهذا المؤتمر اتخذ المؤتمر عدة اجراءات منها رعاية اللاجئين من جنوب افريقيا والتحرك الدبلوماسى الاريقى على مستوى الامم المتحدة ، مناشدة جميع الحكومات قطع العلاقات الدبلوماسية والتصلية والاقتصادية التى لاتزال قائمة مع حكومة جنوب افريقيا .

وتنفذا لهذه القرارات باشرت مصر الى اعلان المقاطعة الاقتصادية لجنوب افريقيا فى ٢٣ سبتمبر ١٩٦٣ بصدر قرار وزير الاقتصاد المصرى ثم تاكلد هذا الموقف بصدر القرار الجمهورى رقم ١٠٦٦ لسنة ١٩٦٤ فى ١٩ مارس ١٩٦٤ « ٨ » .

وفى مؤتمر القمة الافريقى بالقاهرة « يوليو ١٩٦٤ » اشار الرئيس عبد الناصر الى قضية جنوب افريقيا فى كلمته بالجلسة الافتتاحية عندما شبه اسرائيل بانها « جزء من مؤامرة نهب اراضى الشعوب بواسطة ما يسهونه بالاستيطان ، ذلك الذى تعرفون امثلة له فى القارة الافريقية فى جنوب افريقيا بل ويزيد عليه ان المستوطنين فى اسرائيل طردوا اصحاب البلاد الاصليين وحولوا الاغلبية منهم الى لاجئين خارج حدود وطنهم » . وطلب الرئيس عبد الناصر باستكمال الحصار من حول بقع التفرقة العنصرية البغيضة فى جنوب افريقيا وروديسيا .

وفى خطابه فى مائدة العشاء قال الرئيس عبد الناصر : « ان شعبا افريقيا فى اقصى جنوب افريقيا لم يرهبه الجنون العنصرى فمضى يرفع اعلام المقاومة يقدم بطلا بعد بطل لقيادة النضال » . وفى خطابه فى ختام المؤتمر قال الرئيس عبد الناصر : « ان مؤتمركم كان اشارة واضحة الدلالة بالنسبة لابطال الحرية فى القارة امثال فوكمو « روديسيا » ، مانديلا « جنوب افريقيا » اللذين وضعهم

الاستعمار وراء القضاة وللشعوب التي ما زالت بالبعالة والشرف
تحاول تحميم اغلالها .

وقرر المؤتمر مطالبه جميع الدول وخاصة التي تقوم بينها وبين
حكومه جنوب افريقيا علاقات تجاريه بالتعاون في مجال مقاطعه
جنوب افريقيا ومناشدة جميع الدول المنتجة للبترول بان تقف في
الحل عن تزويد جنوب افريقيا بالبترول وكافة المنتجات البترولية
الاخرى والدعوة الى الافراج عن نلسون مانديلا ووالتر سيزونو
وسوبوكوي وغيرهم من المعارضين لمسالة التفرقة العنصرية الذين
سجنوا او اعتقلوا طبقا للقوانين التعسفية الجائرة لحكومة جنوب
افريقيا . كما قرر المؤتمر ايضا انشاء مكتب داخل السكرتارية العامة
لنظمية الوحدة الافريقية تسند اليه مهمة تنسيق خطط واعمال الدول
الاعضاء . وذلك لتنفيذ اجراءات مقاطعة جنوب افريقيا على نحو فعال .

وفي مؤتمر القمة الافريقي باكر « ٢١ - ٢٥ اكتوبر ١٩٦٥ » اشار
الرئيس عبد الناصر في كلمته امام المؤتمر الى خطورة الموقف في
روديسيا وجنوب افريقيا الناتج عن تحالف حكومة الاقلية البيضاء
في روديسيا الجنوبية وحكومة الاقلية البيضاء في افريقيا الجنوبية
والبرتغال .

وجاء في بيان المؤتمر « اعتبار التفرقة العنصرية في جنوب
افريقيا تهديدا للاستقرار والسلام في العالم ومناشدة الامم المتحدة
اتخاذ اجراءات فعالة ضد حكومة جنوب افريقيا بسبب سياستها
العنصرية الهداية ودعوة حكومات امريكا وبريطانيا وفرنسا والمانيا
الغربية الى الامتناع عن الاستمرار في تدعيم اقتصاد جنوب افريقيا .

وفي مؤتمر القمة الافريقي بانديس ابابا « ٥ - ٩ نوفمبر ١٩٦٦ »
استحوذت الخلافات الافريقية على اهتمامات المؤتمر « ومنها خلافات
غنا وشينيا بعد الانقلاب العسكري ضد نكروما واعتقال ومد غينيا »
مجاهات قراراته تكرارا للقرارات السابقة .

الفصل الثالث

مصر ومقاطعة النظام العنصرى ودعم حركات التحرير فى جنوب افريقيا

مصر ومقاطعة جنوب افريقيا

تجاوزت مصر مرحلة الاكتفاء باستفكار وادانة نظام الحكم العنصرى فى جنوب افريقيا واعلنت فى ٢٠ مايو ١٩٦٦ قطع علاقاتها مع حكومة بورتوريا ، لاترار ما يمكن أن يكون قائما بين دولة افريقية تمارس سياسة تحريرية ثورية وبين نظام عنصرى يمارس سياسة الفصل العنصرى ضد الافريقيين .

وفى بيان وزارة الخارجية فى هذا الصدد ، بنت الحكومة المصرية قرار قطع العلاقات مع جنوب افريقيا على الاسس التالية :
- أن سياسة التفرقة العنصرية التى تتبعها جنوب افريقيا تجاوزت حدها فى اهدار حقوق الافريقيين .

- استهتار جنوب افريقيا بالضمير العالمى واستفكاره لهذه السياسة
- أن قصر الانتخابات على البيض اهدار لسيادة القانون فى جنوب افريقيا .

- أن استفاد مصر الى الايمان بالمبادئ والى اجباغ الضمير العالمى تقرر عدم اعترافها بالحكومة الجمهورية الجديدة فى جنوب افريقيا وقصر على قطع العلاقات السياسية معها وعلى سحب بعثتها الدبلوماسية من هذه البلاد .

- أن مصر تتطلع باهتمام الى انتصار النضال الشعبى الحر فى جنوب افريقيا . وأشار البيان أن تلك العلاقات لن تعود الا بعد قيام حكومة شرعية معثلة للشعب .

وبعد اعلان قطع العلاقات السياسية بين مصر وجنوب افريقيا عام ١٩٦٦ كان من المفهوم ضمينا ان المقاطعة سوف تمتد الى العلاقات الاقتصادية بين البلدين ، الا ان كلا من جنوب افريقيا والصحافة البريطانية حاول اظهار ان العلاقات الاقتصادية لن تتأثر بهذه الخطوة السياسية . وكتب مراسل صحيفة « التليز » البريطانية في بريتوريا يقول ان قطع العلاقات لا يؤثر في العلاقات التجارية بينهما وهي على أية حال ليست كبيرة ففى سنة ١٩٦٠ استورد جنوب افريقيا بضائع من مصر تقدر بـ ٣٠٠.٠٠٠ جنيه استرليني وصدرت بضائع بحوالى ٣٠٠.٠٠٠ جنيه استرليني .

ويبدو من واقع المراسلات التى تمت بين رئاسة الجمهورية ووزارة الخارجية ووزارة الاقتصاد ووزارة الخزانة ان الحكومة المصرية نهجت أسلوب المقاطعة الاقتصادية الجزئية لا المقاطعة الشاملة لجنوب افريقيا .

لقد رأت رئاسة الجمهورية الاكتفاء باصدار التعليمات اللازمة بحظر الاستيراد من جنوب افريقيا . وأصدرت وزارة الاقتصاد التعليمات اللازمة لحظر الاستيراد كما أصدرت الادارة العامة للنقد كتابا دوريا للبنوك يتضمن انه يتعين استرداد قيمة البضائع التى يتم تصديرها من مصر الى جنوب افريقيا مقدما أو بموجب اعتمادات مستندية غير قابلة للإلغاء . هذا كما استتقت وزارة الاقتصاد من عملية المقاطعة عمليات الاستيراد برسم ترانسيث والاطرحة وتموين السفن لبلاد اجنبية أخرى وبالعكس وكذا عمليات الاستيراد لصالح مقيمين في مصر وصدرت بشأنها تراخيص الاستيراد اللازمة وكذا الاستثمارات المصرفية ، كما تم استثناء الارتباطات القائمة بين المصدرين في مصر والمستوردين في جنوب افريقيا والتي لم يتم تنفيذها بالكامل . وقد وافقت وزارة الخارجية على هذا الاتجاه ورأت ان ما اتخذ من اجراءات نحو حظر الاستيراد من جنوب افريقيا واسترداد قيمة البضائع التى تصدر اليها مقدما كافيا لتنفيذ مقاطعة جنوب افريقيا اقتصاديا في نطاق الاسلوب الذى ترى رئاسة الجمهورية اتباعه في هذا المجال .

وعندما نشرت صحيفة الجارديان البريطانية في ٧ فبراير ١٩٦٢ خبرا عن تخلي مصر عن مقاطعة التجارة مع جنوب افريقيا ، « احدث

هذا صدى سيئا في الاوساط الافريقية وبلدت وزارة الخارجية المصرية بإرسال تكذيب الى جميع البعثات المصرية في الدول الافريقية ورغم هذا فقد وافقت رئاسة الجمهورية في ٢٠ مارس ١٩٦٢ على استمرار هبوط طائرات جنوب افريقيا في القاهرة ، كما برز اتجاه وزارة الخارجية على عدم تطبيق المقاطعة الشاملة .

وظلت حكومة القاهرة تمارس المقاطعة الجزئية لجنوب افريقيا حتى اثارت الصحف البريطانية مرة أخرى هذا الموضوع بنشر تصريحات وزير اقتصاد حكومة جنوب افريقيا أمام برلمان بلاده ، وفكر فيها أسماء الدول التي تقاطع جنوب افريقيا اقتصاديا ولم يذكر مصر من بين هذه الدول . ورغم قيام السفارة المصرية بلندن بالتكذيب في ٩ فبراير ١٩٦٣ إلا أن الصحف البريطانية عادت وأكدت هذا . وعندئذ أعلنت وزارة الاقتصاد المصرية بأن المقاطعة الاقتصادية جزء لا يتجزأ من المقاطعة السياسية ومصر قطعت علاقاتها السياسية تماما مع حكومة جنوب افريقيا وذلك لاتنهاجها سياسة التفرقة العنصرية وحرمانها لغالبية السكان من كافة حقوقهم السياسية .

وتشيا مع هذا الموقف يادر عمال مصر بمقاطعة سفن جنوب افريقيا في الموانئ المصرية .

ويعد مشاركة مصر في مؤتمر القمة الافريقي في أبيس ألبا «ابو ١٩٦٣» وتشكيل منظمة الوحدة الافريقية اتجهت مصر الى اعلان موقف المقاطعة الشاملة لجنوب افريقيا بصورة رسمية وبفعالية اكثر .

وتأكيدا لهذا كله والتزاما ببدا المقاطعة الشاملة لجنوب افريقيا صدر قرار وزير الاقتصاد المصري رقم ٧١٨ لسنة ١٩٦٣ في ٢٣ سبتمبر ١٩٦٣ بقطع العلاقات الاقتصادية مع جنوب افريقيا طلبا من الجهات المختصة والمعنية تنفيذ هذا القرار والعمل به من تاريخ اصداره .

وفي ١٩ مارس ١٩٦٤ صدر القرار الجمهوري رقم ١٠٦٦ لسنة ١٩٦٤ بشأن مقاطعة « اتحاد » جنوب افريقيا بحريا وجويا ونصت المادة الاولى على اغلاق موانئ مصر البحرية والجوية في وجه السفن والطائرات التي ترفع علم « اتحاد » جنوب افريقيا ونصت المادة الثانية على منع السفن والطائرات التي ترفع علم مصر من دخول موانئ « اتحاد » جنوب افريقيا البحرية والجوية ، أما المادة الثالثة

مقد نضت على انه لا يخل العمل بالمادتين الاولى والثانية من هذا القرار بحرية الملاحة في قناة السويس والتسهيلات المباشرة المتعلقة بسلامة القناة والملاحة فيها ومعنى هذا أن قرار المقاطعة لم يشمل حرية عبور قناة السويس .

ورغم هذا فقد سجلت مطبوعات الجهاز المركزي للتعبة العامة والاحصاء سريان التجارة بين مصر وجنوب افريقيا وأن كثرت بمعدل ضعيف وعلى سبيل المثال اورد الجدول الخاص بالتبادل التجارى بين البلدين في يوليو - يونيو ١٩٦٦ - ١٩٦٧ ، أن مصر استوردت تبعا وورقا بأقل من ٥٠٠ جنيه مصرى وأن مصر صدرت بوف جلد بألف جنيه مصرى «١٢» .

ومن ردود فعل حكومة جنوب افريقيا ازاء المقاطعة المصرية لها ، تذكر مساندة بريطانيا لاسرائيل أثناء عدوان يونيو ١٩٦٧ . إذ سرعان ما اعيد العمل بالنظم الخاصة للسماح بحرية تحويل تبرعات يهود جنوب افريقيا الى اسرائيل كما جرى توفير اشكال اخرى من المعونة المادية . وادت الحرب العربية الاسرائيلية عام ١٩٦٧ الى ادراك متزايد للقتال الاساسى بين جنوب افريقيا واسرائيل في السياسة الدولية ولما يترتب على ذلك من حاجة الى التعاون . وقد وصفت صحيفة « دى بيرجر » الناطقة بلسان الحزب الوطنى في مقاطعة الكاب الحالة على النحو التالي : « أن اسرائيل وجنوب افريقيا تتقاسمان مصيرا مشتركا ... ومن صالح جنوب افريقيا أن تنجح اسرائيل في كبح جماح اعدائها الذين هم من الاعداء لنا المقصود مصر والدول العربية » .

مصر ومناصرة حركات التحرير في جنوب أفريقيا

اتاح التمثيل الدبلوماسى المتصلى المصرى في جنوب افريقيا حتى عام ١٩٦١ فرصة متابعة التطورات السياسية ومواقف حركات التحرير داخل جنوب افريقيا . ورغم تبادل التمثيل مع حكومة بريتوريا فقد ادان الرئيس عبد الناصر منذ البداية نظام الحكم العنصرى واعتبره لونا غربيا من اللوان الاستعمارية واطلق عليه اسم « الاستعمار المختلط » كما اوضح قضية شعب جنوب افريقيا

ومعاناته وبرزت أولى مواقف الرئيس عبد الناصر في هذا الصدد في المقدمة التي كتبها لكتاب « جنوب افريقيا : جنة البيض وجحيم الملونين » الصادر في اول ديسمبر ١٩٥٤ .

وفي العام التالي شارك المؤتمر الوطني الافريقى كعضو مراقب - في مؤتمر باندونج « ابريل ١٩٥٥ » وبعد انعقاد المؤتمر قام رئيس الوفد موسيس كوتاني بزيارة للقاهرة قبل عودته الى جنوب افريقيا في اطار جولة زار خلالها عددا من الدول الاسيوية والاوروبية والاشتراكية وعندما تأسس مؤتمر الجامعة الافريقية في جنوب افريقيا عام ١٩٥٩ ارسلوا دعوة رمزية للرئيس عبد الناصر لحضور اجتماعاته .

ومع بداية انعقاد مؤتمرات الشعوب الافريقية الاسيوية وكذا مؤتمرات الشعوب الافريقية بالقاهرة وانشاء الرابطة الافريقية بدأت ومضود حركات التحرير في جنوب افريقيا تلد الى القاهرة . وفي مطلع ١٩٥٩ لجأ الى القاهرة تيتوسون مابكواني احد زعماء المؤتمر الوطني الافريقى هربا من محاكمة في جنوب افريقيا ولحضور مؤتمر شباب افريقيا واسيا نيابة عن حزبه ومسئور القاهرة سافر الى لندن حيث اصبح مشرفا على حملة مقاطعة بضائع جنوب افريقيا ثم اشرف على الحركة البريطانية المعادية للابارتيد . وفي يناير ١٩٦٠ انتخب عضوا في اللجنة التوجيهية لمؤتمر الشعوب الافريقية وهي اللجنة التي كانت مصر عضوا بها .

وفي مايو ١٩٦١ استقبلت القاهرة اوليفر تامبو نائب رئيس المؤتمر الوطني الافريقى مع ثلاثة من اعضاء حزبه وسكرتير عام حزب مؤتمر الجامعة الافريقية ورئيس حزب المؤتمر الهندي لجنوب افريقيا ورئيس الحزب الوطنى لجنوب غرب افريقيا السوانو واستقبلهم الرئيس عبد الناصر . وصرح اوليفر تامبو ان الرئيس المصرى ابدى عطفه الشديد على كفاح الافريقيين ضد سياسة التفرقة العنصرية التي تتبعها حكومة جنوب افريقيا . و اضاف ان زيارتنا للقاهرة مثيرة جدا ، وهو يترك للاحداث الهامة القادمة اعلان نتيجة اتصالاته في مصر ونستطيع الان ان نخادر القاهرة ونحن واثقون من التأييد والتعاون المخلص من جانب الحكومة والاتحاد القومى والاتحاد الدولى للعمال العرب في عمل كل ما من شأنه ان يرفع الضغط على حكومة اتحاد جنوب افريقيا لتعدل عن سياساتها العنصرية البغيضة » وقال ايضا : لقد ابدى الرئيس وزعماء الاتحاد

القومي وجميع المسؤولين في الاتحاد فهما تاما للحقيقة الاوضاع في الاتحاد واعلنوا ان الجمهورية العربية المتحدة تقف في صف واحد مع الوطنيين الافريقيين في كفاحهم من اجل حريتهم . وبمسد ايام قليلة من هذه الزيارة اعلنت مصر في ٣٠ مايو ١٩٦١ قطع علاقاتها مع حكومة جنوب افريقيا . وبمثل حركات تحرير جنوب افريقيا بالقاهرة برقية الى الرئيس عبد الناصر قالو فيها : « باسم جبهة جنوب افريقيا التي تعمل نيسابة من مسلايين المضطهدين في جنوب افريقيا ، يود مكتب القاهرة ان يعرب لفخامتكم ولحكومة مصر وشعبها عن شكره وتقديره بالخطوة الهامة جدا ضد لحكومة جنوب افريقيا . ولقد طالما ابدى شعب جنوب افريقيا موافقته واعجاب به بالدور الذي تقومون بمخابتكم وحكومة مصر به في الحركة التقدمية وفي تحرير افريقيا من الاستعمار بصورة القديمة والحديثة ومن الاطماع التوسعية وانه لما يزيد من امتناننا ومن مآثركم ، علمنا ان استمرار وجود مصر في جنوب افريقيا انما كان بفرض تحقيق المصالح الافريقي فقط . ونريد ان تسود هذه الروح نفسها الدول الافريقية الصاعدة »

وفي عام ١٩٦٢ زار نيلسون منديلا احد قادة المؤتمر الوطني الافريقي بالقاهرة ، ووافقت زيارته زيارة الرئيس اليوغوسلافي ولم يتح له الانتظار حتى يتفرغ الرئيس عبد الناصر لمقابلته ويقول عن هذه الزيارة : « قلت ان المسؤولين الذين واجهتهم اهربوا عن انتقادهم للمقالات التي ظهرت في « العصر الجديد » وهي المقالات التي كانت قد تناولت مهاجمات الجنرال عبد الناصر للشيوعية ولكني اخبرت المسؤولين ان العصر الجديد لا يعبر بالضرورة من سياسة حركتنا وانني سائير هذه الشكوى مع العصر الجديد واحاول استخدام نفوذى لتغيير خطها ، لانه ليس من واجبنا ان نعين الطريقة التي يتوجب على اية دولة ان تحقق بها حريتها . »

ولقد شارك عدد من ثوار جنوب افريقيا في الرابطة الافريقية بالقاهرة منذ تأسيسها وقيل افتتاح مكاتب سياسية لهم وعبر احدثهم في احتفال الرابطة بيوم افريقيا في ١٥ ابريل ١٩٥٩ عن دور مصر في افريقيا بقوله : « ان شعب جنوب افريقيا ظل يكافح ويستوحى من اخوانه الذين يلازمون النصر في كل جزء من اجزاء القارة فقد استوحى الهامة من اخوانه المنتصرين في ج.ع.م تحت زعامة

الرئيس عبد الناصر واستوحى كذلك الهامه من موقف اخوانه في
غانا تحت قيادة الرئيس نكروما .

وفي عام ١٩٦٠ تم افتتاح مكتب سياسى فى الرابطة الافريقية لكل
من المؤتمر الوطنى الافريقى ومؤتمر الجامعة الافريقية واعتبر اعضاء
المكتبين لاجئين سياسيين ومنح كل عضو معونة شهرية .

وقد حضر ذيرواندل بيليسو عضو اللجنة التنفيذية للمؤتمر الوطنى
الافريقى الى القاهرة من لندن - مقر اقامته فى المنفى منذ عام ١٩٥٠
- وقام بتثيل حزبه فى القاهرة حتى غادرها فى ٢٠ نوفمبر ١٩٦٥
ليتمل حزبه فى دار السلام . كما قامت زوجته بتثيل الحركة النسائية
لجنوب افريقية فى منمنلة تضامن الشعوب الافريقية الاسيوية
بالقاهرة .

وفى القاهرة شارك بيليسو مع اعضاء المكتب فى كل المؤتمرات
والندوات والاجتماعات المعنية بالشئون الافريقية ومنها مؤتمر القمة
الافريقى عام ١٩٦٤ ومؤتمر دول عدم الانحياز فى نفس العام وندوة
افريقيا عام ١٩٦٦ . كما شارك بالكتابة فى مجلة الرابطة الافريقية
وبعض الصحف والمجلات المصرية .

ومن ممثلى المكتب السياسى لمؤتمر الجامعة الافريقية بالقاهرة :
فوز مزي مائى وفى تصريح له اثنى على دور الرابطة الافريقية قائلا:
ان القسييلات السخية للرابطة الافريقية قد مكنت من نشر وتوزيع
مذكرات وتخصيص اذاعة موجهة لجنوب افريقيا وعقد صداقات
والحصول على منح دراسية لكثير من الطلبة .

كما قام بوتلاكوليبالو السكرتير القومى لمؤتمر الجامعة الافريقية
بالتردد على القاهرة بين حين واخر ، وصرح فى القاهرة عقب
الانقلاب ضد نكروما واغلاق مكتب الحزب فى اكسرا ، ان امريكا
واسرائيل وبريطانيا وراء الاطاحة بالنظام التقدمى فى غانا ، ولقد
ابدى حزب مؤتمر الجامعة الافريقية تاييده لحركة المساواة
الفلسطينية فى كل مناسبة كما كشف عن اساليب التعاون بين
الامبريالية العالمية والصهيونية والعنصرية .

وكانت الرابطة الافريقية تحتفل فى ٢١ مارس من كل عام بذكرى
منذبة شاريفيل وكانت اجهزة الاعلام المصرية تشارك فى تغطية
مثل هذه الاحتفالات .

وبشان تسليح وتدريب ثوار جنوب افريقيا فلم يكن هناك الا
القليل فى هذا الصدد لطابع المقاومة السلمية التى تميزت به حركات

التحرير في جنوب افريقيا بصفة عامة حتى عام ١٩٦٧ . وايا كان الامر فثمة اشارات في مصادر مختلفة الى الدعم العولى لحركات التحرير في الجنوب الافريقى تفكر ان تدفق الاسلحة جاء عن طريق الجزائر ومصر او عبر لجنة التحرير الافريقية وثمة اشارة في ارشيف الادارة الافريقية بوزارة الخارجية المصرية الى موافقة مصر على حضور فيزين يوسف جيك من المؤتمر الوطنى الافريقى لدراسة التدريب العسكرية في نوفمبر ١٩٦٢ .

وايا كانت المساعدات العسكرية التى تقدم لثوار جنوب افريقيا سواء من مصر او غيرها فانها تعتبر مساعدات رمزية محدودة بالنسبة لتسليح النظام العنصرى في جنوب افريقيا. ويكتفى القول ان النفقات العسكرية لجنوب افريقيا فيما بين ١٩٦٣ ، ١٩٧٣ تقوى كل النفقات العسكرية لكل الدول الافريقية باعدا مصر .

وفي اطار البرامج المصرية الموجهة الى افريقيا وجهت الاذاعة المصرية اولى برامجها الى جنوب افريقيا في ٢٩ يوليو ١٩٦١ ضمن البرنامج الموجه الى شرق ووسط وجنوب القارة باللغة الانجليزية . ويقدم هذا البرنامج يوميا لمدة ٤٥ دقيقة .

وتوجيه هذا البرنامج الى منطقة الجنوب الافريقى في يوليو ١٩٦١ يقترن بالتطورات التى شهدتها المنطقة آنذاك . ابتداء من وقوع مذبحة شاريفيل في ٢١ مارس ١٩٦٠ ، الى اعلان الجمهورية في جنوب افريقيا في ٢٠ مايو ١٩٦١ وقيام مصر باعلان قطع علاقاتها السياسية في نفس اليوم مع حكومة جنوب افريقيا .

ومع تصاعد حدة الصراع في الجنوب الافريقى وتضامن منظمة الوحدة الافريقية مع حركات التحرير هناك واعلان مصر المقاطعة الاقتصادية مع جنوب افريقيا عام ١٩٦٤ - بلادرت مصر الى توجيه برنامج اخر استهدف جمهورية جنوب افريقيا وحدها وذلك بلفة الزولو في ١٥ فبراير ١٩٦٥ .

وفي بحث علمى نشره المعهد الاسكندنافى للدراسات الافريقية عن اذاعات جنوب افريقيا اشارات عديدة الى الاذاعة المصرية ودورها في نقد سياسة الابارتيد في جنوب افريقيا وان اذاعة القاهرة مع اذاعات الدول الاخرى مثل الاتحاد السوفيتى والصين دفعت المسئولين في جنوب افريقيا لتقوية برامجها الموجهة الى افريقيا على الموجة القصيرة وبصورة شاملة منذ اكتوبر ١٩٦٥ .

اما بشأن موقف حركات التحرير من قضية الصراع العربى

الاسرائيلي فقد عبر ممثلا المؤتمر الوطنى الافريقى عن هذا الموقف
فى المؤتمر الطارىء للقضاة الافريقى الاسيوى لتأييد الشعوب
الافريقية ضد الاستعمار واسرائيل « القاهرة - يوليو ١٩٦٧ » وجاء
فى بيانها ان اسرائيل أضخم قاعدة امبريالية للرجعية التى تتمتع
بتأييد الامبريالية الصهيونية العالمية المعغال » .

الباب الثالث

مصر وتصفية النظام العنصرى فى روديسيا

قضية النظام العنصرى فى روديسيا « زيمبابوى » ولادة العصر الاستعمارى فى القرن ١٩ وبلغت القضية ذروتها بإعلان حكومة ايان سميث «الببيضاء» الاستقلال من جانب واحد فى ١١ نوفمبر ١٩٦٥ .

ويتناول هذا الباب سياسة مصر الخارجية تجاه هذه القضية . والباب مقسم الى ثلاثة فصول . ويلقى الفصل الاول الضوء على الوجود الاستعمارى والعنصرى فى روديسيا ونشوء وتنظيم حركات التحرير الافريقية فى الاقليم . ويعرض الفصل الثانى ابعاد التحرك الدبلوماسى المصرى تجاه القضية ويوضح الفصل الثالث موقف مصر تجاه مقاطعة بريطانيا ونظام حكم ايان سميث ودعم ومناصرة حركات التحرير الافريقية .

الفصل الأول

الوجود الاستعماري والعنصري وحركات التحرير في روديسيا

افتتح البرتغاليون صفحة الاستعمار الأوروبي الحديث في ما يعرف الآن بروديسيا « زيمبابوي » بإرسال بعثات بزنغالية لزيارة هذا الاقليم في القرن السادس عشر بقصد تثبيت أقدام البرتغاليين في السواحل الشرقي لأفريقيا والسيطرة على مصادر التجارة العربية مع إمبراطورية المونملنبا التي ازدهرت منذ القرن الخامس عشر . ويمثل منتصف القرن السابع عشر قمة النفوذ البرتغالي أمام توغل الهولنديين الذين لم يهزوا كثيرا - نحو ١٥٠ سنة - ، ثم جاءت اكتشافات ديفيد ليفنجستون في حوض الزمبيزي في أواسط القرن التاسع عشر التي فتحت المجال واسعا أمام الاستعمار البريطاني .

ونجح ممثل بريطاني عام ١٨٨٨ في اقناع لوينجولا حاكم قبائل ماتابلي بتوقيع اتفاقية يعلن فيها الصداقة الابدية للملكة فيكتوريا ويتعهد بعدم التعامل مع أية دولة اجنبية من غير موافقة الملكة لا وبعد ذلك حصل مندوبو سيسيل ج. رودس من لوينجولا على حق الاستئثار باستغلال المعادن في مملكته مقابل دفع مائة جنيه شهريا مضافا اليها ألف بندقية ومائة طلقة ذخيرة ! وقد نازع الزعماء الافريقيون فيما بعد شرعية هذه الاتفاقية ولكنها أصبحت نقطة البداية لاستعمار ما عرف فيما بعد بروديسيا الجنوبية .

وفي العام التالي « ١٨٨٩ » كان رودس قد أسس الشركة البريطانية لجنوب أفريقيا وحصل على الاداة الحيوية التي وضعت اقليمه تحت العلم البريطاني بموجب مرسوم ملكي . وقد منح المرسوم الشركة سلطة واسعة على الاقليم الواقع مباشرة شمال يتشوانالاند. البريطانية وشمال وغربي جمهورية جنوب أفريقيا وغرب

المستعمرات البرتغالية وشملت هذه المنطقة التي امتدت فيها وراء اراضي قبائل ماتابيلي وماشونا روديسيا الجنوبية والشمالية معا وهما الاسمان اللذان اصبحا يطلقان على الاراضي الجديدة في اواخر تسعينات القرن الماضي .

وفي اكتوبر ١٨٩٨ اعلن قيام مستعمرة روديسيا الجنوبية بقتال شركة جنوب افريقيا البريطانية عن سلطاتها الادارية والتشريعية لحكومة الاقليم واصبح موظفوها خاضعين لتلك الحكومة ومنذ ذلك التاريخ اقيم في روديسيا « الجنوبية » مجلس استشاري يضم ١٨ عضوا به اقلية منتخبة بواسطة المستوطنين الاوروبيين ، وجعل اختصاصه مقصورا على معالجة شئون الاوروبيين . اما الشئون الوطنية فجعلت كلها من اختصاص الهيئة التنفيذية وجعل مدة هذا النظام خمسا وعشرين سنة وخلال مدة حكمها التي استمرت اكثر من ثلاثين سنة « ١٨٨٩ - ١٩٢٣ » انشأت الشركة البريطانية لجنوب افريقيا سككا حديدية تتصل بسكك حديد جنوب افريقيا - وتوصل عبر موزمبيق الى ميناء بيرا وهو مرفأ يؤدي الى الشرق على المحيط الهندي . وقد ادت سرعة انشاء السكك الحديدية الى نمو المستعمرة بسرعة فارتفع عدد السكان الاوروبيين الذي كان معظمهم من اصل جنوب افريقي وبريطاني من ١١٧٠٠ في سنة ٩٠٠ الى ٣٢٥٠٠ في سنة ١٩٢٠ وخلال نفس الفترة زاد عدد الامهالي الافريقيين من ٥٠٠.٠٠٠ الى ٨٦٠.٠٠٠ .

وبوجب سلطنة من القوانين وضعت في بداية العقد الاول من هذا القرن - ولايزال الكثير منها ساري المفعول حتى اليوم - اضطر الافريقيون للخضوع لنوع من السخرة وغير ذلك من الاساليب التعسفية مثل قانون احكام العمل الافريقي لعام ١٩١٢ وقانون الاسياد والخدم لعام ١٩١٠ . وقد قضت قوانين اخرى بحصر تنقلات الافريقيين داخل مناطق محددة ، وحثت عليهم حمل تصاريح مرور ، وفرضت القيود على سفرهم ووضعت قوانين ولوائح تتحكم في انشطتهم اليومية وحالت بينهم وبين المشاركة الكاملة في مزايه التظيمات التقايمية .

ومع ازدياد عدد السكان البيض بدا المستعمرون يطلقون بنصيب اكبر في ادارة شئونهم والتحرر من حكم الشركة . وفي ١٢ سبتمبر ١٩٢٣ ضمت روديسيا الجنوبية الى بريطانيا كـمستعمرة متمتعة بالحكم الذاتي . ومنح دستور سسفة ١٩٢٣

المستوطنين السيطرة على الشؤون الداخلية بواسطة تشريعهم الخاص ، ولكنه اشترط حجز بعض السلطات للحكومة البريطانية اهبها ما يتعلق بالشؤون التي لها تأثير على مصالح الشعب الافريقى والمسائل الخاصة بتعديل الدستور . كما احتفظت بريطانيا على وجه الخصوص بسلطة نقض اى قانون فيما عدا القوانين المتعلقة بتزويد الاهالى الوطنيين بالاسلحة والذخائر او المشروبات الروحية ، ويتم فرض هذه القوانين على الاهالى الوطنيين بينما لا يتعرض لها الاشخاص المنحدرون من اصل اوروبى . لكن بريطانيا لم تمارس السلطات المخولة لها طوال الاربعين عاما التى ظل خلالها دستور ١٩٢٢ سارى المفعول .

وفى السنوات التالية لصدور الدستور صدرت تشريعات عديدة لتكريس نظام التفرقة والتمييز العنصرى خاصة قانون تخصيص الاراضى لعام ١٩٣٠ .

وفى محاولة لتثبيت امتيازات الاقلية البيضاء سواء فى روديسيا الجنوبية او روديسيا الشمالية او نياسالاند حاولت الاقلية البيضاء فى الاقاليم الثلاثة منذ عام ١٩٣٠ الاتحاد فى دولة واحدة . غير ان المقاومة التى ابداهها الافريقيون فى مواجهة مثل هذه المحاولة حدثت بالحكومة البريطانية الى تأجيل المحاولة حتى عام ١٩٥٣ حين صدق مجلس العموم البريطانى على دستور اتحاد وسط افريقيا الذى اصبح نافذ المفعول منذ مطلع يناير من نفس العام .

وقامت حكومة فيدرالية فى سالزبورى واصبح للاتحاد قوات مسلحة فيدرالية ووحدة جبركية الا ان كل اقليم احتفظ بحكومة مستقلة ولم تتول حكومة الاتحاد سوى الدفاع الوطنى والتعليم الثانوى للبيض والصحة وقوى الشرطة .

هذا ولم يقدر لاتحاد وسط افريقيا ان يقدم سوى عشرين سنة وبدأت عملية حل الاتحاد فى الاشهر الاولى من عام ١٩٦٣ بالرغم من وجود دساتير جديدة مطبقة فى كل من الاقاليم الثلاثة .

وتقرر انهاء الاتحاد ابتداء من اول يناير ١٩٦٤ ، وان تمسود روديسيا الجنوبية الى وضعها السابق كمستعمرة ممتلعة بالحكم الذاتى . وتضمنت نصوص الاتفاق وضع القوة الجوية الروديسية الملكية التى تضم حوالى ٧٥ طائرة تحت سيطرة حكومة روديسيا الجنوبية مع سرب مظلات وجيش نظامى قوامه نحو ٣٤٠٠ رجل .
الا انه قد لوحظ من ناحية اخرى ، ان بريطانيا كانت تتعرض

لضغط شديد من جانب الاقلية الأوروبية في روديسيا الجنوبية % خاصة بعد تولي ايان سميث رئاسة الوزارة في ١٣ أبريل ١٩٦٤ % كما كانت تتعرض في نفس الوقت لضغط من جانب الشركات المختلفة - التي لها مصالح اقتصادية كبيرة في روديسيا - ويمكن القول بان حكومة المحافظين البريطانية كانت تتوقع انحسار الاغلبية التي يتمتع بها سميث في هزب جبهة روديسيا و اجراء انتخابات ينجح فيها سير روى ولنسكى وكان من شأن ذلك اذا تحقق - في تقدير بريطانيا - ان يتم وضع دستور جديد يحدد تاريخا مقبولا لاعطاء السلطة السياسية للافريقيين ، ومن هنا كلن الاهتمام البالغ من جانب سميث للقيام بكل المحاولات التي يهدف بها الى تثبيت بقائه في الحكم والمصمود امام محاولة رجوع سيرو روى الى الحكم ويعد مفاوضات غير مثمرة بين سميث والحكومة البريطانية في لندن ومسلسل سبورى قام باجراء استفتاء صوري بين رؤساء القبائل في اكتوبر ١٩٦٤ وبين الناخبين في نوفمبر ١٩٦٤ . ورغم معارضة حكومة العمال في بريطانيا للانجازات التي اعلنها ايان سميث للاستقلال فقد احسست حكومة ايان سميث بقوة مركزها وقامت بحل البرلمان واعلنت عن اجراء انتخابات جديدة - قبل موعدها بعام - في مايو ١٩٦٥ على نفس الاسس الدستورية لدستور ١٩٦١ . وفي ٨ مايو اسفرت الانتخابات عن فوز حزب الجبهة الروديسية بجميع المقاعد الخمسين المخصصة لمرشحي القائمة وبذلك اتحت له اغلبية الثلثين المطلوبة لاجراء التعديلات الدستورية ولم تؤثر المفاوضات التي دارت بين ايان سميث ونهارولف ويلسون في اوائل اكتوبر ١٩٦٥ بلندن وفي اواخر نفس الشهر في سالزبورى في تهديد ايان سميث باعلان الاستقلال من جانب واحد وهو ما تحقق في ١١ نوفمبر ١٩٦٥ .

وفي ١١ نوفمبر ١٩٦٥ تلا ايان سميث من الاذاعة امسلا عن الاستقلال من جانب واحد الذي كان متوقعا منذ مدة طويلة . وقد الحق بالاعلان « دستور » ينتهج الخطوط العامة لدستور ١٩٦١ مع بعض التغييرات فبدلا من الحكم « الذي كان يمثل التاج » يكون هناك موظف يتولى ادارة الحكومة الذي تعينه الحكومة في حالة ما اذا لم يعينه التاج . والفي الدستور الجديد النص على الرجوع الى اللجنة القضائية لمجلس الملكة الخاص البريطاني بوصفها محكمة استئناف نهائية .

وسرعان ما أعلن إجان سميث سلسلة من اللوائح تنص على منحه سلطات واسعة من بينها سلطة سجن أي عسكريين أو مؤلفين مدنيين يتكون أمثالهم أو يرفضون أداءها. وسلطة مصادر أية مهمات أو مبان وسلطة الاستيلاء على محطات الإذاعة .

وبعد إعلان الاستقلال من جانب واحد أخذ نظام الحكم في سالزبوري يضاعف من فرض إجراءات الأمن ويتجه علنا نحو وضع أسس سياسة رسمية للتطور المنفصل على غرار سياسة « الأبارتيد » في جنوب أفريقيا .

حركات التحرير في روديسيا

تزايد الوعي الوطني في المستعمرات الإفريقية بعد الحرب العالمية الثانية. بصقة عامة قام إفريقيو المدن ومناطق المناجم في روديسيا عام ١٩٥٥ بتكوين رابطة شباب جنوب روديسيا الإفريقية الوطنية ببادرة من جورج ثياندرو ، وروبرت شيكيرما ، دوندوفو تشينيجا . وكان الأخير في ذلك الوقت صحفيا شابا اضطرب بعد ذلك إلى الحرب من عمليات القمع إلى باسوتولاند « بتسوانا حاليا » أما شيكيرما المعلم ونيادرو الذي يفحدر من أسرة ماشوما الملكية فقد اعتقلا بعد ذلك في ١٧ فبراير ١٩٥٩ طبقا للتوقيف الوقائي .

ولقد تحولت هذه الرابطة الصغيرة إلى حركة شعبية وفي عام ١٩٥٧ استطاع شباب الرابطة المثقفون أن يثيروا اهتمام جوشو نكومو بقضيتهم . وكان الأخير يتولى رئاسة النقابات الإفريقية وكان يعاني من مواجهة صنوف التمييز العنصري الذي يمتد إلى الحياة الاجتماعية كافة ، وكان يشمل الحياة النقابية حيث لم يكن للنقابيين الإفريقيين حق الاضراب ولا صلاحية إجراء مفاوضات مستقلة عن نطاق العقود الجماعية . وهكذا اندمجت رابطة الشباب والمنظمات النقابية الإفريقية في حركة جديدة هي المؤتمر الوطني الإفريقي في سبتمبر ١٩٥٧ .

وفي البيان الذي أصدره المؤتمر متبصنا المبادئ والسياسة التي يعتزم التزامها أعلن نفسه حزبا غير عنصري ودعا الأوروبيين والإفريقيين

على حد سواء الى الانضمام اليه وتعهده باتتباع الاساليب الدستورية واستتكار العنف والاساليب الثورية ، واعلن انه لا يملك عدواة عنصرية ، وليست لديه الرغبة في تجريد الاوروبيين من املاكهم او طردهم خارج الاقليم ، كما طالب بالمعادلة للافريقيين ، وتحقيق المشاركة المتساوية في الحياة السياسية والاقتصادية التي سبق ان وعد الاوروبيون بها ، كما طالب بالاقتراع العام للبلغين وانهاء تخصيص الاراضي ، وادارة شئون الاهالي التي تتولى الادارة في المعازل والغاء جميع انواع التشريع التمييزي ، وكذلك حاجز اللون في الصناعة والوظائف . ولم يشر برنامج الحزب الى حاجز اللون الاجتماعي ولكنه طالب بالحقوق المتساوية لجميع الامكن العامة . وعلى ذلك فهذا البيان لم يكن سوى محاولة تستهدف تحقيق اصلاح في ٢٥ عاما وليس برنامجا سياسيا للتنفيذ الفوري .

وكان نواة المؤتمر اربعة او خمسة افراد في كل من بولا وابو ، سالزبوري ويعدها بدأ الوعي الافريقي ينمو ويلتزم من ذلك نفسد مثل المؤتمر الوطني الافريقي لا يبتل ابي حركة جماهيرية حقيقية حتى اعلان حالة الطوارئ في ٢٦ فبراير ١٩٥٦ ، حيث قدمت حكومة روديسيا تشريعا محليا يتكون من ستة نصوصات قوانين هي : قانون المنظمات غير المشروعة ، وقانون الحبس الوقائي ، وقانون شئون الاعالي وقانون الامن العام ، وقانون الاسلحة الخفية ، وقانون الحراسة على املاك واعمال المعتقلين .

وبناء على هذه التشريعات التبعية غدا المؤتمر الوطني الافريقي منظمة غير مشروعة كما التي القبض على مئات من الافريقيين واعتقالهم دون توجيه تهمة معينة ودون محاكمة .

وفي يناير ١٩٦٠ اعيد تشكيل المؤتمر الوطني الافريقي تحت اسم الحزب الديمقراطي الوطني « N.D.P. » الذي التزم بنسج برنامج المؤتمر الوطني الافريقي « A.N.C. » وطالب بحكم الاغلبية وبيحق التصويت للجميع وبانهاء سيطرة البيض على اتحاد روديسيا ونياسالاند . وفي خارج البلاد يدعو لقضية بلاده ضد سيطرة البيض على الاقتصاد .

وفي ٩ ديسمبر ١٩٦١ اوقفت الحكومة نشاط الحزب الجديد بعد الاضطرابات التي حدثت آنذاك والتي قطعت فيها قوات الامن عددا من الافريقيين .

وفي ١٧ ديسمبر من نفس العام ظهر الحزب تحت اسم ثالث هو اتحاد زيمبابوي الشعبي الافريقى « ZAPU » وقد سارعت حكومة روديسيا الجنوبية الى مصادرة نشاطه في ٢٠ سبتمبر ١٩٦٢ بعد ان ادخلت تعديلات على تشريع حفظ القانون والنظام نصت على عدم امكان اعادة تنظيم حزب او منظمة صادرت الحكومة نشاطها تحت اسم اخر . وكان جوشوا نكومو هو رئيس المنظمة الاخيرة ونسب اعتقاله بعد ذلك بغترة وجيزة هو وغيره من قادة الحزب . وقد ظلوا معتقلين حتى يناير ١٩٦٣ .

وبعد سلسلة من حوادث العنف التي وقعت بمناسبة الانتخابات التي جرت في ١٤ ديسمبر ١٩٦٢ في ظل دستور ١٩٦١ اعلن هوايتييد رئيس حكومة روديسيا الجنوبية آنذاك حظر نشاط الحزب . كما تم القاء القبض على ما يزيد على ١٠٠٠ شخص من قسادة واعضاء الحزب . وفي عام ١٩٦٢ ومنذ الاعتقالات التي تمت لم يزل ذلك العام بدأت الحركة الوطنية في روديسيا الجنوبية تتعرض لخطر الانقسام .

وفي ٩ يوليو ١٩٦٣ حدث بالفعل واحد من اخطر الانقسامات في الحركة الوطنية لروديسيا ، حين اعلنت اللجنة الوطنية التنفيذية لحزب زابو انها اطاحت بزعامة جوشوا نكومو بسبب اماله التي وصفتها بانها عبياء وغير دستورية ومتهورة ، ثم تبلور ذلك الانقسام حين اعلن بعض اعضاء حزب زابو تكوين اتحاد زيمبابوي الوطني الافريقى « ZANU » بزعامة الاب ندا باتنجي سيتولى ويرجع ظهور هذا الانقسام العنيف لعدة اسباب منها النزعة القبلية اذ ينتمى سيتولى ومعظم انصاره الى قبيلة الماشونا بينما ينتمى نكومو الى قبيلة ماتابيلي واعتقاد البعض وخاصة الطبقة المثقفة في الحزب بضعف شخصية نكومو ، هذا فضلا عن الاطماع الشخصية للزملاء ومحاولتهم الحصول على مناصب اكبر وعدم تعيين بعض شخصيات الحزب الديمقراطي الوطني في حزب زابو على اثر حل الحزب الاول .

واعقب هذا الانشقاق اعلان نكومو تاليف مجلس حراسة الشعب « P.C.C. » برئاسته . وقيام نكومو بتشكيل مجلس بدلا من حزب جديد اعاد الى الازمان ماكان قد تمهد به عند حظر نشاط زابو من انه لم يؤلف حزبا جديدا واصبح مجلس الشعب « اتحاد

شعب زيمبابوي الافريقى « منذ ذلك الحين واتحاد زيمبابوى الافريقى الوطنى « زابو » وكلاهما محرم قانونا ، المنظمين الافريقيين الرئيسيين فى روديسيا .

وقد ادت الاحتكاكات بينهما وغيرها من الاضطرابات المتصلة بمحاكمات الزعماء الوطنيين الى سلسلة من الاحداث العنيفة ابتداء من يوليو ١٩٦٣ . وفى ١٦ ابريل ١٩٦٤ اى بعد ثلاثة ايام من حلول ايان سبيث فى منصب ونستون فيلد صدر امر بتحديد اقامة نكوبو فى منطقة نائية كما ظل القس سيتولى فى السجن خلال فترة طويلة من هذه المدة وكان حبسه فى المرة الاخيرة بتهمة التآمر على اغتيال سبيث .

وقد حظر نشاط زانو ومجلس حراسة الشعب فى ٢٦ اغسطس ١٩٦٤ واعلنت حكومة الجبهة الروديسية حالة الطوارئ فى احياء سالزبورى الافريقية المزججة بالسكان لمدة ثلاثة اشهر بحجة ان المنظمين تقومان باعمال التخويف والعنف ضد بعضها البعض وضد الافريقيين الملتزمين بالقانون واصبحت حالة الطوارئ منذ ذلك الوقت هى الحالة الطبيعية فى روديسيا وعند نهاية ١٩٦٤ كان هناك وفقا للبيانات الحكومية ١٩٣٦ شخصا محذده اقامتهم او معتقلون طبقا لقانون حفظ القانون والنظام او لاحكام الطوارئ .

وبعد فترة وجيزة من اعلان الاستقلال من جانب حكومة ايلان سبيث فى ١١ نوفمبر ١٩٦٥ بدأت احتجاجات الافريقيين ضد نظام الحكم واتخذت المعارضة بعد ذلك شكل حرب العصابات المستمرة

وجاء اول بلاغ من وقوع صدام بين رجال حرب العصابات وقوات الامن فى ابريل ١٩٦٦ عندما اعلن رجال الشرطة انهم قتلوا سبعة من « الارهابيين » الافريقيين فى معركة مطاردة بالرصاص على بعد حوالى ٨٥ ميلا من سالزبورى وقيل ان هؤلاء السبعة من اعضاء حزب « زانو » وانهم دخلوا من زامبيا .

وفى اغسطس ١٩٦٧ نشب القتال من جديد فى وادى الزمبيزى على اعنف صورة عندما نظم حزب زابو والمؤتمر الوطنى الافريقى بجنوب افريقيا قواتهما معا واشتركا فى عمليات مسلحة ضد المنشآت فى روديسيا .

الفصل الثاني

الدبلوماسية المصرية وإدانة النظام المصري في روديسيا

العلاقات المصرية البريطانية

لم يكن عداء مصر لبريطانيا كدولة استعمارية عداء تقليديا كحقوق مصر من الاستعمار البرتغالي ، حقيقة الامر ان العلاقات المصرية البريطانية حكمها « صدام الاقدار » ان صح التعبير ولذا من الاهمية الاشارة بتطورات الصدام المصري البريطاني المستمر منذ قضية تحرير مصر والسودان في بداية الخمسينات وحتى نشوب الازمة الروديسية في منتصف الستينات .

وكانت المفاوضات بين البلدين قد استمرت منذ قيام ثورة ١٩١٩ وحتى مفاوضات « صلاح الدين - استيفنسن » ، « صلاح الدين - بينين » . دون جدوى ، مما اضطرت معه الحكومة المصرية الى اصدار القانون رقم ١٧٥ لسنة ١٩٥١ بالفناء معاهدة سنة ١٩٣٦ واتفاقي ١٩ يناير ، ١٠ يوليو عام ١٨٩٩ بشأن ادارة السودان ونشبت في اواخر عام ١٩٥١ واوائل ١٩٥٢ مقاومة شعبية ضد قوات الاحتلال في منطقة قاعدة قناة السويس واخذت هذه المقاومة تتزايد بقيام ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ . ثم بدأت مرحلة جديدة من المفاوضات مع الانجليز انتهت الى توقيع اتفاق السودان في ١٢ فبراير ١٩٥٣ واتفاق الجلاء في ١٩ اكتوبر ١٩٥٤ وكان الاتفاق الاخير انتهاء لاحتلال بريطاني دام اثنين وسبعين عاما .

وتم جلاء القوات البريطانية عن مصر في ١٨ يونيو ١٩٥٦ ولم يمض سوى اشهر قليلة حتى وقع العدوان البريطاني الفرنسي الاسرائيلي على مصر في ٢٩ اكتوبر ١٩٥٦ . وقطعت العلاقات بين

البلدين.. وتطلب الامر وقتا طويلا من اجل مودة هذه العلاقات التي التي استؤنلت شكليا في ١ ديسمبر ١٩٥٩ بوصول القائم بالاعمال البريطاني الى القاهرة الا انه لم يتح للبلدين ان يجتمعا في لقاء الاكفاء ويستعرضا معا المشكلات القائمة بينهما على اساس التنسيق . وبادرت بريطانيا برفع مستوى تمثيلها الدبلوماسي في القاهرة كبادرة لاقامة حوار يمكن ان يؤدي الى نقطة لقاء في الرأي يحسم بها ازمة الثقة المتبادلة ، وعينت بريطانيا هارولد بيلي سفيراً لها لدى القاهرة في ٢٩ مارس ١٩٦١ .

وعمل بيلي على تحسين العلاقات المصرية البريطانية بالفعل ولكن تطورات الاحداث قد حالت دون استكمال جهوده لتحقيق الهدف المنشود ومن ابرز هذه الاحداث صدور عدة قوانين اشتراكية في اول اكتوبر ١٩٦١ شملت تأميم عدد من الممتلكات البريطانية دون تعويض . ثم اندلاع ثورة اليمن في سبتمبر ١٩٦٢ وابدت حكومة المحتل في بريطانيا استعدادها للاعتراف بالنظام الجمهوري بها على شرط واحد هو ان تعلن حكومة اليمن الجديدة انها تعتبر حدود اليمن الحالية مع الجنوب اليمني المحتل حدودا فاصلة ونهائية . لكن حكومة اليمن رفضت وادعت بريطانيا بوجود مدرستين تسمى حكومة المحافظين مدرسة تمثلها وزارة الخارجية البريطانية ترى الاعتراف بمدرسة ثانية تمثلها وزارة المستعمرات البريطانية ترى بالامتناع عنه . وبدأ افتعال المشاكل وتهريب السلاح والتسلل من جانب السلطات البريطانية في عدن وعندما احتجت الحكومة اليمنية لأول مرة قدمت بريطانيا تخطيط الحدود ورفضت حكومة اليمن هذا الاقتراح واعتبرته عودة الى شرط التسليم بلن الحدود مع الجنوب فاصلة ونهائية وكانت مصر وراء هذا الموقف اليمني بحكم وجودها العسكري لمساندة النظام الجمهوري الجديد .

ولم تلبث ازمة الثقة المتبادلة بين القاهرة ولندن ان تجددت باندلاع الثورة المسلحة في الجنوب اليمني المحتل وقيام مصر بمساندة الثوار ماديا وعسكريا عبر الحدود بين الجمهورية العربية اليمنية والجنوب اليمني المحتل مما اثار غضب حكومة المحافظين البريطانية واعتبرته تدخلا في شئونها الداخلية .

ورغم سقوط حكومة المحافظين وتولي حكومة العمال الحكم في اكتوبر ١٩٦٤ فان بريطانيا لم تغير موقفها من الاعتراف بالنظام الجمهوري في اليمن . الا ان الحكومة البريطانية في الوقت نفسه

أبدت رغبتها في تحسين العلاقات مع القاهرة ، إلا أن هذه الجهود اجبطلت بسبب ظهور نقطة صدام جديدة بين القاهرة ولندن بشأن قضية استقلال الأقلية البيضاء من جانب واحد في روديسيا في ١١ نوفمبر ١٩٦٥ .

الديبلوماسية المصرية وقضية روديسيا في الأمم المتحدة

حتى عام ١٩٦١ كانت روديسيا « الجنوبية » قد ظلت خارج التيار الرئيسي للمناقشة حول المسائل الاستعمارية في الأمم المتحدة ، لأن بريطانيا لم تكن قد حددتها كإقليم غير متمتع بالحكم الذاتي وإن كان عدد من الدول الأعضاء قد أشار من وقت إلى آخر إلى الأحوال السائدة في المستعمرة في المناقشات العامة عن الاستعمار .

وعند حلول خريف ١٩٦١ كانت التطورات التي حدثت في روديسيا أي إقرار الدستور الجديد وتزايد معارضة الأفريقيين والخوف من وجود اتجاه نحو الاستقلال تحت حكم الأقلية ، قد دفعت عددا من الدول الأعضاء إلى اتخاذ موقف بريطاني الذي يستند إلى أن الأمم المتحدة غير مختصة قانونا بأن تنظر في شئون روديسيا « الجنوبية » وتساءل هؤلاء الأعضاء عن كون روديسيا الجنوبية متمتعة بالحكم الذاتي مثلا ، وحثوا بريطانيا على تقديم بيانات عن الإقليم . وردت بريطانيا بأنها لا تستطيع تقديم بيانات إلى الأمم المتحدة لأنه ليس لديها أية بيانات تقدمها ، فروديسيا « الجنوبية » من وجهة النظر البريطانية - غير مطلوبة بتقديم بيانات إلى بريطانيا عن شئونها الداخلية ، واستشهدت بريطانيا بالنص الموجود في المادة ٧٣ والذي يعترف « بالاعتبارات الدستورية » التي تحد من تقديم البيانات على أساس أنه ينطبق في رأيها على حالة روديسيا « الجنوبية » .

وفي ١٩ ديسمبر ١٩٦١ أي بعد ثلاثة أسابيع من إنشاء لجنة تصفية الاستعمار وبعد ١٣ يوما من إقرار البرلمان البريطاني لدستور روديسيا الجديد وبعد ١٠ أيام من حظر نشاط الحزب الوطني الديمقراطي وبعد يومين من ولادته الجديدة باسم اتحاد شعب

زيمبابوي الإفريقي « زابو » اثار ت ١١ دولة رسميا مسألة ما اذا كانت روديسيا الجنوبية قد بلغت فعلا مرتبة الحكم الذاتي الكامل ؟
وقدمت مصر مع ٩ دول افريقية وآسيوية بالاضافة الى يوغوسلافيا مشروع قرار تقترح فيه ان تطلب الجمعية العامة من لجنة تصفية الاستعمار دراسة المسئلة وبذا نشأت السياسة الاسمية للأمم المتحدة بشأن روديسيا « الجنوبية » من خلال المناقشات والقرارات التي اعقبت ذلك .

وناقشت اللجنة الرابعة للجمعية العامة مزايا مشروع هذا القرار في فبراير ١٩٦٢ و اشار مندوب مصر في اللجنة الرابعة في ٢٢ فبراير ١٩٦٢ ان دستور ١٩٢٢ قد تم اقراره في استفتاء شارك فيه المستوطنون الأوروبيون وحدهم بينما لم يأخذ رأي اغلبية السكان الوطنيين الذين يشكلون الاغلبية المطلقة . ونتيجة لسياسة منع الاغلبية من المشاركة في الحياة السياسية فان كل حكومة في روديسيا منذ ١٩٢٢ قد تشكلت من المستوطنين وحدهم . وكل واحد من الاعضاء الثلاثين للبرلمان من البيض ايضا . ويمتضى مسا يسمى بدستور ١٩٦١ الذي تم اقراره فان ٢٠٠٠ نقط من بين ٢ ملايين افريقي حصلوا على حق المشاركة في الاستفتاء مقابل ٨٠٠ ألف من مجموع ٢١٩٠٠٠ أوروبي .

وقد وافقت اللجنة الرابعة على مشروع القرار المقدم في ٢٢ فبراير ١٩٦٢ بأغلبية ٥٦ صوتا ضد ٢ وامتناع ٢٢ صوتا واحيل الى الجمعية العامة في نفس اليوم وتم اقراره بأغلبية ٥٨ صوتا ضد ٢٠ صوتا وامتناع ٢٤ صوتا عن التصويت . وصدر تحت رقم ١٧٤٥ « ١٦ » وطالب القرار من لجنة تصفية الاستعمار البحث عن ما اذا كانت روديسيا قد بلغت مرتبة الحكم الذاتي الكامل . وابلاغ الامن الى الجمعية العامة في دورتها السابعة عشرة .

وفي ٢٨ يونيو ١٩٦٢ تبنت مصر و ٢٧ دولة اخرى مشروع قرار وافقت عليه الجمعية العامة تحت رقم ١٧٤٧ « ١٦ » وقد اقر تقرير اللجنة الخاصة بشأن روديسيا التي اكنت ان روديسيا في الحقيقة ليست اقلية متمتعا بالحكم الذاتي طبقا للفصل الحادي عشر من الميثاق .

وفي خطابه امام الدورة ١٧ للجمعية العامة قال محمود نوزي وزير خارجية مصر في ٢ اكتوبر ١٩٦٢ انه « على عائق بريطاني

المسئولية الاساسية في انكار حقوق شعب روديسيا بما في ذلك حقوقه في الاستقلال . وبناء على مشروع قرار قدمته مصر و ٣٦ دولة افروا سيوية اقرت الجمعية العامة في ١٢ اكتوبر ١٩٦٢ القرار رقم ١٧٥٥ « ١٧ » وقد حثت الجمعية العامة بريطانيا على اتخاذ تدابير عاجلة لضمان الامراج عن « نوكونو » وجميع القادة الوطنيين الاخرين المعتقلين او المسجونين والعمل على رفع الحظر المفروض على حزب « زابو » فوراً . كما اعلنت الجمعية العامة في قرارها ان الوضع الحرج والمتفجر « يهدد السلام والامن في افريقيا وفي العالم كله » .

وفي نفس الدورة قدمت مصر و ٥٠ دولة اخرى مشروع قرار آخر اقرته الجمعية العامة تحت رقم ١٧٦٠ « ١٧ » في ٢١ اكتوبر ١٩٦٢ وطالبت الجمعية العامة بريطانيا ان تعطل تنفيذ دستور ١٩٦١ في روديسيا وان تلغى الانتخابات المقررة وان تعقد مؤتمرا دستوريا وفقا لما طالبت به الجمعية العامة من قبل وان تعيد الحقوق السياسية الاساسية الى الاهالي بلجمعهم .

وعلى الرغم من قرارات الامم المتحدة فقد تم تطبيق دستور ١٩٦١ في اول نوفمبر ١٩٦٢ وجرت الانتخابات في ١٤ ديسمبر ١٩٦٢ وتولى ونستون فيلد رئاسة الوزارة . وفي اغسطس ١٩٦٢ طلبت ٣٢ دولة افريقية « ومن بينها مصر » من مجلس الامن مناقشة المسألة وخاصة على ضوء الضغط الذي تبذله الاقلية الاوروبية من اجل استقلال روديسيا والخطر المحدق بالسلام العالمي من جراء تسليم بريطانيا للقوات العسكرية الاتحادية السابقة الى روديسيا الجنوبية وفقا لما تقرر في محادثات شلالات فيكتوريا .

وجاء في مذكرة قدمتها مصر وغانا وغينيا والمغرب الى مجلس الامن في ٦ اغسطس ١٩٦٢ ان بريطانيا تملك السلطات اللازمة لتنفيذ الاصلاحات التي تسعى اليها الامم المتحدة وانه ان لم تكن بريطانيا قد اعطت سلطات ايجابية لحكومة روديسيا الجنوبية لمانها « اي الاخيرة » ما كانت لتمتع بالسلطات العسكرية والمالية والقانونية اللازمة للاحتفاظ ببنائها الشامخ القائم على الاضطهاد .

وحاول مجلس الامن في سبتمبر ١٩٦٢ اصدار قرار للحفاظ على حقوق الاغلبية الافريقية وحظر استئثار الاقلية بالحكم ، الا ان بريطانيا استخدمت الفيتو ضد القرار نظرا لتمسكها في هذه المرحلة بأن

المسألة الروديسية امر يتعلق باختصاصها الداخلى ولا يجوز للمنظمة الدولية ان تتصدى له .

ومى خطابه امام الجمعية العامة للأمم المتحدة فى دورتها الثانية عشر قال وزير خارجية مصر « انه يتعين على بريطانيا ان تضع حداً للاحوال السائدة فى روديسيا الجنوبية وهى التى اسفرت عن فرض حكومة لا تمثل الا اقلية صغيرة ، و اضاف « ان بريطانيا لو فعلت ذلك فانها تكون قد وفقت بالتزاماتها الصحيحة وتجنبت تعريض روديسيا الجنوبية لذلك الارتباك والقتال التى سمحت بنشوبه فى اعقاب انتدابها فى فلسطين » .

وكلجراء مؤقت رأى وفد مصر مع عدد من وفود الدول الاعضاء فى الامم المتحدة انه من الضرورى تقديم المسألة لجذب انتباه الجمعية العامة بتقديم مشروع قرار مماثل للمشروع الذى سبق تقديمه الى مجلس الامن ويطالب بريطانيا بعدم نقل القوات المسلحة والطائرات من السلطات الاتحادية المنطة الى روديسيا . واكثر من هذا تبنت مصر مشروع قرار آخر قدمه مندوب مصر واكد ان مشكلة روديسيا لها مظهران المظهر الاول انكار الحقوق الاساسية للاغلبية المطلقة للسكان الافريقيين ، والمظهر الثانى اغتصاب السلطة بواسطة الاقلية البيضاء . و اضاف المندوب المصرى ان وفد بلاده يرغب فى هذا الانتباه لخطورة المشكلة وعدم توقع ماذا يحدث اذا استمر هذا الوضع فى التردى ؟

ولقد اقرت الجمعية العامة كلا من المشروعين وصدر القرار الاول برقم ١٨٨٣ « ١٨ » فى ١٤ اكتوبر ١٩٦٣ والثانى برقم ١٨٨٦ « ١٨ » فى نوفمبر ١٩٦٣ .

وتجاهلت بريطانيا هذين القرارين ونقلت الاسلحة الاتحادية الى روديسيا كما انها لم تدع ممثلى كل الاحزاب السياسية الافريقية للمشاركة فى المؤتمر الدستورى كما طالب القرار رقم ١٨٨٩ « ١٨ » . وبغولى ايان سميث السلطة فى روديسيا فى ابريل ١٩٦٤ وهارولد ويلسون الحكم فى بريطانيا فى اكتوبر ١٩٦٤ واخفاقهما فى طريقة حل القضية كما اوضحنا من قبل بدأت القضية تدخل مرحلة جديدة . وعندئذ قامت مصر و ٣٤ دولة افريقية بلفت انتباه مجلس الامن للوضع وطلبت عقد اجتماع عاجل على اساس خطورة الموقف فى روديسيا وانه تهديد للسلام والامن الدوليين . وناقش مجلس الامن

المؤتف وأصدر القرار ٢٠٢ فى ٦ مايو ١٩٦٥ وذلك فى اليوم السابق للانتخابات التى جرت فى روديسيا وطلب القرار بريطانيا وجميع الدول الاعضاء بعدم قبول اعلان الاستقلال من جانب واحد وأن تقوم بريطانيا بكل ما يلزم لمنع ذلك كما طالب القرار أيضا بريطانيا ألا تنقل الى روديسيا فى ظل الحكم الحالى ايا « من السلطات أو مقومات السيادة وإن تجرى مشاورات مع جميع من يعينهم الامر بقصد عقد مؤتمر لجميع الاحزاب السياسية من أجل اعتماد نصوص دستورية جديدة مقبولة من اقلية شعب روديسيا لكى يتسنى تحديد اقرب موعد ممكن للاستقلال » وايد مجلس الامن وهو يعلن « قلقه العميق » من جراء الوضع المتدهور ، با طالبت به الجمعية العامة واللجنة الخاصة من ان تعمل بريطانيا على الانحراج عن جميع المسجونين السياسيين والغاء جميع تشريعات القمع والتمييز « . وكان اهتمام الجمعية العامة بمقولة اعلان الاستقلال من جانب واحد لا يقل عن اهتمام مجلس الامن فى هذا الشأن وأصدرت قرارها رقم ٢٠٢٢ فى ١٢ اكتوبر ١٩٦٥ الذى نص أيضا على بقاء المسألة الروديسية فى جدول اعمال الدورة « ٢٠ » .

ولقد اعتبرت مصر ان الوضع القائم فى روديسيا « نتيجة للسياسة الاستعمارية البريطانية لانها قد فرضت دستور ١٩٦١ الذى استهدف تقوية وبقاء حكم الاقلية الاوروبية فى روديسيا الجنوبية » واعتبرت مصر ان « العقوبات الاقتصادية قد تكون غير مجدية فى حالة اعلان الاستقلال من جانب واحد ويجب فوراً اتخاذ اجراءات وقائية ومنها استخدام القوة » .

واكثر من هذا صوتت مصر لصالح قرار الجمعية العامة رقم ٢٠٢٢ فى ٥ نوفمبر ١٩٦٥ الذى وافقت عليه اقلية ٨٢ صوتاً مقابل ٩ اصوات وامتناع ١٨ صوتاً وطلب القرار من بريطانيا اتخاذ كل الاجراءات ومنها القوة العسكرية لحفظ الحقوق السياسية والادنية للافريقيين وارحاء دستور ١٩٦١ والدعوة لعقد مؤتمر دستورى لصياغة دستور جديد للاقلية يكون اساساً للاستقلال وعلى بريطانيا عدم التأخر طويلاً فى هذا الصدد .

وكان لاعلان حكومة سميث الاستقلال من جانب واحد رد فعل سريع فى المقر الرئيسى للأمم المتحدة اذ انعقد اجتماع طارئ للجمعية العامة فى ١٢ نوفمبر وأصدرت القرار ٢٠٢٤ « ٢٠ » الذى تسدته

٥٨ دولة « من بينها مصر » وذلك بموافقة ١٠٧ أصوات ضد صوتين « جنوب افريقيا ، البرتغال » وامتناع فرنسا عن التصويت . وطلبت الجمعية العامة من بريطانيا تنفيذ القرارات السابقة من أجل وضع نهاية لتبرد السلطات غير الشرعية في روديسيا وأوصت بأن ينظر مجلس الأمن الموقف باعتباره أمرا عاجلا ، كما وردت في اليوم نفسه ثلاثة طلبات أخرى واحد من بريطانيا والثاني من مصر و ٣٤ دولة افريقية والثالث من مصر و ٢١ دولة افريقية آسيوية بأن يتخذ مجلس الأمن اجراء في هذا الموضوع .

وإدان مجلس الأمن اعلان الاستقلال من جانب واحد ، ودعا جميع الدول الى عدم الاعتراف بنظام حكم « الاقلية العنصرية الشرعي » والامتناع عن تقديم اية مساعدة له « القرار ٢١٦ لسنة ١٩٦٥ » . وقد لعبت مصر دورا هاما في صياغة مشروع القرار الافريقي الذي تمخذه ساحل العاج في ٢٤ نوفمبر ١٩٦٥ الى مجلس الأمن وكان رئيس وفد مصر « موسى القوي » قد اجتمع مع أمين عام منظمة الوحدة الافريقية وتباحث معه بشأن مشروع القرار .

وفي ٢٠ نوفمبر ١٩٦٥ وافق مجلس الأمن على قرار آخر « رقم ٢١٧ » قدمته بوليفيا وأورجواي تضمن دعوة جميع الدول الى فرض حظر منتجات النفط والبتروول وقطع جميع العلاقات الخارجية والامتناع من تزويد روديسيا الجنوبية بالاسلحة والمهمات والمواد الحربية . وإدان المجلس « اغتصاب اقلية عنصرية من المستوطنين للسلطة ووصف الموقف بأنه شديد الخطورة وقال ان استمراره زمنا يشكل تهديدا للسلام والأمن الدوليين » وناشد جميع الدول عدم الاعتراف بالسلطة غير الشرعية وعدم مساعدتها وعدم الاحتفاظ بعلاقات دبلوماسية معها .

وجاءت حادثة « جوانا الخابسة » احدى نكالات البترول التي وصلت الى ميناء بيزا في موزمبيق في ٥ ابريل ١٩٦٦ وعليها محاولة نفل لروديسيا « جاءت هذه الحادثة لتلفت الانتظار الى انتهاك الحظر المفروض على النفط وانعقد مجلس الأمن لمناقشة الحادثة بناء على طلب من بريطانيا وأصدر المجلس في ٩ ابريل قراره رقم ٢٢١ لسنة ١٩٦٦ وجاء فيه ان الموقف الناجم « يشكل تهديدا للسلام » وقدم المجلس لبريطانيا التفويض الذي طلبته وذلك بدعوة الحكومة

البريطانية الى استخدام القوة اذا لزم الامر ، لمنع السفن التي يعتقد انها تحمل نفطاً لروديسيا من الوصول الى بيرا .
وبناء على طلب ٢٢ دولة افريقية نظر مجلس الامم المسألة مرة أخرى في مايو ١٩٦٦ ورفض المجلس مشروع قرار قدمته مالى ونيجيريا واوغندا يطالب المجلس بأن يدعو بريطانيا الى « اتخاذا كافة التدابير اللازمة ومن ضمنها استخدام القوة لالغاء نظام حكم الاقلية العنصرية » .

وازاء رفض ايان سميث لمقترحات اجتماع السفينة تايجر « بينه وبين ويلسون رئيس وزراء بريطانيا » في اوائل ديسمبر ١٩٦٦. طلبت بريطانيا عقد اجتماع لمجلس الامن لاقتراح مزيد من الاجراءات ضد الحكم . وقد اقر المجلس في ١٦ ديسمبر ١ٹ٦٦ مشروع قرار بريطاني ضمت اليه نصوص اضافية اقترحتها مالى ونيجيريا واوغندا. وصدر تحت رقم ٢٢٢ ونص القرار على فرض عقوبات ملزمة متفقا طبقا للمادة ٤١ من الميثاق . وكانت تلك اول مرة في تاريخ الامم المتحدة يقدم فيها المجلس على مثل هذا الاجراء . وطبقا لهذا القرار اوصى المجلس بمنع استيراد المنتجات الرئيسية التي تشكل الصادرات الرئيسية لروديسيا مثل الاسيستوس ، خام الحديد ، الكروم ، الالومينا ، الحديد ... الخ . كما طالب بمنع تصدير النفط او المنتجات القطنية والاملحة والمعدات الحربية والطائرات والمركبات الالية الى روديسيا وكذلك المعدات او المواد المستخدمة في صنعها او تجعيمها او صيانتها .

وخلافا لغيره من قرارات الامم المتحدة التي كانت تقتصر على « مطالبة » الحكومات بالعمل او « تحثها » على ذلك ، فان نصوص القرار رقم ٢٢٢ لسنة ١٩٦٦ حثمت الالتزام او تصدير السلع الواردة في القائمة . ولتأكيد الطبيعة الملزمة بأن الامتناع عن تطبيق العقوبات او رفض تطبيقها سوف يشكل انتهاكا للمادة ٢٥ من الميثاق ونصها « يتعهد اعضاء الامم المتحدة بقبول قرارات مجلس الامن وتنفيذها وفق هذا القرار » .

ورغم قوة صياغة هذا القرار الا أن مصر وبعض الدول الافريقية شعرت أن القرار لم يكن كافيا .

وفي اواخر ١٩٦٧ ذكر اوثانت انه في الوقت الذي انخفض فيه تجارة روديسيا فقد كان هناك مقابل مستقر في سلع هامة معينة

وان العقوبات لم تخلق بعد الصعوبات التي لا يمكن للسلطات غير الشرعية ان تتغلب عليها . فمن الواضح ان سياسات جنوب افريقيا والبرتغال قد دعت الوضع الاقتصادي لنظام الحكم غير الشرعي وحصلته في تحديه للمجتمع الدولي . وقال ايضا : ان الاجراءات التي اتخذها مجلس الامن لا تنقل باى حال من مسؤولية بريطانيا عن اعادة الحكم الدستوري الى الاقليم .

وفي الدورة ٢٢ للجمعية العامة ذكرت مصر « ان هناك عددا من قضايا تصفية الاستعمار التي لم تعالجها الامم المتحدة بشكل فعال ومن اهمها قضية روديسيا وان فشل اليم المتحدة في معالجة هذه القضية يرجع الى عاملين اولهما عدم اذعان السلطات الادارية ذات الصلة لقرارات الامم المتحدة . وثانيهما رفض البعض الاخر التعاون الكامل لتنفيذ هذه القرارات » . وذكرت مصر انه يجب عدم دعم اية محاولة بريطانية للتهرب من مسؤوليتها في روديسيا ويجب دعم نضال شعب زيمبابوي ويجب على بريطانيا الدعوة فورا الى مفاوضات زعماء شعب زيمبابوي بالطرق والاساليب المعنية بمعالجة الموقف الحالي وتدعيم المساعدة المادية لحركة التحرير في الاقليم .

واخيرا وفي ٣ نوفمبر ١٩٦٧ اقرت الجمعية العامة القرار ٢٢٦٢ « ٢٢ » وكررت فيه مطالبها بالتطبيق الفوري لاعلان تصفية الاستعمار وادانت سياسات البرتغال وجنوب افريقيا وجميع الدول التي تتاجر مع نظام الحكم غير الشرعي ودعت بريطانيا الى ضمان طرد قوات جنوب افريقيا وروديسيا والى منع كل مساعدة مسلحة عن نظام الحكم المتورد .

الدبلوماسية المصرية وقضية روديسيا في منظمة الوحدة الافريقية

بقيام منظمة الوحدة الافريقية في مايو ١٩٦٣ بدأت قضية روديسيا تأخذ مكانة رئيسية في مناقشات المنظمة وجدول اعمالها وقراراتها . وكان مؤتمر اديس ابابا قد خص القضية بقرار خاص دعا فيه بريطانيا بلا تنقل سلطات ومقومات السيادة لحكومة تمثل الاقلية المستوطنة المفروضة بالقوة على الشعب الافريقي ونوه بان هذا العمل اذا تم فانه يعتبر اخلايا بقرار الجمعية العامة للامم المتحدة رقم ١٥١٤/١٥٥١

بشأن استقلال البلدان ، والشعوب الخاضعة للاستعمار . واكد القرار تأييد المؤتمر للمواطنين الافريقيين وانه اذا اغتصبت حكومة الاقلية العنصرية البيضاء السلطة فى روديسيا فان الدول الاعضاء فى المؤتمر ستبجح تأييدها الكامل المعنوى والعملى الفعال لاية تدابير مشروعة قد يقرر الزعماء الوطنيون الافريقيون اتخاذها لاستعادة هذه السلطة واعادتها الى الاغلبية الافريقية ، كما تعهد المؤتمر كذلك بتنظيم مجهودات اعضائه فى سبيل اتخاذ مايتضيه الموقف من اجراءات ضد اية دولة تعترف بقيام حكومة للأقلية فى روديسيا .

ووجه المجلس الوزارى للمنظمة فى اجتماعه بلاجوس « ٢٤ - ٢٩ فبراير ١٩٦٤ » الانتظار الى التطورات السريعة التى تتطور اليها المشكلة . وكان على مؤتمر القمة الافريقى بالقاهرة فى يوليو ١٩٦٤ ان يواجه بحسم هذه التطورات السريعة داخل روديسيا .

ولخص الرئيس عبد الناصر فى كلمته الافتتاحية أمام المؤتمر تصويره لرد الفعل الافريقى بقوله : « نستطيع ان نشدد ضغطا أكثر ضد البقايا الاستعمارية فى القارة : نستطيع ان نستكمل الحصار حول بقع القفرقة العنصرية البغيضة فى جنوب افريقيا وفى روديسيا » .

وقد اتخذ هذا المؤتمر قرارات تقضى بالاعتراف وبالتأييد لقيام حكومة وطنية افريقية فى المنفى فى حالة اعلان حكومة الاقلية الاوروبية فى روديسيا الاستقلال من جانبها كما ناشد المؤتمر الحكومة البريطانية عقد مؤتمر دستورى عاجل يضم ممثلين عن كافة الاحزاب السياسية فى روديسيا لإعلان دستور ديمقراطى جديد يضمن حكم الاغلبية على أساس مبدأ صوت واحد لرجل واحد كما دعا المؤتمر الى الانفراج فوراً عن كؤوس وسيقولى وغيرهما من المسجونين والمعتقلين السياسيين .

وقبل انعقاد مؤتمر القمة الافريقى باكرا « ٢١ - ٢٥ اكتوبر ١٩٦٥ » كان يبدو واضحا نوايا ايان سميث فى اعلان الاستقلال من جانب واحد . ورغم هذا ظهر اختلاف وجهات النظر الافريقية فى اجتماع المجلس الوزارى « لاجوس - يوليو ١٩٦٥ » وذلك بشأن الخطوة الافريقية التى تتخذ اذا اعلن الاستقلال من جانب الاقلية البيضاء فبينما رأى البعض قطع العلاقات مع بريطانيا ، رأى البعض الآخر ضرورة اعلان انسحاب الدول الافريقية الاعضاء فى الكومنولث فوراً . وكان من رأى البعض ايضا ان الامر يستلزم استكمال القوة والتدخل العسكرى بينما رأى البعض التروى قبل اتخاذ

مثل هذه القرارات . وبعد المناقشات وافق المجلس الوزارى على قرار بشأن روديسيا نص على ان تقوم الدول الافريقية باعادة النظر فى علاقاتها مع بريطانيا فى حالة اعلان الاستقلال من حكومة الاقلية .

وفى خطابه امام مؤتمر اكر « اكتوبر ١٩٦٥ » اكسد الرئيس عبد الناصر مسئولية بريطانيا ازاء تدهور الموقف فى روديسيا ، وذلك لعدم اتخاذها الاجراءات الكفيلة بوقف سيطرة الاقلية البيضاء وقبل الترتيبات اللازمة لمنع شعب روديسيا الاستقلال تحت ظل حكم الاغلبية ، ولفت نظر المؤتمر الى انه فى الوقت الذى تتخذ فيه بريطانيا اجراءات عنيفة للقضاء على الوطنيين هناك يستمر الحوان بينهما وبين حكومة الاقلية فى روديسيا دون ان تتخذ بريطانيا اية اجراءات رادعة ضد هذه الحكومة ، كما اشار الى تحالف الاقلية فى روديسيا مع حكومة جنوب افريقيا والبرتغال ، ووضح اوجه الشبه بين ماحدث فى فلسطين وما يحدث فى روديسيا ، فقد تركت بريطانيا فلسطين للمصائب الصهيونية التى قدمت من الخارج فهناك خوف من احتمال نشوب موقف مشابه لذلك فى روديسيا .

وبعد المناقشة وافق المؤتمر على قرارات تقضى بدعوة الدول الافريقية لاعادة النظر فى علاقاتها مع بريطانيا اذا تهاوتت مع المستوطنين حتى يصلوا الى هدفهم من الاستيلاء على السلطة فى البلاد ، ودعوة مجلس الامن الى استعمال العقوبات المقررة فى الباب السابع من ميثاق الامم المتحدة باعتبار الموقف فى روديسيا مهدد للسلم والامن العالميين ، ودعوة جميع الدول المحبة للسلم والعدل لتقديم كل مساعدة لشعب زيمبابوى لتحرير نفسه وتحرير بلاده بكل الوسائل . كما طالب المؤتمر بمقاطعة الحكومة القائمة فى روديسيا مقاطعة سياسية واقتصادية تامة وقد تشكلت لجنة من خمس دول افريقية « هى مصر ، زامبيا ، تنزانيا ، كينيا ، نيجيريا » لمتابعة تنفيذ قرارات اكر بشأن روديسيا .

ومور اعلان ايان سميث الاستقلال من جانب واحد بدات الاتصالات بين رئاسة الجمهورية ووزارة الخارجية المصرية لتحديد التزامات القاهرة فى هذا الشأن .

وكانت القاهرة تجرى فى الوقت نفسه اتصالات اخرى مع اعضاء لجنة الدول الخمس التى عينها رؤساء افريقيا فى مؤتمر

اكرا لمتابعة تنفيذ قرارات الرؤساء بشأن روديسيا ولتجديد المعونات
التي يحتاج اليها شعب زيمبابوي

ومرح بمثل مصر في اللجنة الخماسية قبل اجتماعها في دار
السلام « ٢٠ - ٢٣ نوفمبر ١٩٦٥ » بقوله انه انتهى الوقت الذي
يمكن أن نطلب فيه من بريطانيا باعادة الاوضاع في روديسيا الى
ما كانت عليه ، فان العمل الآن هو من اجل استقلال روديسيا لا اعادتها
مستعمرة بريطانية وان الوفد المصري يرى ضرورة العمل على تكوين
جبهة وطنية من شعب زيمبابوي نفسه لتحرير روديسيا ، وان هذه
الجبهة يمكنها ان تقيم حكومة افريقية حسب ارادة الشعب الافريقي
في الوقت والمكان المناسبين .

هذا وقد دعت اللجنة الخماسية الى عقد جلسة غير علنية
للمجلس الوزاري للمنظمة كما اتخذت عدة قرارات لم تنشر في
حينها نصت على اتخاذ اجراءات ايجابية لتصفية حكم الاقلية والتهديد
بقطع العلاقات مع بريطانيا .

وفيما بين ٢ ، ٥ ديسمبر ١٩٦٥ عقدت الدورة غير العلنية
للمجلس الوزاري في انيس ابلا وظهر ان ثمة اتجاهاين رئيسيين
يسودان الاجتماع الاتجاه الاول تمثله الدول الافريقية الراديكالية
وترى الى تكوين قوة عسكرية افريقية مشتركة دفاعية وهجومية في
آن واحد بحيث تهاجم النظم العنصرية الاستعمارية في جنوب
القارة ، كما تدافع عن اقليم الدول الافريقية التي سوف تستخدم
كقاعدة تنطلق منها الحركة الافريقية المسلحة . اما الاتجاه
الآخر فتمثله الدول الافريقية المحافظة التي رفضت هذا التدخل
العسكري المباشر في روديسيا وفضلت اساليب العقوبات
الاقتصادية والمساعدة المعنوية التقليدية للحركات الوطنية في
روديسيا .

وكانت مصر مؤيدة للجانب الاول وتال وزير خارجية مصر في
المؤتمر : « لست اتصور كيف يمكن انتهاء هذا الوضع المزيف في
روديسيا دون استخدام وسائل العنف ، فنحن نعلم تماما ان الامم
المتحدة بقراراتها جميعا لا يمكن ان تنهى هذا الوضع » .

« واذا كنا نفكر في استخدام وسائل العنف فيجب على الأقل ان
نقوم بضغط على بريطانيا المسؤولة عن الوضع في روديسيا ، ولذا
اكتفى بلان اقول باننا نؤيد اي قرار يتخذ هنا بقطع العلاقات

الدبلوماسية او حتى العلاقات الاقتصادية » .
« وان ملذكرو زميلي رئيس وفد كينيا هو الحقيقة فان حاجة
انجلترا الاقتصادية لنا اكثر من حاجتنا اليها واني لانكر انه عنفما
توقفت الملاحة في قناة السويس سنة ١٩٥٦ وتوقفت التجارة اي
تدفق المواد الخام الى لندن فان الجنيه الاسترليني كاد ينهار لو لم
تقدم امريكا مساعدة مالية لانجلترا ، فالضغط الفعال هو الضغط
الاقتصادي وقطع العلاقات الدبلوماسية يجب ان يكون خطوة لقطع
العلاقات الاقتصادية . »

وتبلورت المناقشات في المجلس الوزاري في صياغة قرار نص
على فرض حصار كامل وفوري ضد روديسيا بمقاطعتها اقتصاديا
وقطع العلاقات الدبلوماسية مع بريطانيا في حالة ما اذا لم تقيم
بالقضاء على العصيان واعادة استتباب الامن والنظام وبذلك تم
الطريق الى حكم الاغلبية في روديسيا في موعد انقضاء ١٥ ديسمبر
١٩٦٥ ، ومناشدة جميع اصداق افريقيا بتقديم المساعدات والمؤازرة
للجراءات المخططة لانهاء حكم الحكومة غير الشرعية . هذا كما
قرر المؤتمر ان تتولى اللجنة الخماسية تنسيق المساعدات العسكرية
الافريقية للمناضلين من اجل الحرية في روديسيا . كما قرر تخصيص
ميزانية مستقلة لمساعدة شعبيها . ووافق المجلس على اقتراح مصر
الذي طالبت فيه ببلاغ مجلس الامن بقرار المنظمة بشأن مساعدة
شعب روديسيا .

وقبل انقضاء مهلة الايام العشرة التي حددها القرار بالنسبة
لبريطانيا ابرقت وزارة الخارجية المصرية في ١٣ ديسمبر ١٩٦٥
الى سكرتارية المنظمة تطلب عقد اجتماع غير عادي للمجلس الوزاري
يوم ٢١ ديسمبر ١٩٦٥ في اديس ابابا ، وذلك نظرا لقبان مواقف
الدول الافريقية في القرار الجماعي الذي اتخذه المجلس الوزاري في
اديس ابابا في ٥ ديسمبر ١٩٦٥ لقطع العلاقات مع بريطانيا .

وفي اليوم التالي « ١٤ ديسمبر ١٩٦٥ » اقترحت مصر على
سكرتارية المنظمة عقد اجتماع عاجل للجنة الخماسية يوم ٢١ ديسمبر
في اديس ابابا بدلا من مواعدها المقرر من قبل والذي كان محمدا له
يوم ١٨ ديسمبر في اكر . وطلبت مصر في اقتراحها ان يكون
الاجتماع على مستوى وزراء الخارجية نظرا لخطورة المسؤولية
الملقاة على عاتق اللجنة في الظروف المالية التي تجتازها مشكلات
روديسيا ونظرا لاحتمال وجود وزراء الخارجية في ذلك الوقت في

اجتماعهم غير العادى باديس ابابا كما اقترحت ايضا مصر .
وفى ١٥ ديسمبر ١٩٦٥ - وهو الموعد الذى حدد لقطع العلاقات
مع بريطانيا اعلنت كل من غينيا وتانزانيا وغانا قطع علاقاتها مع
لندن . وساد اتجاه فى عدد من المواسم الافريقية يميل الى ارجاء
قطع العلاقات الى ما بعد اجتماع وزراء خارجية الدول الافريقية
فى اديس ابابا يوم ٢١ ديسمبر ١٩٦٥ تنفيذا لاقترح مصر والى
ان تتبين كذلك نتائج المناقشة التى تبدأ فى مجلس الأمن ضد
روديسيا وقد ظهر هذا الاتجاه فى مواسم كينيا ، زامبيا ، اوغندا ،
نيجيريا ، اثيوبيا ، المغرب .

وكانت مصر قد انتظرت حتى اليوم التالى « اى بعد المهلة بفترة
٢٤ ساعة » حتى تتبين منها اتجاه الموقف الامريقى واعلنت قرار
قطع العلاقات مع بريطانيا كما اتخذت نفس الموقف مالى ، موريتانيا
الكونجويرازافيل . وبعد ذلك اعلنت السودان والجزائر قطع
العلاقات وهكذا لم تزد الدول الافريقية التى التزمت بالقرار على
٩ دول على الرغم من ان قرار المقاطعة كان قد اتخذ بالاجماع
الافريقى .

وفى الدورة السادسة العادية للمجلس الوزارى للمنظمة
« ٢٨ فبراير - ٥ مارس ١٩٦٦ » صدرت قضية الانقلاب فى غانا ،
وقضية روديسيا كل اعمال موضوعات جدول الاعمال الا انه فى ٣
مارس انسحب وفد مصر ، غينيا ، مالى ، تانزانيا من المؤتمر
احتجاجا على قبول وفد حكومة الانقلاب فى غانا والمواقفة على
مشروع تونس الخاص بروديسيا والذى ينص على انه « من حق
الدول التى قطعت علاقاتها ببريطانيا بسبب مشكلة روديسيا وتنفيذا
لقرار اجامى اصدره وزراء الخارجية ان تعيد هذه العلاقات »
هذا وقد انسحبت وفود الجزائر والصومال وكينيا فى اليوم التالى
« ٤ مارس » للاسباب نفسها .

وقد صرح وزير خارجية مصر ان بلاده انسحبت من المؤتمر بعد
ان تأكد لها ان استمرار حضورها اصبح غير ذى فائدة ، خاصة
وان بعض الوفود هاجمت الدول التسع التى نفذت قرار قطع
العلاقات مع بريطانيا .

وفى مؤتمر القمة الافريقى باديس ابابا « ٥ - ٩ نوفمبر ١٩٦٦ »
اثارت قرارات دورة المجلس الوزارى غير العادية المتخذ فيها بين
٣ - ٥ ديسمبر ١٩٦٥ مناقشات حادة حول قرار قطع العلاقات

السياسية مع بريطانيا وهل تلتزم الدول الاعضاء في المنطقة بقرار يتخذه مجلس الوزراء أم ان مجلس الوزراء يصدر توصيات فقط . ووقعت الدول الافريقية الراديكالية ومنها مصر الى جانب قرارات الدورة غير العادية على اساس انه تطبيق للقرارات التي اتخذها مؤتمر القمة في اكر « ١٩٦٥ » . وبدأ الانقسام واضحا وانتهت المناقشة بان اخذ الرؤساء علما بقرارات الدورة غير العادية: اي انهم لم يقرروها ولم يرفضوها .

وفي مواجهة هذا الموقف دعت مصر الى عقد مؤتمر قمة افريقي محدود بالقاهرة يجمع الدول التي قطعت علاقتها مع بريطانيا لبحث قضية روديسيا وقضايا افريقيا بصفة عامة . وانهقد المؤتمر غيبسا بين ٤ ، ٦ ابريل ١٩٦٧ بحضور رؤساء مصر ، الجزائر ، تانزانيا ، موريتانيا والممثل الشخصي لرئيس غينيا . وفي الكلمة الافتتاحية عبر الرئيس عبد الناصر عن اهمية المؤتمر بقوله انه « اجتماع عمل موجز في قضية تعتبر من اخطر ما واجهته قارتنا الافريقية واعني به الموقف الذي اتخذناه جيبسا من مشكلة روديسيا التي لم تحقق تقدما نستطيع تسجيله حتى الان واكاد اقول انها تعرضت لمضاعفات تقتضي منا تفكرا جديدا خصوصا مع التحالف الذي يزداد ظهورا كل يوم في سياسة اطرافه وهم الاستعمار البريطاني ونظام الاستغفال المغتصبة في روديسيا ومصالح الاستعمار الجديد ونظام الاستغلال البرتغالي وحكومة التمييز العنصري في جنوب افريقيا . . وان كان الاتفاق يقتضي ان نشير الى ان الجهود الافريقية قد اعمادت في تمبئة الرأي العام العالمي وايقاظ وعيه بمعدالة مطالب شعب زيمبابوي . . وان يكون ضروريا الان ان يستفيد هذا الشعب بنضاله في الداخل من هذه التعمبئة العالمية اليقظة وان يهب لتاكيد مطالبه » . ولقد ابرز بيان المؤتمر عناية الرؤساء الخاصة بكفاح شعب زيمبابوي ضد تسلط العنصرية واستيلائها غير الشرعي على السلطة وقد عبر الرؤساء عن ثقتهم الكاملة في ان نضال شعب زيمبابوي الافريقي سوف يحقق حتيا اهدافه المصيرية . كما اكد الرؤساء انهم سيواصلون دعمهم المطلق لشعب زيمبابوي ولنضاله العادل حتى يحقق اهدافه كاملة .

وعندما انعقد مؤتمر القمة الافريقي بكنشاسا « ١١ - ١٤ سبتمبر ١٩٦٧ » اولت مصر اهمية لمرض قضية العدوان الاسرائيلي وان حاول رئيس وفد مصر ان يربط بين العدوان الاسرائيلي وتهديد أمن افريقيا .

الفصل الثالث

مصر ومقاطعة روديسيا وبريطانيا ومناصرة حركات التحرير الافريقية

أولا : مقاطعة روديسيا

ردا على اعلان ايلان سميث استقلال روديسيا من جانب واحدة أعلنت مصر انها فى حالة حرب مع حكومة روديسيا العنصرية غير الشرعية . والتزمت مصر بقرارات الامم المتحدة ومنظمة الوحدة الافريقية بشأن المقاطعة الاقتصادية لروديسيا .
وخرج اول تصريح مصرى خاص بالمقاطعة الاقتصادية لروديسيا فى ١٢ نوفمبر ١٩٦٥ حيث صرح مصدر مسئول بان حكومة مصر قررت مصادرة جميع بضائع روديسيا التى تمر فى قناة السويس .
واكد الرئيس عبد الناصر على غلق قناة السويس امام سفن وبضائع روديسيا فى مقابلة مع شباب الاتحاد الاشتراكى العربى يوم ١٨ نوفمبر ١٩٦٥ .

وفى ٢٤ نوفمبر ١٩٦٥ اعلن وكلاء الشحن البحرى فى بورت اليزابيث ان اول سفينة تحمل شحنة الى روديسيا منذ اعلان الاستقلال من جانب الاقلية البيضاء قد غادرت موزمبيق عن طريق الساحل الغربى لافريقيا وذلك تجنبا للمرور فى قناة السويس بعد ان اعلنت مصر منع مرور الشحنات عبر القناة من روديسيا واليها .
وقال الوكلاء ان السفينة « سابا ستيا نوكابوتا » التابعة لشركة تريستينو بدأت رحلتها من ايطاليا عن طريق الساحل الشرقى لافريقيا الى ديريان ومدينة الكاب فى جنوب افريقيا ، ومن هنا توجهت الى بيرا فى موزمبيق حيث حملت الشحنة ، وكانت قد تلقت تعليمات

فور اعلان الاستقلال بالفاعرحطة الساحل الغربى الافريقى دون التوقف مرة اخرى فى موانئ جنوب افريقيا .
وفى ١١ ديسمبر ١٩٦٥ اكد وزير الاقتصاد المصرى التزام بلاده بالمقاطعة الاقتصادية لروديسيا واصدر قرارا بهذا الشأن ، شمل جميع عمليات التجارة والتحويلات وتجهيز جميع الحسابات الخاصة بروديسيا فى البنوك المصرية . وقد تبين ان هناك عجزا قيمته ٤٠٠ ألف جنيه لصالح روديسيا نتج عن التبادل التجارى بين البلدين عام ١٩٦٤ .

وإذا كانت مصر قد استجابت لقرارات الامم المتحدة ومنظمة الوحدة الافريقية بشأن المقاطعة الاقتصادية لروديسيا فيلاحظ ان قرارى مجلس الامن رقم ٢١٦ ، ٢١٧ فى نوفمبر ١٩٦٥ لم يتطلبا من الدول ابلاغ ما اتخذته من اجراءات تطبيقا لهما بسبب الطابع الاختيارى للاجراءات التى تقررته بموجب القرار ٢١٧ أما القرار رقم ٢٢٢ لعام ١٩٦٦ فقد تطلب من الدول الاعضاء الامم المتحدة والوكالات المتخصصة ان تبلغ للامين العام ما اتخذته من اجراءات فى سبيل تطبيق مقرراته الثانية التى تطلب اتخاذ اجراءات انتقامية بشكل ملزم على ان يبلغ الامين العام بدوره مجلس الامن بمدى التقدم فى تطبيق القرار .

وقد ردت مصر فى ٢٧ فبراير ١٩٦٧ على الاستفسار المتقدم من الامين العام للامم المتحدة باسم مجلس الامن عن تطبيق هذه الاجراءات وجاء فى هذا الرد ان حكومة مصر ادانت اعلان الاستقلال من جانب واحد للنظام غير الشرعى لايان سميث وانها قطعت بالفعل جميع العلاقات الاقتصادية والتجارية مع هذا النظام حتى قبل صدور قرار مجلس الامن فى ١٦ ديسمبر ١٩٦٦ . وان مصر لن تتردد فى اتخاذ اى اجراء آخر لمساعدة ومعونة الشعب الافريقى فى زيمبابوى

ورغم اعلان مصر عن المقاطعة الاقتصادية لحكومة ايان سميث فقد سجلت الاحصاءات المصرية عام ٦٦ - ١٩٦٧ تبادلا تجاريا وان كانت قيمته ضئيلة ، فقد استوردت مصر تبغا ورقيا ببا قيمته ٢١ ألف جنيه مصرى مقابل تصدير افلام سينمائية « بوزيف » بما قيمته اقل من ٥٠٠ جنيه .

ثانيا : قطع العلاقات المصرية البريطانية « ديسمبر ١٩٦٥ - نوفمبر ١٩٦٧ »

وفضلا عن مبادرة مصر بمقاطعة نظام الحكم غير الشرعى فى
ساسبورى ، قامت مصر فى ١٦ ديسمبر ١٩٦٥ بقطع علاقاتها
الدبلوماسية مع الحكومة البريطانية بشأن مسئوليتها عن تطورات
قضية روديسيا كما أوضحنا من قبل .

واستدعت وزارة الخارجية المصرية فى اليوم التالى « ١٧ ديسمبر
السفير البريطانى « جورج ميدلتون » فى القاهرة وابلغته رسميا
قرار قطع العلاقات بين البلدين وتلا وكيل الوزارة على السفير
البريطانى انه « تنفيذا لقرار منظمة الوحدة الافريقية واطهارا لشعور
مصر ازاء موقف بريطانيا من مشكلة روديسيا فان مصر قررت قطع
علاقاتها الدبلوماسية مع حكومتكم » .

ومضى الوكيل قائلا ان د . محمود غنوزى نائب رئيس
الوزراء للشئون الخارجية ثم السيد محمود رياض وزير الخارجية قد
قاما بإبلاغ السفير البريطانى بمجرد صدور قرار مؤتمر اديس ابابا ،
تحديد يوم ١٥ ديسمبر موعدا لقطع العلاقات وان القاهرة بعد ان
استبحت الى اراء الدول الافريقية قررت ان تنفذ قرار قطع العلاقات
بعد ان استكملت مشاوراتها مع هذه الدول . وقال الوكيل ، ان
افريقيا باتخاذها هذا الموقف توضح للحكومة البريطانية ان وحدة
القارة اكيدة وقائية ، وانه حتى لو لمكننا من ناحية المسلحة وليس
من ناحية المبدأ ، فلابد ان مصالح بريطانيا مع كل الدول الافريقية
أكبر واهم من مصالحها مع عدد قليل من الناس فى روديسيا وصفتهم
بريطانيا بانهم خارجون على القانون ، القانون الذى وضعته بريطانيا
نفسها . وقال وكيل وزارة الخارجية ، ان القاهرة لا تريد ان تجعل
من قرار قطع العلاقات حملة انتقامية شخصية ضد بريطانيا ولكنها
تؤكد بهذا الموقف مسئولياتها ازاء القارة الافريقية .

والذى رئيس وزراء مصر « زكريا مجيب الدين » بيانا فى مجلس
الامة يوم ٢٢ ديسمبر ١٩٦٥ حول قطع العلاقات البريطانية تحدث
فيه عن تطورات الاحداث التى تدور فى افريقيا وأشار الى تشابه

قضية روديسيا مع قضية فلسطين وانه عملا بمبادئنا الثابتة في العلاقات الدولية واخلصا منا للمبادئ التي قام عليها ميثاق الامم المتحدة وميثاق منظمة الوحدة الافريقية فقد اعلنت الجمهورية العربية المتحدة قطع العلاقات الدبلوماسية مع الحكومة البريطانية يوم ١٦ ديسمبر ١٩٦٥ .

وعلى على بيان رئيس الوزراء بعد تلاوته عدد من اعضاء مجلس الامة ايدوا في في كلماتهم موقف الحكومة وتدعوا بالموقف المتأمر الذي وقفته حكومة بريطانيا من حقوق شعب روديسيا . ثم وافق المجلس بالإجماع على قرار بتأييد الحكومة في هذا الصدد وجاء بالقرار « ان هذه الخطوة جاءت متبشية مع المبادئ التي تقوم عليها سياستنا الخارجية في محاربة الاستعمار في جميع اشكليه القديمة والحديثة وتأكيدا لتمسكنا بالوحدة الافريقية وفي المساهمة الايجابية في مواجهة القارة وتحمل مسئولياتها .

ومضلا عن ما اثاره وكيل وزارة الخارجية مع السفير البريطاني بشأن الاعتبارات التي حكمت اعلان مصر بقطع علاقاتها مع بريطانيا وما اكده بيان رئيس وزراء مصر امام مجلس الامة بهذا الصدد خاصة الالتزام بقرارات المنظمة الافريقية ومناصرة حركات التحرير الافريقية، يمكن عرض عدة اعتبارات وضوابط اخرى في مقدمتها .

١ « ان علاقة مصر مع بريطانيا محكومة قبل اية اعتبارات سياسية مؤتة بضدام اقدار لاستطيع مصر تجنبه او تجاهله . بريطانيا آنذاك قوة موجودة في المنطقة العربية ومصالحها البترولية خاصة في الخليج والاستراتيجية لاسيما في عدن تتصادم مع مصالح وسياسات مصر في مجال تصفية الاستعمار القديم والجديد في العالم العربي .

٢. « في حدود العلاقات المباشرة بين مصر وبريطانيا فان الاخيرة تستفيد باكثر مما تستفيد الاولى اقتصاديا . فالميزان التجاري المصري كان يسجل حالة عجز دائم مع بريطانيا منذ عام ١٩٥٠ وحتى عام ١٩٦٦ - ٦٦ . وان تذبذبت قيمة هذا العجز بين الارتفاع والانخفاض طبقا للظروف الاقتصادية ومهما يكن فان بريطانيا كانت تحتل مركزا ضئيلا في حجم التجارة المصرية عامة « ٢٨٢ في المائة فقط علم ١٩٦٥ - ١٩٦٦ » .

ومنذ اعلان مصر قطع علاقاتها السياسية مع بريطانيا لم تهدأ مساعي لندن لاستئناف العلاقات مع القاهرة . وفى ١٩ نوفمبر ١٩٦٧، صدر بيان عن وزارة الخارجية فى كل من لندن والقاهرة اعلن ان مصر وبريطانيا اتفقتا على اعادة العلاقات الدبلوماسية بينهما بعد انقطاع استمر سنتين « ٢٢ » شهرا » بتقديم السفير المصرى أوراق اعتماداه الى الملكة اليزابيث يوم ٢٠ ديسمبر ١٩٦٧ بتقديم السفير البريطانى أوراق اعتماده فى ٢٢ ديسمبر ١٩٦٧ الى الرئيس عبد الناصر . . . تنتهى مرحلة تاريخية من العلاقات المصرية البريطانية ومن الاهمية تحليل هذا الموقف فى الطارين أولهما فى اطار العلاقات الجماعية البريطانية الافريقية بشأن قضية روديسيا والثانى فى اطار العلاقات الثنائية البريطانية المصرية بشأن القضايا العربية وعلى راسها قضية العدوان الاسرائيلى وقضية الجنوب اليبنى المحتل »

« ١ » فى اطار العلاقات الجماعية البريطانية الافريقية : اذا كان قرار مصر بقطع العلاقات مع بريطانيا بشأن قضية روديسيا كان التزاما مصريا بقرار منظمة الوحدة الافريقية والتي استجابت له ٩ دول افريقية فقط قامت بقطع علاقاتها الدبلوماسية مع بريطانيا كما سبقت الاشارة الى ذلك ، فان قرار استئناف العلاقات المصرية البريطانية قد جاء فى اعقاب انهيار هذا الموقف الجعاعى الإفريقى وقيام بعض الدول الافريقية مثل السودان وكينيا باستئناف علاقاتها مع بريطانيا .

« ٢ » فى اطار العلاقات الثنائية المصرية البريطانية : ويمكن القول ان عدة عوامل مستحدثة قد ساعدت على استئناف العلاقات بين البلدين وفى مقدمتها :

أ - زوال مسببات الصدام المصرى البريطانى من منطقة الجنوب العربى وذلك باعلان مصر انسحابها عسكريا من اليمن وتعهدها بريطانيا بالانسحاب من عدن فى وقت مبكر وقد تحقق هذا فى اواخر نوفمبر ١٩٦٧ .

ب - تطلع مصر لحل مشكلة الشرق الاوسط سياسيا بالانفتاح على القوى السياسية الدولية وعزل اسرائيل واستهدفت مصر فى هذا المجال ايجاد توفير قدر من التوازن فى اعتمادها على الاتحاد السوفيتى وذلك باقامة حوار دبلوماسى مع الولايات المتحدة واستئناف العلاقات الدبلوماسية مع بريطانيا . وساعد على هذا موقف بريطانيا المشجع

في الامم المتحدة بالنسبة للارزمة ورفضها لموقف اسرائيل بضم القدس
ج - المصالح الاقتصادية لكل من مصر وبريطانيا في عودة العلاقات

بينهما فالاولى استهدفت الحصول على معونة اقتصادية . اما بريطانيا
فتمركز الدوافع الاقتصادية لديها في التطلع الى اعادة فتح قناة
السويس التي ادى اغلقها الى تحلل ميزان المدفوعات خيائير
ملبوسة . ورغبة بريطانيا في تدعيم روابطها الاقتصادية الواسعة مع
العالم العربي على قدر اكبر من التجارة وزيادة الاموال المستثمرة في
لندن .

ثالثا : مصر ودعم حركات التحرير في روديسيا

الى جانب المواقف المصرية تجاه ادانة ومقاطعة النظام العنصري
في روديسيا وتحميل بريطانيا مسؤولية تطورات القضية لصالح
الاقلية البيضاء والزام مصر بقطع العلاقات الدبلوماسية مع لندن -
كما اوضحنا فيما سبق - بادرت مصر منذ بداية الستينات بالاعتراف
بحركات التحرير في روديسيا وشرعية كفاحها وتمثيلها للشعوبها وكان
من مظاهر هذا افتتاح مكاتب سياسية لثورة زيمبابوي بالقاهرة
واستقبال زعمائها بين حين وآخر للتشاور وتبادل وجهات النظر ،
وتقديم الدعم المادي والتسليح والتدريب والخدمة الاعلامية .

١ - تمثيل حركات تحرير زيمبابوي لدى القاهرة :

كان مكتب القاهرة اول مكتب سياسي انشاء جوشوا نكومو في
الدول الافريقية المستقلة ، وذلك بعد انشاء مكتب لندن الذي يرجع
افتتاحه الى يناير ١٩٦٠ ، ففي نوفمبر من نفس العام افتتح المكتب
السياسي للحزب الديمقراطي الوطني N.D.P. بمقر الرابطة
الافريقية بالقاهرة . وادار المكتب جورج سيلونديكا ، الذي لم يمكث
كثيرا بالقاهرة فقد اختير سكرتيرا عاما للحزب وتولى المكتب بعده
واشنطن مالبينجي في مايو ١٩٦١ وقد مكث الاخير حتى انشاء حزب
زابو في ديسمبر ١٩٦١ ، واستدعى للعمل الوطني داخل روديسيا
حيث تقلد منصب السكرتير العام للحزب في تشكيله الجديد خلفا
لسيلونديكا . وتولى مكتب القاهرة بعد ذلك عدد من الممثلين منهم

ادوارد ندلوفو الذى نقل من مكتب اكرا عام ١٩٦٢ ، تاسيانا موتيزوا الذى حرر نشرة اعلامية باسم Zimbabwe News عام ١٩٦٢ وقد اختير ممثلا بالقاهرة فى اوائل عام ١٩٦٢ ، ثم ترناوس ماكمبى الذى ترك وظيفة مريخة فى احدى شركات المناجم ليخدم حزبه «زابو» وعندما انشق حزب زابو انضم ماكمبى الى زانو ولكنه مكث فى القاهرة حتى استدعى الى روديسيا ليتولى منصب السكرتير التنفيذى للشئون الافريقية والخارجية . وقد اعاد زانو افتتاح مكتبه فى القاهرة فى يناير ١٩٦٤ عندما ارسل الحزب موتون مالىنجا احد الخبراء السياسيين فى المهام الخارجية ، والذى كان قد اصبح نائبا لرئيس الحزب الديمقراطى الوطنى واتشأ حزب زابو « الذى سبى اذناك بمجلس حراسة الشعب P.P.C. مكتبنا منافسا تولاه ر . سباندأ عامى ٦٢ ، ١٩٦٤ ثم خلفه ستفن نكومو » اخو جوشوا نكومو » الذى وصل القاهرة فى ٧ ابريل ١٩٦٤ ، ثم تولى المكتب بعده دافيدس ميونجو الذى عمل دائما باعمال مكتب القاهرة لعدة سنوات .

وتنتيجة للتسهيلات السياسية والاعلامية التى منحتها مصر لحركات التحرير الافريقية نشط ممثلو حركات تحرير روديسيا فى القاهرة . وعقدوا المؤتمرات الصحفية واصدروا البيانات الصحفية التى كانت تتناولها وكالات الانباء . كما اصدر ممثلو حركات التحرير الروديسية كذلك عدة دوريات منها نشرة Zimbabwe News على شكل صحيفة تصدر فى فترات غير منتظمة كل شهر على الاقل من مايو ١٩٦٢ . وكانت ترسل منها نسخ الى داخل روديسيا حتى قامت حكومة سالسبورى بحظر دخولها فى سبتمبر ١٩٦٢ . كما اصدر مكتب القاهرة دورية مطبوعة اخرى تحت اسم Zimbabwe Review وبعد انشقاق الحركة الوطنية الروديسية واصل مكتب زابو فى القاهرة اصدار هذه الدورية اما مكتب زانو فقد اضطر

نشرة بعنوان زيمبابوى اليوم Zimbabwe Today ومن القاهرة تمكن الوطنيون الروديسيون من مخاطبة الامريقيين فى روديسيا باللغات المحلية غير المكتوبة Vernacular Languages كما سنوضح بعد قليل . كما اسهموا فى تحرير مقالاتهم ونشر بياناتهم فى مجلة الرابطة الافريقية وكانت الرابطة قد خصصت يوم ١٧ مارس من كل عام لاحتفال « بيوم زيمبابوى »

٢ - استقبال زعماء حركات تحرير زيمبابوى :

وفضلا من تمثيل حركات التحرير الروديسية فى الرابطة الافريقية فان القاهرة - على حد تعبير احد المصادر - كانت محطة جوية كثيرا ما طار فوقها او توقف عندها الوطنيون الروديسيون خلال طيرانهم من سالسبورى الى لندن ، نيويورك ودول اسيا . وقد ساعد هذا على احتضان ومساندة ودعم المصالح مع القاهرة كمقاعدة من قواعد النشاط الخارجى لحركات التحرير الروديسية .
وعلى سبيل المثال نذكر زيارات نكومو للقاهرة سواء لحضور المؤتمرات الافريقية او لزيارة خاصة لدعم العلاقات مع المسئولين المصريين .

ولعل اول زيارة لنكومو كانت عام ١٩٥٩ فى اجتماع مجلس منظمة تضامن الشعوب الافريقية الاسيوية ، وقد قامت حكومة روديسيا بحظر نشاط حزبه A.N.C. مع باقى الاحزاب الافريقية الاخرى فى اتحاد روديسيا ونياسالاند اثناء زيارته للقاهرة فى ٢٦ فبراير ١٩٥٩ ومن ثم املت نكومو من الاعتقال مع زعماء حركات التحرير الموجودين داخل روديسيا آنذاك . ويقال ان رجاله فى سالسبورى بحثوا اليه برسالة تطلب منه البقاء خارج روديسيا ليتابع جهوده فى الدعاية لتفضية بلاده . وقرر نكومو عندئذ اتخاذ لندن مقرا ومركزا لاقامته وعمله السياسى وقد عاد للقاهرة فى سبتمبر ١٩٥٩ وحضر فى ١٢ من نفس الشهر احتفال الرابطة الافريقية بالقاهرة بيوم روديسيا تضامنا مع شعب روديسيا فى كفاحه وتجبث نكومو فى الاحتفال والقى الاضواء على الاوضاع فى بلاده ثم كشف عن الصراع الدائر ودور حزبه فى الحركة الوطنية ، وقد اجتمعت بالقرارات التى دعت الى تأكيد شعب روديسيا فى كفاحه ومناصرة قضيتته والامراج عن الزعماء الوطنيين والغاء الاحكام العرفية . كما زار نكومو القاهرة فى فبراير ١٩٦٠ عقب حضوره مؤتمر الشعوب الافريقية بتونس وعقد عدة اجتماعات مع زعماء تحرير الدول الافريقية مثل ميلكس مومى « الكاميرون » وجوزيف كوانوكا «اوغندا» وكودريك « كينيا » . وفى اول مارس ١٩٦١ استقبل الرئيس جمال عبد الناصر كلا من نكومو وكينيث كاوندرا فى دمشق وقبل عودته الى سالسبورى فى ٧ مارس ١٩٦١ توقف مرة اخرى فى القاهرة وفى ابريل ١٩٦١ حضر نكومو للقاهرة للمشاركة فى مؤتمر الشعوب الافريقية والقى

كلمة اثر مقابلة الوندود الافريقية للرئيس جمال عبد الناصر قال فيها : « ان استقبل شعب ج.م.ع. ورئيسه للزعماء الافريقيين واتاحة الفرصة لهم لعقد مؤتمرات في القاهرة هو الدليل الدامغ على كذب الدعاية الاستعمارية ومحاولاتها اليائسة لتقسيم قارة افريقيا . الى قسمين افريقيا - شمال الصحراء وافريقيا جنوب الصحراء » . و اضاف قائلا : « لقد استمعنا جميعا الى نصائح الرئيس العربي يقدمها لنا كزميل في الكفاح واني واثق من ان مقابلة الرئيس للزعماء الافريقيين ستزيد من حيويتهم ولقدامهم وان بسلطته المتناهية سوف يكون لها اثر عظيم في نفوسنا جميعا خاصة للشباب منا » .

كما عاد نكروم لزيارة القاهرة لمدة اربعة ايام في ابريل ١٩٦٢ تابل خلالها الرئيس عبد الناصر وعرض عليه تطورات قضية بلاده والموقف في شرق ووسط القارة . ولعل آخر زيارة لنكروم في القاهرة - قبل اعتقاله - كانت في ٢٢ ابريل ١٩٦٢ قبل حضوره مؤتمر القمة الافريقي في مايو ١٩٦٢ باديس اباجا .

ومن زعماء روديسيا الاخرين الذين زاروا القاهرة نذكر زيارة سيتولي في اواخر عام ١٩٦٢ واصدر بياناً سياسياً عن الوضع القائم في بلاده ومما يلفت النظر ان سيتولي قد تأثر بتجربة مصر في التحرير الافريقي من السيطرة الاوروبية وبدعوتها الى التضامن الافريقي وفي كتابه « القومية الافريقية » استشهد بكلمات عبد الناصر في فلسفة الثورة الخاصة بمسئولية مصر تجاه « الصراع الدامي المخيف الذي يدور اليوم في افريقيا بين خمسة ملايين من البيض ومائتي مليون من الافريقيين » . وعلق سيتولي بقوله انه « قد يختلف الزعماء الافريقيون في التعبير عن آلامهم واحلامهم في تحرير افريقيا لكن شعورهم جميعا في الاصل واحد هو شعور المصريين بان على الشعوب الافريقية أن تتعاون في كساحها لطرد المستعمر الاجنبي » واستشهد سيتولي بكلمة نكروم التي قال فيها « لقد كان صراع المصريين من اجل الحرية والاستقلال صراعاً مريداً لشعبنا ذلك ان الشعوب الاخرى لاتعطى ما يستحقه من الاحترام الا اذا تحرر سياسياً » .

واستقبلت القاهرة ايضاً روبرت تشكريما نائب رئيس حزب زابو في يوليو ١٩٦٤ لحضور مؤتمر القمة الافريقي وفي اعقاب اعلان ايزن سميث الاستقلال من جانب واحد حضر للقاهرة للتشاور وصرح

وهو يفادر القاهرة الى دار السلام ومنها الى لوزاكا بان شعب زيمبابوي سيقاوم بكل قواه وانه على استعداد لمواجهة الموتف بمساعدة الدول الافريقية المستقلة .

٣ - الدعم العسكري المصري لثوار روديسيا :

قامت مصر بدعم حركات التحرير الروديسية عسكريا سواء بامداد ثوار روديسيا بالسلاح أو تدريبهم عسكريا . ورغم عدم توافر المعلومات حول هذا الدعم فان هناك ما يؤكد ذلك وعلى سبيل المثال فقد اعلنت صحيفة جارديان بانثسستر في ١٤ مايو ١٩٦٦ ان السلطات الروديسية قد اقلت القبض على عشرين افريقيا وحكمت عليهم بالسجن عشر سنوات لدخولهم اراضي روديسيا عن طريق زامبيا للقيام بحرب عصابات بعد تلقي تدريبهم في الصين ، كوريا الشمالية . الاتحاد السوفيتي ، والجمهورية العربية المتحدة كما نشرت صحيفة الاهرام في ٢ يونيو ١٩٦٦ . انه قد بدأت محاكمة سبعة من الافريقيين في سالسبورى اتهموا بانهم تدربوا عسكريا في مصر وانهم عادوا الى بلادهم لقيادة نضالهم ضد الحكومة العنصرية . وذكرت مصادر اخرى ان مصر من بين ٤ دول افريقية تولت تدريب رجال حزب زابو ، زانو .

٤ - البرامج المصرية الموجهة الى روديسيا :

ولقد وجهت الاذاعة المصرية اول برامجها الى روديسيا الجنوبية بلغة النيانجا NYANGA في ٢٩ يوليو ١٩٦١ . وكانت تستهدف اساسا سكان اتحاد وسط افريقيا « اتحاد روديسيا ونياسالاند » لتكون عونا للحركات الوطنية في الاقاليم الثلاثة التي تطالب بحل هذا الاتحاد الفيدرالى وتطبيق المبدأ الديمقراطي في الاقتراع العام وحق الافريقيين في حكم انفسهم بانفسهم .

وبناء على رغبة حركات التحرير في روديسيا « الجنوبية » وافق المسؤولون في الاذاعة المصرية على افتتاح اذاعة جديدة بلغة الشونا . ولم تكن لغة الشونا جديدة على البرامج الموجهة المصرية فقد كانت تقدم احاديث اسبوعية بهذه اللغة ضمن اذاعة النيانجا . وبدأت اذاعة الشونا برامجها اعتبارا من السادس والعشرين من اكتوبر ١٩٦٤ بكلمة من الدكتور عبد القادر حاتم رئيس مجلس الاذاعة الاعلى حيا فيها شعب روديسيا وقال ان افتتاح هذه الاذاعة ليس اتجاها جديدا في الدفاع عن قضية روديسيا وانما هو

استمرار لخطوات مصر في النضال ضد الاستعمار والدفاع عن حق الشعوب المغلوبة على ابرها وخطاب شعب روديسيا كاملا « لقد جمعنا في الماضي اهداف واماني مشتركة ، وتجمعنا في الحاضر وحدة الكناح من اجل الحرية والديمقراطية في بلادكم وفي شتى انحاء القارة الافريقية وتبنى الدكتور حاتم في ختام كلمته ان يكون افتتاح هذه الاذاعة وسيلة قوية لرفع صوت شعب روديسيا عاليا وسلحا قويا ضد اعدائه واربطة تعاون بين مصر وشعب روديسيا في سبيل الهدف المشترك بالتعاون من اجل التقدم والعدالة والسلام .

ومع تطور الاحداث التي صاحبت اعلان ايان سميث الاستقلال من جانب واحد في ١١ نوفمبر ١٩٦٥ وقيام مصر بعد ذلك بقطع علاقاتها مع حكومة ايان سميث ثم قطع علاقاتها مع بريطانيا بانزوت الاذاعة المصرية بتخصيص اذاعة منفصلة للغة السندبيلي التي كان يكتفى باذاعة بعض البرامج بهذه اللغة ضمن اذاعة الشونا . وبدأ الارسال الاذاعي بهذه اللغة ابتداء من الرابع من ديسمبر ١٩٦٥ . بتخصيص ٤٥ دقيقة على الموجة ١٧٩٢٠ ك.س.ث. واستجابة لظروف هذه المرحلة قام المسئولون في اذاعة الشونا والسندبيلي ابتداء من ٤ - ١٢ - ١٩٦٥ . بالانحصار على تقديم الاخبار والتعليقات السياسية مع فقرات قليلة من الموسيقى والانشيد الحماسية التي يخللها نداءات حماسية . كما تم تخصيص نشرة اخبار خاصة لاذاعة الشونا والسندبيلي تعنى بالمسائل الافريقية فقط بالتفصيل . فضلا عن هذا جاء توجيه من مكتب الشئون الافريقية ، في منتصف ديسمبر ١٩٦٥ بتركيز الحملة على مشكلة روديسيا بعد قيام مصر بقطع علاقاتها مع بريطانيا بشأن هذه المشكلة في ١٦ ديسمبر ١٩٦٥ .

وتقديرا من حركات التحرير الوطنية في روديسيا لجهود الاذاعة المصرية ابرق سلونديكا من لوسكا الى مدير الاذاعة المصرية في ١٩ ديسمبر ١٩٦٥ يقول فيها : لقد تلقينا بمزيد من السرور نبأ زيادة فترة الارسال الاذاعي الموجه من القاهرة الى شعبنا وان جهود مصر في مساعدتنا ماديا هي بحق مساعدة عميقة . وهذه الاذاعات تساعدنا للغاية خلال هذه المرحلة الحيوية »

وفضلا عن توجيه اذاعات النيانجا والشونا والسندبيلي الى سكان روديسيا قامت الاذاعة المصرية ايضا بمخاطبتهم عبر اذاعة

اللغة الانجليزية الموجه منذ يوليو ١٩٦١ اساسا الى معظم شعوبه منطقة شرق ووسط وجنوب افريقيا التي تتكلم الانجليزية نظرا لطول عهد السيطرة الاستعمارية البريطانية عليها وتم تخصيص ركن روديسيا الجنوبية في هذه الاذاعة بذاع اسبوعيا ويتكلم باسم الوطنيين في روديسيا بغرض نشر الوعي السياسي بين الافريقيين وتعريف الشعب هناك بمشاكله .

٥ - تعاطف حركات التحرير مع قضايا مصر والعرب :

كان رد فعل حركات التحرير في روديسيا ايجابيا تجاه مساعي مصر لافرة قضية « الصراع العربي الاسرائيلي » . وتشمل رد الفعل هذا في كثير من التصريحات والبيانات والمواقف المختلفة وعلى سبيل المثال نعرض لآراء ممثلي حركات التحرير في ندوة افريقيا عن ثورة التحرر الوطني والاشتراكية التي عقدت بالقاهرة في اكتوبر ١٩٦٦ . وفي المؤتمر الطارئ للتضامن الافريقي الاسيوي لقايد الشعوب العربية ضد الاستعمار واسرائيل المعهود بالقاهرة فيينا بين ١٤ يوليو ١٩٦٧ .

في ندوة افريقيا تحدث ستيفين نكوي ممثل حزب زابو بالقاهرة في الجلسة الافتتاحية للمؤتمر وعبر عن تقديره لهذا الاجتماع المناهض للاستعمار والذي يعقد في مصر تلك البلد التي تقف في طليعة القوات المناهضة للاستعمار والامبريالية وانها بلد عظيم منذ الثورة المصرية عام ١٩٥٢ تحت رئاسة الزعيم جمال عبد الناصر . منذ ذلك التاريخ تناضل مصر دون توقف ضد الاستعمار . ناضلت ضد الاستعمار عام ١٩٥٦ هذا النضال الذي قدر له النصر عام ١٩٥٦ . وفي المؤتمر الطارئ للتضامن الافريقي الاسيوي حضر ممثلا زابو : انوار دلدلفو فلمون ت . ماكونيزا . وجاء في بيانها امام المؤتمر مقارنة بين قضية فلسطين وقضية روديسيا . وأشار البيان الى ان المشكلتين متشابهتان وان التشابه القائم ييسر الظروف المطابقة التي ادت الى وجود دولة اسرائيل الصهيونية وبين ظروف المراحل الاخيرة التي تخوضها الان زيمبابوي يجعلنا اكثر عداء وعفوا لدولة اسرائيل الصهيونية وللاستعمارين الذين يساندونهما ، ويزيد من عزيمتنا على المضي في المعركة الى النهاية .

فصل ختامي

منذ منتصف الخمسينات وقبل نهاية الستينات ١٩٥٢ - ١٩٦٧ وهي سنوات الحسم التي شهدت استقلال ٣٤ دولة أفريقية « منها » دول هربية افريقية « صاغت مصر ومارست سياستها الخارجية تجاه تصفية الاستعمار والمنصرية في افريقيا في اطار الحركة العامة للثورة الوطنية العالمية ضد الاستعمار التي سادت المناخ الدولي آنذاك . ولم يكن مفهوم « الدور المصري » غائبا عن صائعي ومنفذى السياسة الخارجية المصرية منذ مؤشرات « فلسفة الثورة » عام ١٩٥٤ .

وطوال هذه الحقبة لم تتردد مصر في اتخاذ اكثر المواقف « ثورية » لمناصرة ودعم حركات التحرير الافريقية في انجولا وموزمبيق وغينيا بيساو وجنوب افريقيا وروديسيا « زيمبابوي » ، ابتداء من اقامة علاقات مباشرة مع هذه الحركات و امدادها بالسلاح وتدريب كوادرها عسكريا ، ومخاطبة شعوب الاقاليم الخمسة عبر الاثير باللغات واللهجات المحلية من خلال البرامج المصرية الموجهة لكسر حواجز العزلة التي فرضها الاستعمار وتهميشة الوعي الافريقي بحقوقه وتعبئة جهوده من اجل مواصلة الكفاح . هذا فضلا عن تبنى مصر لقضايا هذه الشعوب في المحافل الدولية والافريقية والتزامها بقرارات الامم المتحدة ومنظمة الوحدة الافريقية بشأن مقاطعة البرتغال وحكومة الاقلية البيضاء في كل مسن بريتوريا وسالزبورى .

وكانت مبادرة مصر منذ الخمسينات باقامة علاقات مباشرة مع حركات التحرير في انجولا وموزمبيق وغينيا بيساو وجنوب روديسيا

تعنى الاعتراف بها وبشرعية كفاحها وتمثيلها لشعوبها فى وقت لم تحظ فيه هذه الحركات باعتراف المجتمع الدولى او الامم المتحدة الا فى بداية الستينات .

ومع وجود العديد من حركات التحرير المتنافسة فى كل اقليم من الاقاليم الخمسة ، ظهر واضحا - كما اشرنا - اثر الصراع السوفيتى الصينى فقد قامت الصين بتأييد حركات التحرير ذات الاتجاه المتطرف الرامى لعدم المساواة مع الاقلية البيضاء وضرورة الكفاح المسلح والحرب حتى النهاية ، أى حتى تتحقق سيطرة الاغلبية الافريقية على الحكم ، وفقا لما حدث فى شرق افريقيا ، بينما ليد الاتحاد السوفيتى تلك المنظمات الاكثر شعبية وهدفها انشاء دولة بها تعدد فى الاجناس وهذه المنظمات لا تختلف فى اهمية الكفاح المسلح وان اختلفت فى الهدف النهائى .

وفى مواجهة ظاهرة الانحياز الى الاتحاد السوفيتى او الصين فى صفوف حركات التحرير داخل كل اقليم من الاقاليم الخمسة ، لم نشأ مصر ان تعمق من هذه الظاهرة ، واتبعت سياسة توفيقية ، وسهحت بوجود اكثر من حزب فى الرابطة الافريقية يقوم بالدعوة لتحرير اقليم واحد ، رغم ما تسبب هذا فى حدوث كثير من الاضطرابات بين ممثلى الاحزاب المتنافسة بالقاهرة ، وصلت الى حد تقديم الشكاوى ضد بعضهم بعضا . وسعت مصر للتوفيق بين هذه الاحزاب او الحركات المتنافسة سواء بصفة فردية او فى اطار - عمل لجنة التنسيق لتحرير افريقيا ، بحكم عضوية مصر فى هذه اللجنة منذ انشائها عام ١٩٦٣ . واسهمت مصر بجهودها فى اكثر من لجنة خاصة للتنسيق بين حركتى « زابو ، زانو » فى روديسيا ، وحركة « مبالا » ، « جراى » فى انجولا وقد اكسب هذا الموقف مصر شعبية لدى حركات التحرير الافريقية . ورغم هذا فلم تخف مصر - احيانا - تعاطفها على حركة دون اخرى ، واتضح هذا فى تعاطف مصر مع حركة « زابو » بصورة اوضح من الحركة المنافسة « زانو » .

وفى اطار العمل الدولى والافريقى ، اتضح لنا ان مناهضة الاستعمار البرتغالى والنظم العنصرية فى افريقيا هى محور الدبلوماسية البرلمانية المصرية فى الامم المتحدة ومنظمة الوحدة الافريقية . واستطاعت مصر من خلال حركتها فى اطار المجموعة العربية والمجموعة الافرواسيوية « منذ ١٩٥٥ » والمجموعة الافريقية « منذ ١٩٥٨ » ، ومجموعة دول عدم الانحياز « منذ بداية الستينات »

تتسيق مواقفها مع دول العالم الثالث ودول المعسكر الاشتراكي لمبارسة مزيد من الضغط على الاستعمار البرتغالي ونظم الحكم العنصرية في جنوب افريقيا وروديسيا .

واذا، كانت مصر قد اتفقت مع الامم المتحدة في الوسائل والاجراءات التي تتخذ لتصفية الاستعمار واهبها دعوة الدول الاستعمارية الى اتخاذ التدابير اللازمة لمنح الاستقلال للاقاليم التي مازالت خاضعة لها ، وادانة الحكومات التي ترفض تنفيذ قرارات الامم المتحدة في هذا الشأن ، ومطالبة الدول بالامتناع عن مساعدتها ، فقد طالبت مصر ايضا خاصة في حالة جنوب افريقيا عام ١٩٦٦ - ١٩٦٧ ، بتطبيق احكام الفصل السابع من الميثاق باعتبارها اكثر الوسائل فعالية لاكمال حكومة جنوب افريقيا للتخلي عن سياستها العنصرية . كما قطعت شوطا ابعد من ميثاق الامم المتحدة في مجال الوسائل الكفيلة بتصفية الاستعمار من ابرزها - كما ذكرنا - الاعتراف بشوعية وكفاح حركات التحرير وتمثيلها لشعوبها ودعمها ماديا وعسكريا واعلاميا .

واذا كانت مصر قد اسهمت في صياغة وتقديم قرارات الامم المتحدة ومنظمة الوحدة الافريقية بشأن مقاطعة نظم حكم البرتغال وجنوب افريقيا وروديسيا ، فقد كانت ايضا اسبق الدول الافريقية الى تنفيذ ما جاء بهذه القرارات من جزاءات وعقوبات ومقاطعة . حيث بادرت وزارة الخارجية المصرية باعلان قطع العلاقات مع جنوب افريقيا في ٣٠ مايو ١٩٦٦ ومع البرتغال في ٢٩ يونيو ١٩٦٣ . ومع بريطانيا بشأن قضية روديسيا في ١٦ ديسمبر ١٩٦٥ .

وكانت مثل هذه المبادرات مؤشرا واضحا لمكانة مصر في مجموعة الدول التي عرمت بالدول « الثورية » في القاهرة ، ان لم يكن في طليعة هذه الدول . وهي المجموعة التي بلورتها وامررتها منظمة الدار البيضاء في يناير ١٩٦١ والتي نهجت في سياستها الخارجية بصورة رئيسية مناهضة الاستعمار والعنصرية ، واتباع سياسة عدم الانحياز . بينما اتسمت كل من مجموعة برازاغيل ومجموعة منروكيا بالاعتدال والانحياز الى الغرب بصورة اوضح . وجاء مؤتمر القمة الافريقي المحدود بالقاهرة « ابريل ١٩٦٧ » ليعبر عن هوية « المجموعة الثورية » التي قال عنها الرئيس عبد الناصر في خطابه امام المؤتمر « اسدقاء فكر ونضال ومواقف موحدة في الكثير من القضايا الافريقية » .

ودعما للدور المصرى تجاه قضايا الاستعمار البرتغالى ونظم الحكم العنصرية فى افريقيا ، كان الاعلام المصرى دائما اداة هامة واكبت اتخاذ القرارات السياسية واتفقت مصادر اجنبية عديدة على ان راديو القاهرة كان اداة مناهضة للاستعمار فى افريقيا . واتضح هذا فى توجيه برامج مصرية موجهة باللغات واللهجات المحلية الى شعوب انجولا وموزمبيق وجنوب افريقيا وروديسيا . وكانت الاذاعة المصرية قد قامت ببث برنامج مصرى موجه باللغة البرتغالية فى ٢٣ اكتوبر ١٩٦٣ ، وبث برنامج مصرى موجه بلغة السنديلى فى ٤ ديسمبر ١٩٦٥ بعد مقاطعة حكومة ايان سميث فى ١١ نوفمبر ١٩٦٥ ، ثم تركيز الحملة الاعلامية فى برنامجى الشونا والسنديلى بعد قيام مصر بقطع علاقاتها مع بريطانيا - كما فكرنا - بشأن قضية روديسيا فى ١٦ ديسمبر ١٩٦٥ .

ويمكن القول بصفة عامة ان صنع القرار السياسى وكيفية تنفيذه بشأن مواجهة قضايا الاستعمار البرتغالى والنظم العنصرية فى افريقيا ، كان يتم من خلال الاجهزة الرئاسية وفى مقدمتها مكتب الشؤون الافريقية . واتضح هذا فى حالات كثيرة منها القيام بتنفيذ او تطبيق قرارات الامم المتحدة ومنظمة الوحدة الافريقية بشأن مقاطعة البرتغال وجنوب افريقيا وروديسيا وبريطانيا . ولم يكن الامر يتطلب تشريعا او موافقة مجلس الامة على هذا . اى لم يكن يلزم لسريان هذه القرارات فى مصر صدورها فى شكل قانون ، على خلاف الاتفاقيات الخاصة بالملاحة والتجارة والسلع والتحالف وجبيع المعاهدات التى يترتب عليها تعديل فى اراضى الدولة والتى تتعلق بحقوق السيادة او التى تحمل خزائن الدولة شيئا من النفقات غير الواردة فى الموازنة حيث تجب موافقة مجلس الامة عليها .

وبشأن كيفية تطبيق هذه القرارات وحدود هذا التطبيق كان التوجيه يأتى اساسا من الرئاسة او اجهزتها ، وعلى سبيل المثال نذكر حالة قطع العلاقات الاقتصادية مع جنوب افريقيا عام ١٩٦٢ « راجع نص الملحق رقم ٤ » حيث لم تخطر وزارة الخارجية الجهات المختصة قطع العلاقات الاقتصادية مع جنوب افريقيا عام ١٩٦٢ . حيث لم تخطر وزارة الخارجية الجهات المختصة وبناء على هذا صدر قرار وزير الاقتصاد فى ١٠ سبتمبر ١٩٦٢ . بمقاطعة جنوب افريقيا . وكذا اصدرت مصلحة الطيران المدنى « اعلان طيارين » فى ٧ اغسطس ١٩٦٣ وزع على جميع مطارات

الدول الأجنبية يتضمن منع الطائرات التابعة لكل من جنوب افريقيا والبرتغال والطائرات المسجلة منها من عبور اراضي مصر أو العبوط فيها . كما اصدرت المؤسسة المصرية العامة للنقل البحري تعليماتها الى شركاتها بمراعاة مقاطعة سفن الاسطول المصرى لوانىء جنوب افريقيا وروديسيا .

وفضلا عن هذه الاجراءات التى صدرت من وزارة الخارجية ووزارة الاقتصاد والجهات المختصة بشأن مقاطعة الدول الاستعمارية والنظم العنصرية ، فقد رأت القيادة فى مصر تأكيد مقاطعة جنوب افريقيا - بصندور قرار جمهورى فى ١٩ مارس ١٩٦٤ بشأن مقاطعتها بحريا وجويا ، وتأكيد مقاطعة نظام الحكم العنصرى فى روديسيا باعلان حالة الحرب مع حكومة روديسيا العنصرية غير الشرعية .

وفى كل اجراءات المقاطعة التى اتخذتها مصر ، حرصت القاهرة على احترام التزاماتها بشأن حرية الملاحة فى قناة السويس والتسهيلات المباشرة المتعلقة بسلامة القناة والملاحة فيها . ووفقا لهذا تم استثناء حرية الملاحة فى القناة من اجراءات المقاطعة اللهم الا فى حالة روديسيا حيث اعلنت مصر حالة الحرب مع حكومة ايلان سبيث كما فكرنا .

وعموما ، فمرغم اعلان مصر المقاطعة الاقتصادية لكل من البرتغال وجنوب افريقيا وروديسيا فان هذه المقاطعة لم تكن مقاطعة شاملة حيث سجلت الاحصاءات الرسمية - كما اوضحنا - استمرار العلاقات التجارية وان كانت بنسب ضئيلة .

والموقف المصرى تجاه طرفى الصراع « وهما النظام الاستعمارى او العنصرى من ناحية ، وحركات التحرير الافريقية من ناحية اخرى لم يسلم من التناقض فى مرحلة من المراحل . وقد اتضح التناقض - كما اثبتنا - فى حالة قيام مصر برفع درجة التمثيل الدبلوماسى مع حكومة « اتحاد » جنوب افريقيا الى درجة مفوضية عام ١٩٥٦ ، واستمرار علاقاتهما حتى مايو ١٩٦١ ، ورفع درجة التمثيل الدبلوماسى مع حكومة البرتغال الى درجة سفارة عام ١٩٥٩ ، واستمرار العلاقات المصرية البرتغالية حتى يونيو ١٩٦٣ ، فى وقت كانت مصر تمارس دورها لمساندة ودعم حركات التحرير الافريقية .

ولقد برزت بعض المصادر هذا التناقض او هذه المفارقة بمقولة « مصر الثورة ومصر الدولة » على اعتبار ان مصر الدولة ممثلة فى اجهزتها التنفيذية وفى مقدمتها وزارة الخارجية تواصلت حتى اوائل

المستقبلات تبادل التمثيل الدبلوماسي والفنصلى وإدارة العلاقات الاقتصادية والنجارية مع نظم الحكم الاستعمارى والعنصرى لى البرتغال ومستعمراتها وفى جنوب افريقيا ، بينما « مصر الثورة » ممثلة فى تصريحات الرئيس عبد الناصر ونشاط مكتب الشؤون الافريقية بالرئاسة تستنكر وتدين نظم الحكم الاستعمارية والعنصرية وتقدم الدعم المادى والمعنوى لحركات التحرير الافريقية .

وفى إطار العلاقات الوثيقة التى ربطت مصر بحركات التحرير الافريقية استهدفت مصر كما سبق الإشارة فى الباب التمهيدى الى افرة القضية الفلسطينية والصراع العربى الاسرائيلى . وإذا كان هذا الهدف قد تحقق فى مؤتمر الدار البيضاء « يناير ١٩٦١ » وأخفق فى مؤتمرات منظمة الوحدة الافريقية حتى عام ١٩٦٧ ، فإن رد الفعل من جانب حركات التحرير الافريقية جاء ايجابيا حيث عبر كثير من رجال حركات التحرير فى انجولا وموزمبيق وغينيا بيساو وجنوب افريقيا وروديسيا عن اذنتهم واستنكارهم للعدوان الاسرائيلى على مصر والدول العربية وأن اسرائيل دولة استعمارية وأن اليهودية ليست جنسية وانها هى دينية وعدم شرعية الكيان الاسرائيلى . وأن ثمة تماثلا الى اقصى حد لكفاح الشعوب العربية والشعوب الافريقية . وعلى سبيل المثال فإن التشابه بين طبيعة مشكلة عرب فلسطين ' ومشكلة شعب زيمبابوى يوطد أواصر التضامن العربى الافريقى ' وعلى حد تعبيرهم فإن « قضية العرب قضيتنا » .

وفى الوقت الذى حرصت مصر فيه على تقديم « التجربة النضالية المصرية فى مكافحة الاستعمار » خاصة دروس تجربة السويس كأحد منطلقات سياستها - كما أشرنا فى الباب التمهيدى - وأن ثمة اشادات كثيرة بهذه التجربة من قبل كثير من القادة والزعماء الافريقيين ، فإن هذه التجربة لم تلق دراسة كافية من قبل حركات التحرير الافريقية بل ان نيلسون مانديلا أحد زعماء حركات التحرير فى جنوب افريقيا لم يخف إعجابه وتشبعه - كما أوضحنا - بتجربة المقاومة الصهيونية للاستعمار البريطانى وللغرب فى فلسطين فيما بين ١٩٤٤ و ١٩٤٨ عندما قام بتنظيم « ربح الوطن » الجناح العسكرى للمؤتمر الوطنى الافريقى فى بداية الستينيات . وإذا كان لكل حركة تحررية اختيار التجربة التى تلائم طبيعة معركتها فإنه تجدر الإشارة الى أن مصر لم تقدم تجربتها الا فى إطار اعلامى فقط وليس فى إطار

« حركى » او « تنظيمى » فى صورة كتاب او كراسة كالتى تقدمها كتابات ماوتسى تونج او جيفارا او نكروما :
وختاما .. فثمة رأى يقول ان موقف ثورة يوليو من قضية الاستعمار وتصفيته ومساندة حركات التحرير ، لم يكن مستندا الى نظرية محددة ، وانه لم يصدر من قيادات الثورة ذاتها ما يفيد غير هذا حيث اخذ موقفها من هذه القضية فى التبلور تدريجيا من خلال الممارسة وانتهى الى مجموعة مبادئ عامة »

واعتقد ان غياب « النظرية المحددة » فى هذا الصدد لم يقلل من دور ثورة ٢٣ يوليو فى تصفية الاستعمار - كما اوضحنا - وللتدليل على هذا فان كتابات نكروما « ١ » فى هذا المجال ربما تشكل نظرية او صياغة فكرية ودليلا عمليا لحرب التحرير فى افريقيا ، الا انها لم تترك بصماتها كثيرا على مسار حركات التحرير الافريقية ، لان من الصعب تطبيق نظرية واحدة على حركات تحرير تنوعت وتعددت واختلفت فى نشئتها وتكوينها وفكرها وان توحدت فى هدفها المشترك « تصفية الاستعمار والعنصرية فى افريقيا »

ومن ثم فان مجموعة المفاهيم والمبادئ العامة التى شكلت اهداف السياسة الخارجية المصرية تجاه تصفية الاستعمار من خلال الممارسة والحركة يمكن ان يعكس معطيات ومتطلبات حركات التحرير الافريقية بصورة اصدق واشمل من نظرية فكرية محددة وان كان هذا لا يقلل من اهمية الفكر بصفة عامة ، ومن اهمية بلورة كل التجارب فى صورة تنظيمية وتقديمها الى حركات التحرير التى لا زالت تناهض النظم الاستعمارية والعنصرية فى افريقيا »

(١) من هذه الكتابات نذكر : دليل الحرب الثورية - ترجمة مثير شفيق - المؤسسة العربية للدراسات والنشر - بيروت اغسطس ١٩٧٢ . وفى المقدمة قال نكروما : ان هذا الكتاب المختصر يشكل انجاءا جديدا تماما . امل ان يساعد على اتمام نجاح مرحلة الكفاح المسلح فى النضال الثورى الافريقى فى سبيل الانعتاق الكامل لافريقيا ومن اجل حكومة اتحاد لافريقيا كلها . ويحاول الكتاب تحديد برنامج العمل وخطة استراتيجية تكتيكية تصلح لان تكون مشروعا لخطه يمكن الانتقال بها الى ميدان التطبيق العملى .

المراجع

المؤسسة العربية للدراسات والنشر ،
بيروت ، ١٩٧٥ .

— بطرس بطرس غالى « دكتور » :
الحركة الإفرو آسيوية • دار الكتاب
الجديد ، القاهرة ١٩٦٩ .

• العلاقات الدولية فى إطار منظمة
الوحدة الإفريقية • مكتب الانجلو ، القاهرة
١٩٧٤ .

— جمال حمدان « دكتور » : أفريقيا
الجديدة، دراسة فى الجغرافيا السياسية
مكتبة النهضة المصرية ، القاهرة ١٩٦٦
• استراتيجية الاستعمار والتحرير •
كتاب الهلال ، العدد ٢٠٥ ، دار الهلال،
القاهرة ، إبريل ١٩٦٨ .

• شخصية مصر ، دراسة فى عبقرية
المكان • مكتبة النهضة المصرية •
القاهرة ، ١٩٧٠ .

— جمال عبد الناصر : فلسفة الثورة •
مطابع هيئة الاستعلامات ، ١٩٧٢ .

— راضى مديراوى « دكتور » : مشكلات
القارة الإفريقية السياسية والاقتصادية •
مكتبة الانجلو ، القاهرة ، ١٩٦٠ .

— عبد الملك عودة « دكتور » : السياسة
والحكم فى إفريقيا • مكتبة الانجلو ،
القاهرة ، ١٩٥٩ .

• فكرة الوحدة الإفريقية • دان
النهضة العربية ، ، القاهرة ، ١٩٦٥ .

• الأمم المتحدة وقضايا إفريقيا
مكتبة الانجلو ، القاهرة ، ١٩٦٧ .

• سنوات الحسم فى إفريقيا • مكتبة
الانجلو ، القاهرة ، ١٩٦٩ .

— شوقى عطا الله الجمل « دكتور » :
قضية روينيسيا بين الأمم المتحدة
ومنظمة الوحدة الإفريقية • القاهرة ،
١٩٧٧ .

— محمد انيس « دكتور » : المؤامرات

أولا : أهم المراجع العربية :
١- وثائق منشورة :

— الأمم المتحدة : التفريعة المصرية
ومعاملة السجناء فى جنوب إفريقيا •
إفادات وشهادات • الترجمة العربية ،
مكتب الاعلام العام ، بيروت ، أبريل
١٩٦٨ .

• تقرير لجنة الأمم المتحدة الخاصة
بمناهضة الفصل العنصرى • العلاقات
بين إسرائيل وإفريقيا الجنوبية • الترجمة
العربية • رقم ٧٧/٥ فبراير ١٩٧٧ •
— الميثاق الوطنى : قدمه الرئيس جمال
عبد الناصر الى المؤتمر الوطنى للمؤامرات
الشعبية واقره المؤتمر فى ٢١ مايو
١٩٦٢ ، مطابع هيئة الاستعلامات ،
١٩٧٢ .

— مجموعة خطب وتصريحات وبيانات
الرئيس جمال عبد الناصر • ١٩٥٢ —
١٩٧٠ • هيئة الاستعلامات •

— وثائق عبد الناصر : خطب — احاديث
— تصريحات • مركز الدراسات
السياسية والاستراتيجية بالقاهرة ،
القاهرة ١٩٧٣ • الكتاب الاول ، الثانى ،
— ورقة أكتوبر : قدمها الرئيس انور
السادات الى المؤتمر المشترك للجنة
المركية ومجلس الشعب فى إبريل ١٩٧٤
واجرى الاستفتاء عليها فى مايو ١٩٧٤
هيئة الاستعلامات • بدون تاريخ •
• المكتب العربى :

— أحمد حمروش : قصة ثورة ٢٣
يوليو — الجزء الاول — مصر والعسكريون
المؤسسة العربية للدراسات والنشر ،
بيروت ، ١٩٧٥ .

• قصة ثورة ٢٣ يوليو — الجزء
الثانى — مجتمع جمال عبد الناصر •

آخر مراحل الامبريالية تعريب خيرى حماد ، دار الكتاب العربى للطباعة والنشر ، القاهرة ، « بدون تاريخ » .
 : دليل الحرب الثورية . ترجمة مئين شفيق ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، بيروت ، اغسطس ١٩٧٢ .
 - كولين ليجوم : الجامعة الافريقية - دليل سياسى موجز . ترجمة احمد محمود سليمان ، الدار المصرية للتاليف والترجمة القاهرة ، ١٩٦٦ .
 د ، رسائل جامعية :

- حسن فتح الباب « دكتور » :
 الدبلوماسية البرلمانية فى عصر التنظيم الدولى . رسالة دكتوراه ، كلية الحقوق جامعة القاهرة ، مارس ١٩٧٦ .

- سعد سيد امام « دكتور » : العلاقات الدولية بين مصر والسودان ، ١٩٥٢ - ١٩٦٤ . رسالة دكتوراه غير منشورة ، كلية التجارة ، جامعة القاهرة ١٩٦٨ .
 - سميرة سنينوت بحر : الاقتصاد الاشتراكي العربى ، دراسة تحليلية . رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة ، ١٩٧٢ .

- عبد الله حسن الاشعل « دكتور » :
 الجزاءات غير العسكرية فى الامم المتحدة . رسالة دكتوراه غير منشورة ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية جامعة القاهرة ، مارس ١٩٧٦ .

- محمود عبد المنعم مرتضى : اتحاد وسط افريقيا ، ١٩٥٣ - ١٩٦٣ .
 رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية التجارة ، جامعة القاهرة ، مايو ١٩٦٦ .
 د ، الدراسات والمقالات :

- ابراهيم كروان ، ثورة يوليو وحركات التحرير . جريدة الاهرام ، ٢٧ يوليوز ١٩٧٥ .

- احمد يوسف القرعى : حركة التحرير الوطنى فى موزمبيق . مجلة السياسة

الاسيوى الافريقى . مجموعة اخترنا لك رقم ٤٤ ، القاهرة ، ١٩٥٧ .

- محمد حصنين هيكل : عيد الناصر والعالم . الترجمة العربية ، دار النهار بيروت ، ١٩٧٢ .

- مصطفى طيه ، منحرر : « مذكرات كمال الدين رفعت : حرب التحرير الوطنية بين النقاء معاهدة ١٩٣٦ والنقاء اتفاقية ١٩٥٤ » . دار الكتاب العربى للطباعة والنشر ، القاهرة ، ١٩٦٨ .

- نعيم قداح : التمييز العنصرى وحركة التحرير فى افريقيا الجنوبية . الشركة الوطنية للنشر والتوزيع ، الجزائر ، ١٩٧٥ .

٣ ، كتب مترجمة الى العربية :
 - البرت لوتولى : دع قومى وشانهم . ترجمة حسين الحوت ، الدار القومية للطباعة والنشر ، القاهرة ، « بدون تاريخ » .

- دابنجى ستبول : القومية الافريقية . ترجمة خديجة عبد المنعم براده ، المؤسسة المصرية العامة للتاليف والانياء والنشر ، القاهرة ، « بدون تاريخ » .

- دودريثام : سياسة افريقيا الخارجية . ترجمة خيرى حماد . الدار القومية للطباعة والنشر ، القاهرة ، ١٩٦٦ .
 - جاك وديس : جذور الثورة الافريقية . ترجمة وتعليق احمد فؤاد بليغ ، الهيئة المصرية العامة للتاليف والنشر ، القاهرة ، ١٩٧١ .

- جان زجلر : مناهضة الثورة فى افريقيا . ترجمة د . مارسيل عيسى ، مطبوعات وزارة الثقافة السورية ، دمشق ، ١٩٦٧ .

- ك . مادوبانيكار : الثورة فى افريقيا . ترجمة روثايل جرجس ، المؤسسة المصرية العامة للتاليف والترجمة والطباعة والنشر ، القاهرة ، ١٩٦٤ .
 - كرامى نكروما : الاستعمار الجديد

التعاون الافريقى - المجلة المصرية للعلوم السياسية ، العدد ٢٠ ، نوفمبر ١٩٦٢ .

الاجهزة الحكومية المصرية العاملة فى الميدان الافريقى ، الاهرام الاقتصادى عدد ١٥ فبراير ١٩٦٤ .

الدبلوماسية المصرية فى افريقيا . ورقة عمل رقم ٢٠ ، مقدمة الى ندوة الدبلوماسية المصرية المقودة بدار الاهرام . القاهرة ، مايو ١٩٦٩ .

الرأى العام المصرى والحرب الانبويية الاملالية . مجلة السياسة الدولية ، العدد ١٩ ، يناير ١٩٧٠ .

مصمود حسن فرغل : منظمة الوحدة الافريقية وحرب التحرير . مجلة السياسة الدولية ، العدد ١٨ ، اكتوبر ١٩٦٨ .

٧٠ مطبوعات ومنشورات منظمات واجهزة مختلفة :

١ - الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء :

- النشرة السنوية للتجارة الخارجية يوليو ، ١٩٦٧/٦٦ . مرجع رقم ٨٠ - ٥١٢ اكتوبر ١٩٦٧ .

- نشرة الاحصاءات والدراسات التحليلية ، المجلد السابع ، ديسمبر ١٩٦٩ .

ب - الامم المتحدة : مكتب الاعلام ،

- الامم المتحدة والاقاليم الخاضعة للادارة البرتغالية . مبدأ يتعذب رقم ٢٠ ، الترجمة العربية . القاهرة ، ١٩٧٠ .

- الامم المتحدة ورويسيا الجنوبية . مبدأ يتعذب رقم ١٠ ، الترجمة العربية ، القاهرة ، ١٩٧٠ .

- المصالح الاقتصادية الاجنبية والاستعمار . الترجمة العربية ، القاهرة ١٩٧٠ .

لدولية ، العدد ١٢ ، يوليو ١٩٦٨ ، ص ١٥٧ - ١٦٤ .

حركة التحرير الوطنى فى غينيا البرتغالية . مجلة السياسة الدولية ، عدد ١٤ ، اكتوبر ١٩٦٨ ، ص ١٠٨ - ١١٤ .

حركة التحرير المسلح فى انجولا . مجلة السياسة الدولية : العدد ٢٠ ، ابريل ١٩٧٠ ، ص ١٢٩ - ١٤٠ .

معركة الانتخابات فى جنوب افريقيا . مجلة السياسة الدولية ، العدد ٢١ ، يوليو ١٩٧٠ ، ص ١٣٠ - ١٤٠ .

البرتغال وخديعة الحكم الذاتى فى المستعمرات البرتغالية . مجلة السياسة الدولية ، العدد ٢٢ ، يوليو ١٩٧٢ ، ص ١٤٤ - ١٤٩ .

حقوق الانسان الافريقى والتمييز العنصرى : مجلة السياسة الدولية ، العدد ٢٩ ، يناير ١٩٧٥ ، ص ٤٩ - ٥٣ .

- بطرس بطرس غالى « دكتور » : الناصرية وسياسة مصر الخارجية . مجلة السياسة الدولية ، العدد ٢٢ ، يناير ١٩٧١ ، ص ٨ - ٢٧ .

- بهجت قرنى « دكتور » وآخرين : ندوة السياسة الدولية ، العدد ٤٦ ، اكتوبر ١٩٧٦ ، ص ٢١٨ - ٢٣٠ .

- حورية مجاهد « دكتورة » : ج ٢٠٠ افريقيا . مجلة السياسة الدولية ، العدد ٢٧ ، يوليو ١٩٦٦ ، ص ١٤٦ - ١٥١ .

افريقيا ومشكلة اللاجئين . مجلة السياسة الدولية ، عدد يناير ١٩٧١ .

الدبلوماسية الصينية فى القارة الافريقية . مجلة السياسة الدولية ، العدد ٢٧ ، يناير ١٩٧٢ .

- عبد الملك عودة « دكتور » : ملاح

ثانيا : المراجع الأجنبية :

- Abshire, D.M. & Samuels M.A. (Editors) : Portuguese Africa; A hand book. Pall Mall Press, Praeger Publisher, Inc., London ; 1969.
- Ajala, Adekunle : Pan-Africanism, Evaluation, Progress & Prospects. André Deutsch, London, 1973.
- Attia Abd El Moneim M. Attia : Egypt's Foreign Policy Africa With Particular Reference to Decolonization & Apartheid within the United Nations, 1952 — 1970, Unpublished Dissertation, Center for African Studies at St. John's University, New York, 1973.
- Brooks, Hugh G. & Yassin El-Ayoubi (Editors) : Refugees South of the Sahara. Negro Universitas Press, U.S.A., 1970.
- Chilcote, Ronald H. : Portuguese Africa. Prentice-Hall, Inc., Englewood Cliffs, New Jersey, A Spectrum Book, U.S.A., 1976.
- Day, John : International Nationalism, the extra-territorial relations of Southern Rhodesian African nationalists. Routledge & Kegan Paul, London, 1967.
- Davidson, Basil : In the Eye of the Storm ; Angola's People. Anchor Press, Doubleday, New York, 1973.
- Eayrs, James : The Common Wealth & Suez, A documentary Survey. Oxford University Press, London 1964.
- La Guma, Alex (Editor) : Apartheid, A collection of Writings on South African Racism. By South Africans. Seven Seas Books, Berlin ; 1971.
- Magnusson, Ake : The voice of South Africa - Research Report No. 35, Scandinavian Institute of African Studies, Uppsala, 1976.
- Maxev, Kees : The Fight For Zimbabwe, The Armed Conflict in Southern Rhodesia Since U.D.I. Rex Collings, London, 1975.
- Marzui, Ali, A. : Towards A New Africa, A study of Ideology & Action. Weidenfeld & Nicolson, London, 1967.
- Segal, Ronald : Political Africa ; A WHO's WHO of Personalities & Parties. London, 1961.
- Sharma, D.N. : Afro-Asian Group in the U.N., Chaitanya Publishing House, Akahbad, 1969.
- Stockholm International Peace Research Institute : southern Africa. The Escalation of a Conflict. Uppsala, 1976.

من مطبوعات مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالاهرام

- الشخصية العربية (بين المفهوم العربي والمفهوم الاسرائيلي) تأليف : السيد يسين (١٩٧٢)
- التوسع الاسرائيلي — اعداد محمد فيصل عبد القم وإبراهيم كروان . . . (١٩٧٢)
- العسكرية الصهيونية (العقيدة والاستراتيجية الحربية الاسرائيلية) — المجلد الثاني . تأليف : مجموعة من خبراء المركز (١٩٧٢)
- حرب أكتوبر (دراسات في الجوانب الاجتماعية والسياسية) — بالاشتراك مع المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية بالقاهرة (١٩٧٢)
- أزمة الطاقة في الولايات المتحدة الأمريكية تأليف د. مصطفى خليل . . . (١٩٧٥)
- تاريخ الولايات المصرية (١٨٧٨ — ١٩٥٢) تأليف : د. يونان ليبي رزق . (١٩٧٥)
- « موسوعة المصطلحات الصهيونية » تأليف : د. عبد الوهاب المسيري . . . (١٩٧٥)
- مصر وأمريكا — تأليف : مصطفى علوي وعبد القم سميد (١٩٧٦)
- استراتيجية إسرائيل بعد حرب أكتوبر . تأليف : اللواء مصطفى الجبل . . . (١٩٧٦)
- الاتجاهات الجديدة في مجلس الشعب ، اشراف : السيد يسين (١٩٧٦)
- الانتفاشات الأمريكية وأزمة الشرق الأوسط — بقلم د. سعد الدين إبراهيم . (١٩٧٦)
- الصهيونية والعنصرية — اعداد : أحمد يوسف القرني (١٩٧٧)
- قرار الحرب في السياسة الإسرائيلية — د. السيد عليوه (١٩٧٧)
- التضامن العربي الإفريقي — نبيه الاصلاصاتي (١٩٧٧)
- مؤتمر جنيف واهتفالات السلام — د. محمد ربيع (١٩٧٧)
- الأحزاب المصرية قبل ثورة ١٩٥٢ — د. يونان ليبي رزق (١٩٧٧)
- البحر المتوسط في الاستراتيجية الدولية — د. اسماعيل صبري بقلد (١٩٧٧)
- أدبيات في مصر — المهندس سيد مرمي وآخرين (١٩٧٧)
- الثورة الإدارية — د. نزيه نصيف الأيوبي (١٩٧٧)
- الثورة والفكر الاجتماعي — اشراف : السيد يسين (١٩٧٧)
- سعد زغلول يفاوض الاستعمار — طارق البشري (بالاشتراك مع الهيئة العامة للكتاب) (١٩٧٧)
- الحوار العربي الأوربي — عبد القم سميد (١٩٧٧)
- صراع القوى الكبرى في افريقيا — جدى حماد (١٩٧٧)
- طه حسين وروال المجتمع التقليدي — د. عبد العزيز شرف (بالاشتراك مع الهيئة العامة للكتاب) (١٩٧٧)
- الاستراتيجية الإسرائيلية والمقاومة في الأرض المحتلة — اسلية الخالدي حرب . (١٩٧٧)
- النوايا البنزولية العربية — طه عبد المليم طه (١٩٧٧)
- مشروعات الدولة الفلسطينية — د. علي الدين هلال (١٩٧٨)
- استيعاب المهاجرين في إسرائيل .. محمد السيد سميد ، أميرة سلام . . . (١٩٧٨)
- النجربة الجزائرية — أمل الشاللي (١٩٧٨)
- النجربة الجزائرية في التنمية والتحديث — خيري عزيز (١٩٧٨)
- سياسة التعليم في مصر — د. نزيه نصيف الأيوبي (١٩٧٨)
- قضايا التنمية في الكويت — عيد العالطي محمد احمد (١٩٧٨)

الكتاب :

تناول هذه الدراسة بالتفصيل خطا رئيسيا من خطوط السياسة الخارجية المصرية تجاه افريقيا ، فتعنى بالدور المصرى - موهوبا وسلوكا - تجاه تصفية الاستعمار والعنصرية فى القارة . وتخص الدراسة دور مصر فى تصفية الاستعمار البرتغالى فى انجولا وموزمبيق وغينيا بيساو وبنصام مصرى فى كل من جنوب افريقيا وروديسيا (زيمبابوى) فبما بين عامى ١٩٥٢ ، ١٩٦٦ .

ويحدد الاطار الزمنى للدراسة بقيام ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ ، ثم شكلت سياسة حركة جديدة فى السياسة الخارجية المصرية تجاه افريقيا بصفة عامة ، وتجاه مناصرة ودعم حركات التحرير الافريقية بصفة خاصة . واختتم عام ١٩٦٧ كنهاية مطاف للنظائر الزمنى للدراسة كما قيل باعتبار عام النكسة فى مصر وعام انكسار الثورة فى افريقيا .

وطوال هذه الحقبة لم تتردد مصر فى اتخاذ اكثر المواقف ثورية لمناصرة ودعم حركات التحرير الافريقية فى انجولا وموزمبيق وغينيا بيساو وجنوب افريقيا وروديسيا (زيمبابوى) ، ابتداء من اقلها علاقات مبانة مع هذه الحركات وامتدادها بالسلح وتدريب كوادرها عسكريا ، ومختطبة شعوب الاقاليم الخمسة عبر الاثر باللغات واللهجات المحلية من خلال البرامج المصرية الموجهة لكسر حواجز العزلة التى فرضها الاستعمار ونهضة الوعى الافريقى بحقوقه ونهضة جهوده من أجل مواصلة النضال . هذا فضلا عن تبني مصر لقضايا هذه الشعوب فى المحافل الدولية والافريقية والتزامها بقرارات مقاطعة البرتغال وحكومة الاقلية البيضاء فى كل من بريتوريا وساليسبورى .

وفى محاولة لتاصيل هذا الدور خصص الباب التمهيدي من الدراسة للتصريف بمنطلقات وأهداف وأساليب وأجهزة السياسة الخارجية المصرية تجاه تصفية الاستعمار والعنصرية فى افريقيا بصفة عامة ، بينما تناولت الابواب الثلاثة للدراسة دور مصر فى تصفية البرتغالى والنظام العنصرى فى كل من بريتوريا وساليسبورى . وخصص الفصل الختامى لتسجيل اهم نتائج الدراسة من الملاحظات .

المؤلف :

أحمد يوسف القرعى : سكرتير تحرير مجلة السياسة بالانعام . ماجستير فى الدراسات الافريقية جامعة القاهرة له عدة كتيبات منها : ثورة الفلاحين فى افريقيا ضد الاستعمار (١٩٧١) ، ادانة اسرائيل فى المؤتمرات الدولية المقاطعة الافريقية لاسرائيل (١٩٧٤) ، الصهيونية (١٩٧٧) .

Bibliotheca Alexandrina



0510903



الثن ١٥ قرشا